تقرير اليمن

تقرير اليمن لشهري سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول 2023

الحوثيون يستهدفون إسرائيل على خلفية الصراع في غزة

لشهري سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول 2023

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاق:

مظاهرات في مدينة تعز تضامنا مع الشعب الفلسطيني وتنديداً بالحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة ، تاريخ 27 أكتوبر/ تشرين الاول 2023 // من ملفات صور مركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

جميع الحقوق محفوظة © لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ،2023

جدول المحتويات

تقرير اليمن 1

ملخص تنفيذي..... 4

التطورات العسكرية والأمنية 4

التطورات السياسية 6

الحوثيون يزورون الرياض بعد إحراز تقدم في المحادثات الثنائية 6

التطورات العسكرية 13

صواريخ الحوثيين وطائراتهم المسيرة تستهدف إسرائيل 13

التطورات الاقتصادية 18

رئيس الوزراء ينفي مزاعم بإستشراء الفساد في المؤسسات الحكومية 18

الافتتاحية 27

الثقب الأسود: انهيار منظومة الكهرباء في اليمن 27

زيارة الوفد الحوثي إلى الرياض 29

مياه توتال السوداء في اليمن 33

دولة "طالبان الزيدية" في اليمن: مسألة وقت فحسب 39

سُموم الكبرياء في مأساة اليمن 41

إعصار تيج يُعيد تسليط الضوء على أزمة المناخ في اليمن – أهمية الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف 43

ملخص تنفيذي

التطورات العسكرية والأمنية

أعلنت جماعة الحوثيين (أنصار الله) مسؤوليتها عن سلسلة من محاولات إطلاق صواريخ وطائرات مُسيرة باتجاه إسرائيل. وهدد الحوثيون بمواصلة تنفيذ هجماتهم مع استمرار إسرائيل في عملياتها العسكرية في قطاع غزة. وقد اعترضت سفينة حربية أمريكية أربعة صواريخ في البحر الأحمر بينما توسع الجماعة عملياتها العسكرية التي يمكن أن تهدد خطوط الشحن والملاحة البحرية في المنطقة مستقبلاً.

كان الهجوم الدامي الذي شنته حماس على اسرائيل وما أعقبه من صراع سبباً في إثارة مخاوف من اندلاع حرب قد تمتد رقعتها لتشمل أجزاء مختلفة من العالم العربي، مع احتمالية جر إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى مربع الصراع. وعلى الرغم من استبعاد حصول هذا السيناريو، فإن انخراط الحوثيين في هذه الحرب قد يؤدي إلى شن ضربات انتقامية من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة. فيما يُمثل هذا الصراع من ناحيةٍ أخرى فرصة ذهبية لتنظيم القاعدة في اليمن لتجنيد المزيد من العناصر في صفوفه.

في 21 سبتمبر/ أيلول، نظّم الحوثيون عرضًا عسكريًا كبيرًا بمناسبة ذكرى استيلائهم على العاصمة صنعاء عام 2014م، ثم بدأت بشن حملة أمنية لقمع الاحتفالات بذكرى ثورة 26 سبتمبر/أيلول، والتي مثلت نهايةً لعصر الإمامة وبداية الحكم الجمهوري في البلاد. وأفادت التقارير بأنه تم اعتقال واحتجاز الآلاف من المواطنين، فيما تعرض عدد من الأشخاص للضرب على خلفية مشاركتهم في تلك الاحتفالات، نظراً لما تحمله هذه الذكرى مؤخراً من أهمية رمزية للمقاومة ضد حكم الحوثيين. وشهدت اليمن أيضاً مظاهرات واحتجاجات على مستوى البلاد دعماً لفلسطين طوال شهر أكتوبر/تشرين الأول.

من جهةٍ أخرى، يُمثل الحادثان على الحدود السعودية اليمنية موجة استثنائية ونادرة من الصراع بين الحوثيين ومقاتلين تابعين للتحالف الذي تقوده السعودية، حيث شنَّ الحوثيون في 25 سبتمبر/أيلول، هجوماً بطائرة مُسيرة على الحدود أسفرت عن مقتل خمسة جنود بحرينيين، فيما أسفرت غارة أخرى بعد شهر واحد عن مقتل أربعة جنود سعوديين. وكانت هناك تكهنات بأن هاتين الواقعتين تعكسان وجود معارضة داخلية بشأن التقدم المحرز في محادثات السلام بين السعودية والحوثيين.

وأسفرت المواجهات الضارية التي تشهدها محافظة الضالع عن سقوط عشرات المقاتلين من كلا الجانبين، على الرغم من أنه لم يتم إحراز سوى تقدم بسيط في خطوط المواجهات الأمامية. وتزامن تجدد أعمال العنف مع اغتيال ومحاولة اغتيال قادة عسكريين محليين.

التطورات السياسية والدبلوماسية

أجرى وفد من الحوثيين زيارة طال انتظارها إلى العاصمة السعودية الرياض في منتصف شهر سبتمبر/ أيلول، بالتزامن مع استمرار التقدم في المسار التفاوضي الثنائي مع المملكة العربية السعودية. وواصل الجانبان الضغط على الرغم من الحادثتين اللتين وقعتا مؤخراً على الحدود السعودية، إلى جانب محاولة الحوثيين الانخراط في الصراع الجاري في غزة. وأشارت التقارير إلى تحقيق تقدم في عدد من القضايا الشائكة، بما فيها دفع مرتبات موظفي القطاع العام. ولا تزال الحكومة المعترف بها دوليًا مستبعدة تمامًا من هذه المحادثات، ومن المتوقع أن تقبل بأي اتفاق قد يتمخض عن هذه المباحثات. وكان المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يدعو إلى الانفصال في اليمن من أبرز المعارضين لهذه الترتيبات. ومن الممكن أن تؤدي محاولات الحوثيين تنفيذ هجمات ضد إسرائيل إلى تعقيد عملية الإعلان عن اتفاق سلام، لا سيما في حال أفضت هذه المحاولات إلى إثارة ردة فعل انتقامية.

تطرق رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي - في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في شهر سبتمبر - إلى التحديات التي تواجه حكومته جراء الحرب والأزمة الاقتصادية المستمرة. وظهر العليمي برفقة عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، على الرغم من عدم ارتياح كليهما لذلك. ولا تزال الانقسامات تعصف بمجلس القيادة الرئاسي، حيث يعدُّ الزبيدي المدعوم إماراتياً أقوى فصيل في المجلس على الأرجح.

أدت الحملة الأمنية التي شهدتها مدينة المكلا بمحافظة حضرموت، إلى خلق حالة من الانقسام في المحافظة التي لا تزال تُمثل ساحة صراع بين حزب الإصلاح والمجلس الانتقالي الجنوبي والفصائل المحلية الموالية لكل منهما، على خلفية اعتقال أكثر من عشرين شخصاً في مداهمات لمنازل المواطنين، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة، حيث طالب حلف قبائل حضرموت بمحاسبة القوات المدعومة من الإمارات التي نفذت العملية، لارتكابها لمثل هذه الانتهاكات، الأمر الذي أثار مزيداً من الاتهامات من جانب القيادات المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي في المحافظة.

في سياقٍ آخر، أعلنت منظمة "رعاية الأطفال" الدولية أن مدير قسم الأمن في المنظمة هشام الحكيمي، قد توفي في أحد سجون الحوثيين (في 24 أكتوبر/تشرين الأول) بعد أن اختطفته الجماعة قبلها بستة أسابيع. ورغم أن المنظمة كانت على تواصل مع خاطفي الحكيمي إلا أن جهودها كانت دون جدوى. وظهرت منذ ذلك الحين مزاعم تفيد بأن أحد زملاء الحكيمي وشى به لدى سلطات الحوثيين، حيث أبلغهم بأن الحكيمي يبدي اعتراضه على القيود التي تفرضها الجماعة ويسعى إلى نقل المشاريع إلى مناطق أخرى. وتجري المنظمة تحقيقاً في هذه الحادثة، كما علقت عملياتها لفترة وجيزة في شمال البلاد.

التطورات الاقتصادية

نفى رئيس الوزراء معين عبد الملك، اتهامات الفساد الموجهة ضد حكومته، والتي كشفت عنها اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق. وقال عبد الملك إن تقرير اللجنة ينطلق من دوافع سياسية ويُعبر عن جماعات حزبية تضررت مصالحها الخاصة. وواجهت الحكومة انتقادات بشأن تعاملها مع الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعصف بالبلاد، والتي تفاقمت جراء الحصار الذي فرضه الحوثيون عقب هجومهم على موانئ تصدير النفط خريف العام الماضي. وبدون هذا المصدر الأساسي للعائدات، لن يكون باستطاعة الحكومة توفير خدمات الكهرباء وربما ستصبح عما قريب عاجزة عن دفع مرتبات موظفي القطاع العام. علاوة على ذلك، واجهت الحكومة مؤخراً انتقادات شديدة تجاه الطريقة التي تعاملت بها لإبرام صفقة اتصالات مع شركة إماراتية.

انتقد المجلس الانتقالي الجنوبي النهج الذي تتبعه الحكومة في التعامل مع مسألة تقديم خدمات الكهرباء، متهماً الحكومة والبنك المركزي بسوء الإدارة. وفي الوقت الراهن، لا تحصل العاصمة المؤقتة عدن، التي يسيطر عليها المجلس الانتقالي الجنوبي، إلا على ساعتين تقريباً من التيار الكهربائي في اليوم، حيث تم إغلاق المحطات الكهربائية جراء النقص الحاد في الوقود. وأدى انقطاع التيار الكهربائي إلى تأجيج الاحتجاجات في عدن ومحافظات أخرى.

على صعيدٍ آخر، شهد ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين زيادة في النشاط التجاري بأكثر من 50 بالمائة، لاسيما بعد قيام التحالف الذي تقوده السعودية بتخفيف القيود المفروضة على شحن البضائع إلى مناطق شمال البلاد، فيما بذل الحوثيون مساعٍ حثيثة لتحويل مسار شحن البضائع من ميناء عدن إلى الحديدة، من خلال ارغام التجار وتهديدهم، الأمر الذي نتج عنه تحويل الإيرادات الجمركية من الحكومة إلى الحوثيون، دافعاً بالحكومة إلى شفا مرحلة الإفلاس. إضافة إلى ذلك، فرض الحوثيون قيوداً جديدة على الشاحنات الثقيلة التي تنقل البضائع من الموانئ، ربما في محاولة لاحتكار عملية نقل وتوزيع المواد المستوردة.

خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول، فقد الريال اليمني من فئة الأوراق النقدية الجديدة (العملة المستخدمة في مناطق نفوذ الحكومة) خمسة (5) بالمائة من قيمته، بعد أن شهد انخفاضاً بنسبة أقل خلال شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول. ومن المؤكد إلى حدٍ ما أن هذا الانخفاض في قيمة الريال من فئة الأوراق النقدية الجديدة يُعزى إلى التضاؤل السريع في الاحتياطي النقدي لدى الحكومة من العملة الأجنبية. ومع عدم الحصول على دفعة من المنحة السعودية المتعهد بها لليمن، اضطر البنك المركزي اليمني إلى تعليق مزادات بيع العملات الأجنبية لتمويل استيراد المواد الغذائية.

أعلن البنك المركزي اليمني الذي تديره الحكومة في عدن عن فتح أول مزاد لأدوات الدين العام المحلي (سندات حكومية) بمدة استحقاق قدرها سنة واحدة، حيث تم بيع 28.5 بالمائة فقط، أي بمتوسط عائد قدره 17.7 بالمائة. إلى جانب ذلك، أعلن البنك المركزي عن انضمامه بنجاح إلى منصة بُنى للمدفوعات العربية (BUNA)، وطرح مناقصة عامة لتدقيق حساباته وبياناته للسنوات الثلاث الماضية.

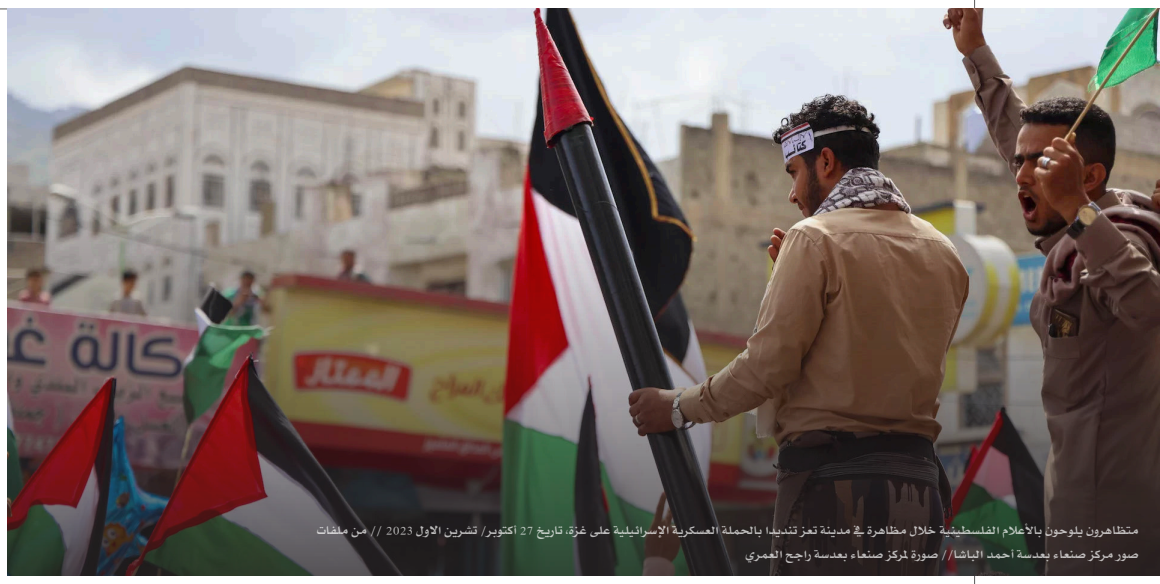

متظاهرون يلوحون بالأعلام الفلسطينية خلال مظاهرة في مدينة تعز تنديدا بالحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة، تاريخ 27 أكتوبر/ تشرين الاول 2023 // من ملفات صور مركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا// صورة لمركز صنعاء بعدسة راجح العمري

التطورات السياسية

الحوثيون يزورون الرياض بعد إحراز تقدم في المحادثات الثنائية

وصل وفد يُمثل جماعة الحوثيين إلى العاصمة السعودية الرياض لإجراء محادثات مع مسؤولين عمانيين وسعوديين، في 14 سبتمبر/أيلول، في أول زيارة علنية من نوعها إلى الرياض منذ بدء الصراع في اليمن. ويبدو أن هذه المحادثات الثنائية تمضي بوتيرة متسارعة نحو الإعلان عن التوصل إلى اتفاق. وخلال هذه الزيارة، التقى وفد الحوثيين بوزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان واستمرت المحادثات على مدى خمسة أيام قبل إعلان المسؤولين الحوثيين عن اختتام زيارتهم والعودة إلى صنعاء. وقالت الحكومة السعودية إنها تعكف على إعداد خارطة طريق لتحقيق السلام في اليمن، في حين أشار مهدي المشاط، رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين، إلى أنهم "مسرورون" من هذه المحادثات. وفي 20 سبتمبر/ أيلول، أشاد مسؤولون في الرياض بـ "النتائج الإيجابية" للمفاوضات وحثوا الأطراف اليمنية على العمل معا للتوصل إلى حل شامل.

وترأس الوفد المفاوض للحوثيين محمد عبد السلام، الذي أدلى بتصريح حذر لصحيفة الشرق الأوسط السعودية اليومية، معلناً أن "السلام هو خيارنا الأول". وضم الوفد خمس شخصيات بارزة هم: حسن الكحلاني، وعبد الملك العجري، ويحيى الرزامي وحسين العزي، وجلال الرويشان المنتمي لحزب المؤتمر الشعبي العام، حليف الحوثيين في الحكومة. وفي تغريدة على حسابه الرسمي عبر منصة "إكس" (تويتر سابقاً)، نشر وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان تغريدة تضمنت صوراً للقاءاته مع وفد الحوثيين، ونصاً يقدم السعودية بالهيئة التي تسعى لها كطرف وسيط في الصراع، حيث قال في تغريدته: "أكدت خلال لقائي بالوفد وقوف المملكة مع اليمن وشعبه الشقيق، وحرصها على تشجيع الأطراف اليمنية للجلوس على طاولة الحوار، للتوصل إلى حل سياسي شامل ودائم في اليمن تحت إشراف الأمم المتحدة، مضيفاً: "نتطلع أن تحقق النقاشات الجادة أهدافها، وأن تجتمع الأطراف اليمنية على الكلمة ووحدة الصف".

حظيت هذه الزيارة بإشادة واسعة باعتبارها دليلاً على إحراز تقدم في مسار المفاوضات، حيث أصدر مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان بياناً في 15 سبتمبر/أيلول، رحب فيه بوصول وفد الحوثيين إلى العاصمة السعودية الرياض، كما أصدرت وزارة الخارجية الإماراتية بياناً أشادت فيه بجهود السعودية وعمان لإحلال السلام الدائم في اليمن. من جانبها، أثنت دولة قطر على جهود السعودية لتوجيهها دعوة إلى "وفد يمني" لاستكمال المحادثات التي جرت مُسبقًا في صنعاء. وعلى الرغم من هذا الضغط الواضح من لاعبين إقليميين، قالت مصادر إن التوتر ساد الأجواء في الرياض. فَديناميكيات الوضع ظلت كما هي عليه منذ أشهر، وبالكاد تم احتواء غضب أعضاء مجلس القيادة الرئاسي من استبعادهم من المباحثات التي تجري بشأن مستقبل البلاد.

لا يزال مجلس القيادة الرئاسي مستبعداً بشكل شبه كامل من المحادثات، حيث يتم إبلاغ أعضائه بتفاصيل التقدم المحرز فقط دون تزويدهم بأي مسودات مكتوبة. وتشير الأنباء إلى أن أعضاء مجلس القيادة الرئاسي اتفقوا على إعلان مبادئ ينظم نهج المجلس بشأن المحادثات الجارية والمفاوضات المزمع عقدها مستقبلاً مع الحوثيين، كما أرسل أعضاء المجلس مؤخراً رسائل إلى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بما فيها طلب السماح للقوات الأجنبية بالبقاء في اليمن حتى وقت لاحق من عملية السلام، غير أن السعوديين ردوا برسالة قاسية. وخلال سلسلة من اللقاءات التي عقدها مجلس القيادة الرئاسي في الرياض مع الدبلوماسيين السعوديين والإماراتيين، أبلغ السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر مجلس القيادة الرئاسي إن الحرب قد انتهت بالنسبة للرياض وأن التوصل إلى اتفاق بات وشيكاً. وتأتي استضافة السعودية لكأس العالم 2034 م، بعد أن أصبحت الدولة المرشحة الوحيدة لاستضافة كأس العالم قبيل الموعد النهائي في 31 أكتوبر/تشرين الأول، بمثابة تأكيد على رغبتها في إحلال السلام على حدودها الجنوبية، لكي يتسنى لها التركيز على التنمية الاقتصادية والسياحة وتسويق نفسها عالمياً، حيث أكدت السعودية على هذا التوجه من خلال الإعلان مؤخراً عن مشروع سياحي ضخم، هذه المرة في أبها، جنوب غرب المملكة.

على نحو متوقع، أبدى المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً اعتراضه الشديد، حيث حذر رئيس المجلس الانتقالي، عيدروس الزُبيدي، من أي اتفاق يتم التوصل إليه في الرياض عقب زيارة الحوثيين. وقال الزبيدي لصحيفة الغارديان البريطانية إن الجنوبيين تعرضوا "للتهميش"، معرباً عن اعتراضه على طرح هذه المسألة على المجلس كأمر واقع من قبل السفير السعودي آل جابر، مشيراً إلى أن الجنوب لن يقبل به، وأن الجنوب يسعى للإدارة الذاتية لموارده وثرواته، وسينظر إلى مثل هذه الصفقة على أنها لا تعنى سوى السعودية وشمال اليمن. وقالت مصادر في مجلس القيادة الرئاسي إن آل جابر رد بأن المجلس الانتقالي ليس الممثل الوحيد للجنوب، وذلك خلال تبادل حاد للتصريحات فيما بينهما. ويواصل الزُبيدي الدفع باتجاه مسار منفصل للمفاوضات بشأن مستقبل جنوب اليمن، غير أن السعوديين أبلغوه بأن هذا الأمر خارج نطاق المحادثات الحالية وسيتعين عليه الانتظار.

تواصلت المفاوضات الثنائية على الرغم من الهجمات الحدودية النادرة التي شنها الحوثيون وتجدد الاهتمام الدولي بالجماعة عقب محاولتها توجيه ضربات باتجاه إسرائيل. فقد أسفر هجوم شنه الحوثيون بطائرة مُسيرة على الحدود اليمنية السعودية في 25 سبتمبر/ أيلول، عن مقتل خمسة جنود بحرينيين، مما أثار التكهنات حول نوايا الهجوم، ما فسره البعض على أنه يعكس عدم ارتياح إيران بشأن المحادثات والتقدم المتسارع الذي تم إحرازه على ما يبدو، حيث أفادت بعض التقارير بأن إيران تريد من الحوثيين انتزاع اعتراف واضح بسلطتهم في شمال اليمن. أما الاحتمال الآخر فهو أن الهجوم نُفذ من قبل متشددين في الصفوف العليا الحوثية، وتحديداً عبد الكريم الحوثي ويحيى الحوثي، حيث إن عبد الكريم الحوثي، عم زعيم جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي، هو الرئيس السابق للمكتب التنفيذي للجماعة ووزير الداخلية الحالي بصنعاء، في حين أن يحيى الحوثي، الشقيق الأكبر لعبد الملك، يشغل منصب وزير التربية والتعليم بصنعاء. ويُشير استعداد السعودية لمواصلة المحادثات إلى إدراكها بأن هذا جزء من طبيعة الصراع الداخلي التي تتعامل معه. وأفادت الأنباء بأن المسؤولين السعوديين أبدوا استياءهم من هذه الحادثة. وفي 24 أكتوبر/تشرين الأول، قُتل ما لا يقل عن أربعة جنود سعوديين في مواجهات حدودية بين منطقة جازان السعودية ومحافظة حجة اليمنية.

مع أن التطورات الجارية في غزة أدت في البداية إلى توقف قصير في المحادثات السعودية الحوثية، إلا أنه يبدو أن الجانبين عازمان حالياً على المُضي قدماً فيها. وبحسب مصادر، فقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من البنود العالقة، حيث جاءت الخطوط العريضة للاتفاق المرتقب مطابقة لتسريبات وسائل الإعلام في وقتٍ سابق من هذا العام، بما في ذلك فترة ستة أشهر تتولى خلالها المملكة دفع مرتبات موظفي القطاع العام ويتم إيداع عائدات النفط والغاز في حساب تديره لجنة خاصة، يلي ذلك ستة أشهر أخرى لتمهيد الطريق لعملية محادثات مدتها عامين بين الحكومة، ممثلةً بمجلس القيادة الرئاسي والحوثيين. وتشير الأنباء إلى أن الحوثيين وافقوا على السماح بإدراج الضرائب الجمركية من ميناء الحديدة ضمن "الإيرادات"، مما قد يعني أنها ستكون جزءاً من المساهمة في دفع مرتبات موظفي القطاع العام على مستوى البلاد، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية ستوكهولم عام 2018م. ومع ذلك، ينبغي التعامل مع مثل هذه الأنباء ببعض التشكّك، فبحسب مصادر، كان البند الأصلي في الاتفاق قد تعثر بسبب الخلاف حول المعنى المقصود من النص، وأن السعوديين وافقوا على التكفل بدفع المرتبات لمدة عام كامل شريطة عدم النص على ذلك كتابيًا في أي جزء من الاتفاق، فضلاً عن أن القضايا الأساسية الجوهرية لا تزال دون حل، بما في ذلك نقطة الخلاف التي طال التفاوض بشأنها حول ما إذا كان بإمكان السعوديين تقديم أنفسهم رسمياً كوسيط في الصراع. ومن الواضح أن كلا الجانبين يرغبان في الخروج من هذه المفاوضات بأقل قدر ممكن من التنازلات، إلا أن التنسيق لذلك يظل أمرا بالغ الصعوبة.

الحوثيون يشنون هجمات ضد إسرائيل مع تصاعد التوترات الإقليمية

أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن شن عدد من الضربات الصاروخية والطائرات المُسيرة باتجاه إسرائيل. وفي 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2023م، أعلن المتحدث العسكري باسم جماعة الحوثيين يحيى سريع، في خطاب متلفز أن الهجمات ستتواصل طالما استمر "العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة". وتثير هذه الضربات احتمالية قيام إدارة بايدن بإعادة تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، وذلك بعد أن تم رفع اسمها من قائمة الإرهاب في شهر فبراير/شباط 2021م، على الرغم من أن عددا قليلا فقط من الجمهوريين في الكونغرس ينادون علناً بإعادة إدراج الحوثيين في قائمة الإرهاب. وفي تصريح لوسائل الإعلام، وصف رئيس حكومة تصريف الأعمال التابعة للحوثيين عبد العزيز بن حبتور، الذي أقاله عبد الملك الحوثي في أواخر شهر سبتمبر/ أيلول المنصرم، الصواريخ التي تم إطلاقها بأنها "تابعة للحكومة اليمنية".

وكان زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي في خطاب ألقاه في 10 أكتوبر 2023م، قد تعهد بمهاجمة إسرائيل في حال تدخل الولايات المتحدة في الحرب. وقال "لن نتردد في فعل كل ما تستطيع [...] ونحن على تنسيق تام مع محور الجهاد والمقاومة لفعل ما نستطيع وكل ما يمكننا أن نفعله"، في إشارة إلى التحالف العسكري بين طهران وحزب الله وحماس وغيرها من الجماعات المدعومة من إيران. وأشار إلى أنه "إذا تدخل الأمريكيون بشكل مباشر، فنحن مستعدون للمشاركة حتى على مستوى القصف الصاروخي والمسيرات والخيارات العسكرية"، مُعرباً عن أسفه لبُعد المسافة الجغرافية، ومضيفاً " كنا نتمنى لو كنا بالجوار من فلسطين .. لبادر شعبنا بمئات الآلاف من المجاهدين للمشاركة المباشرة مع الشعب الفلسطيني"، مردداً عبارات بلاغية غالباً ما استخدمها سلفه في صنعاء الرئيس علي عبد الله صالح. من جانبه، لجأ المتحدث باسم الحوثيين، محمد عبد السلام، في 9 أكتوبر إلى منصة إكس "تويتر سابقاً" لمهاجمة الإمارات، الداعمة للمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات العسكرية الأخرى في الجانب الحكومي، على خلفية إصدارها لبيان عام يدين حماس لهجماتها ضد المدنيين الإسرائيليين. وأضاف: "كان ينبغي على الإمارات أن تلزم الصمت وألا تكشف عن وجهها القبيح وتطعن المقاومة الفلسطينية في الظهر". وقالت مصادر عُمانية وإيرانية إن الحوثيين مستعدون لأن يكونوا شوكة أمام إسرائيل قدر الإمكان.

وعلى الرغم من أن أنظمة الدفاع الجوي أحبطت محاولات الهجوم تلك، إلا أن صواريخ الحوثيين وطائراتهم المسيرة كان لها فعالية أكبر في اليمن. وقد يتمثل التكتيك الاستراتيجي للجماعة، في حال نشوب حرب إقليمية واسعة، في مضايقة السفن في البحر الأحمر، لا سيما السفن الأمريكية أو سفن الدول الأخرى التي يُنظر إليها على أنها مؤيدة لإسرائيل. وكان الحوثيون قبل ذلك قد أطلقوا صواريخ في البحر الأحمر في شهر مارس المنصرم، كما استهدفوا سفينة حربية أمريكية في أكتوبر/ تشرين الأول 2016م. ومن المرجح أن يؤدي انخراط الحوثيين في الصراع بشكل أكبر إلى ردة فعل متناسبة. وقد يواجه الحوثيون الآن الخطر المتمثل بقيام إسرائيل باغتيال شخصيات بارزة داخل اليمن أو شن هجمات باستخدام الطائرات المسيرة الأمريكية والصواريخ، مثل تلك التي استهدفت قيادات تنظيم القاعدة على مدى العقدين الماضيين. ومن المرجح أن يكون للصراع في غزة أثره المحفز للجهاديين وغيرهم من المتطرفين، وقد يؤدي إلى تزايد عمليات التجنيد. وأشارت التقارير إلى أن القادة الجهاديين والمسلحين الذين كانوا معزولين في السابق عادوا إلى الواجهة وانضموا مرة أخرى إلى تنظيم القاعدة في اليمن، الأمر الذي قد ينذر بعمليات وأعمال عنف جديدة. وهناك خطر متزايد لشن هجمات ضد المصالح الحكومية الغربية أو اليمنية من قبل تنظيم القاعدة، لا سيما العناصر في المهرة الخاضعة لنفوذ زعيم التنظيم سيف العدل الذي يقيم في إيران، وهذا أيضاً يمكن أن يثير ردة فعل أمريكية.

كان اليمن، شأنه شأن جزء كبير من المنطقة، متخوفاً من احتمالية تصاعد وتيرة الصراع في غزة وانخراط الحوثيين، وتوسع رقعته إلى نطاق أوسع لتشمل إيران وحلفائها، الأمر الذي قد يجر الولايات المتحدة الأمريكية إلى مربع الصراع. ولا يزال الصراع الإسرائيلي الفلسطيني عاملاً حاسماً في العالم العربي والإسلامي، وقد أدى الانفجار المدمر الذي استهدف مستشفى في غزة إلى موجة من التضامن الشعبي مع سكان غزة المحاصرين وإدانة القصف الجوي الإسرائيلي. وخرجت مظاهرات تضامنية في صنعاء في 20 أكتوبر/تشرين الأول، إضافة إلى عدة محافظات أخرى، بما في ذلك تعز ومأرب وحضرموت. وتتبنى جماعة الحوثيين شعار "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام"، وتنظم الجماعة مظاهرات بشكل منتظم مع تصاعد أعمال العنف في فلسطين.

العليمي يلقي كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

في 18 سبتمبر/أيلول، وصل الدكتور رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ومعه عيدروس الزبيدي، عضو مجلس القيادة الرئاسي رئيس المجلس الانتقالي، إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلى هامش تواجدهما هناك، التقيا بوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن وقادة أجانب آخرين، بما في ذلك العاهل الأردني

الملك عبدالله الثاني ووزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان، كما حضرا قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي ألقى فيها العليمي كلمة موجزة. وفي 20 سبتمبر/أيلول، التقى العليمي والزبيدي بالمبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ، عقب اجتماعه مع مسؤولين سعوديين وإماراتيين. وخاطب رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي الجمعية العامة للأمم المتحدة، قائلاً إن السلام في اليمن "بعيد المنال" وأكدَّ أن حكومته واجهت تحديات كبيرة سواءً من قبل الحوثيين أو القوى المتطرفة أو الأزمة الاقتصادية المستمرة في البلاد. وفي 24 سبتمبر/أيلول، اختتم زيارته بعد أن التقى بالعديد من وزراء الخارجية وحضر حفل استقبال بمعية الرئيس الأمريكي جو بايدن.

في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 19 سبتمبر/أيلول، جلس الزبيدي إلى جانب العليمي، رغم أنه لم يكن أياً منهما سعيداً وراضياً بذلك الوضع. وفي تغريدة لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في 18 سبتمبر/أيلول، قام بنشر صورة للقائه مع العليمي تم منها اجتزاء صورة الزبيدي، تاركاً فقط اللوحة التعريفية باسمه تظهر في الصورة. غير أن الولايات المتحدة تنظر إلى اجتماعات الأمم المتحدة بشكل عام وتستخدمها على أنها لقاءات للجمع بين مختلف الأطراف. وفي 20 سبتمبر/أيلول، نشر بلينكن صوراً له على هامش المؤتمر وهو يتبادل أطراف الحديث مع وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، ووزير الخارجية الاماراتي، عبدالله بن زايد، بالتزامن مع ظهور تقارير تشير إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى جمع المسؤولين السعوديين بالإماراتيين، في محاولة منها لتخفيف حدة التوترات المتعلقة بالشأن اليمني. وبعبارة أخرى، تخشى الولايات المتحدة من أن تلعب الإمارات أو وكلاؤها الكثيرون، بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي بقيادة الزبيدي، دوراً تخريبياً للمحادثات الثنائية التي تجري حالياً بين السعودية والحوثيين.

وعمد الزبيدي إلى إطالة فترة بقائه في الولايات المتحدة، حيث التقى بعدد من المغتربين اليمنيين الجنوبيين. وفي مقابلة رئيسية أُجريت معه على هامش أعمال الجمعية العامة، اتخذ الزبيدي مساراً مدروساً حيث رحب بالمحادثات الجارية باعتبارها مقدمة لعملية السلام، والتي يمكن للمجلس الانتقالي من خلالها التفاوض من أجل استقلال الجنوب، حيث قال في مقابلته المشار إليها مع وكالة "الأسوشيتد برس":" نحن نطالب بعودة الدولة الجنوبية كاملة السيادة، وهذا سيحدث من خلال بدء المفاوضات مع الحوثيين، وستكون المفاوضات – بالتأكيد – طويلة". ويضيف الزبيدي: "هذا هو هدف استراتيجيتنا للمفاوضات مع الحوثيين".

الأمم المتحدة تواصل جهود الدبلوماسية المكوكية (جولة الزيارات)

لا يزال جدول أعمال المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن هانز غروندبرغ، حافلاً بالجهود الدبلوماسية المكوكية الرامية إلى دعم محادثات السلام الجارية. ففي 6 سبتمبر/أيلول، اختتم غروندبرغ زيارة إلى أبو ظبي التقى خلالها بوزير الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، خليفة شاهين، والمستشار الدبلوماسي للرئيس الإماراتي، أنور قرقاش. وعلى ذات الصعيد، التقى بمحافظ محافظة شبوة، عوض بن الوزير العولقي. وتشير مصادر إلى أن المحادثات تركزت حول الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إحلال السلام الدائم في اليمن. وفي 7 سبتمبر/أيلول، التقى المبعوث بالسفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر في الرياض، إلى جانب سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن للأمم المتحدة لدى اليمن. وفي 11 سبتمبر/أيلول، عقد مجلس الأمن اجتماعاً مغلقاً لمناقشة الوضع في اليمن، واستمع لإحاطات مقدمة من غروندبرغ ومساعدة الأمين العام للأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، جويس مسويا، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، مايكل بيري. وقد حثَّ أعضاء المجلس على مواصلة محادثات السلام التي تقودها المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وشدَّدوا كذلك على أهمية إجراء حوار يمني يمني.

في 25 سبتمبر/أيلول، اختتم غروندبرغ زيارة أخرى إلى الرياض التقى خلالها السفير آل جابر وممثلي الدول الخمس (P5)، جاء ذلك في أعقاب المفاوضات المباشرة بين المسؤولين السعوديين والحوثيين. وفي 2 أكتوبر/ تشرين الأول، توجه غروندبرغ إلى قطر، حيث التقى بوزيرة الدولة للتعاون الدولي، لولوة الخاطر، ومسؤولين آخرين. بعدها بثلاثة أيام، التقى غروندبرغ بوزير الخارجية العُماني، بدر البوسعيدي، في مسقط لمناقشة التطورات في جهود الوساطة خاصةً بعد توجه المستشار العسكري للمبعوث الخاص للأمم المتحدة، العميد أنتوني هايوارد، إلى مأرب لإجراء محادثات مع المسؤولين هناك بشأن التطورات السياسية والإنسانية وكذا الخطوات المحتملة لإنهاء الحرب برعاية الأمم المتحدة. ووفقاً لمدير مكتب المحافظ، فقد أعرب عضو مجلس القيادة الرئاسي ومحافظ محافظة مأرب، سلطان العرادة، عن استعداده لفتح الطرق الرئيسية المؤدية إلى المناطق تحت سيطرة الحوثيين خلال 48 ساعة، في حال ما إذا وافق الحوثيون على فعل الشيء نفسه. وأثناء تواجدهم في مأرب، تحدث العميد هايوارد ومسؤولون من مكتب المبعوث الخاص مع قادة مدنيين وأمنيين وعسكريين في المحافظة.

في 18 أكتوبر/ تشرين الأول، اختتم غروندبرغ زيارة أخرى إلى الرياض، التقى خلالها بكبار المسؤولين اليمنيين والجهات الدولية الأخرى ذات العلاقة. وقد تركزت المحادثات حول إنشاء عملية سياسية داخل اليمن. وفي 25 أكتوبر/ تشرين الأول، اختتم غروندبرغ زيارته إلى لندن، حيث التقى فيها بعدد من المسؤولين من وزارة الخارجية البريطانية، وناقش معهم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى بدء عملية السلام في اليمن.

في سبيل دعم العملية السياسية، يواصل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إجراء زيارات دبلوماسية في ظل وجود مخاوف من أن الاهتمام بالصراع الدائر في غزة سيلقي بظلاله على هذه الجهود. وفي 12 سبتمبر/أيلول، التقى رئيس بعثة الإتحاد الأوروبي لدى اليمن وسفراء فرنسا وألمانيا وهولندا وفنلندا برئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، في عدن، حيث تطرقوا إلى الجهود المستمرة المبذولة لإنهاء الصراع، وشددوا على أهمية وحدة مجلس القيادة الرئاسي. كما التقى رؤساء بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن السفير السعودي آل جابر في الرياض في 25 سبتمبر/أيلول، لمناقشة المسائل ذات الصلة بالصراع.

من جهة أخرى، سافر إلى الرياض وفد من كبار المسؤولين الأمريكيين، بمن فيهم مستشار الشرق الأوسط بريت ماكغورك ومساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى باربارا ليف والمبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ، لإجراء محادثات مع المسؤولين السعوديين. وبحسب مستشار الأمن القومي جاك سوليفان، فإن الغرض الأساسي من هذه الزيارة هو العمل من أجل تحقيق "سلام دائم في اليمن." وأكد مسؤولون أمريكيون أن موضوع اليمن كان على رأس جدول أعمال منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بريت ماكغورك. وفي زيارة هي الأولى منذُ أكثر من عقد لسفير أمريكي إلى منطقة حضرموت الوادي والصحراء، التقى السفير الأمريكي لدى اليمن ستيفن فاجن بمحافظ حضرموت مبخوت بن ماضي ووزير الداخلية إبراهيم حيدان، إلى جانب عدد من الممثلين المحليين في مدينة سيئون. وفي 23 و25 أكتوبر/ تشرين الأول، نشرت سفارة الولايات المتحدة لدى اليمن صورا للسفير فاجن أثناء اجتماعه بكبار المسؤولين الحكوميين، وكان في مقدمتهم أعضاء من مجلس القيادة الرئاسي عثمان مجلي وعبدالله العليمي ووزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك.

الحوثيون يعتقلون المئات خلال احتفالات بذكرى ثورة 26 سبتمبر

عقب الاحتجاجات الأخيرة بسبب عدم دفع رواتب القطاع العام، بدا واضحاً للعيان العدوانية التي أبدتها السلطات الحوثية في ممارستها القمعية لإيقاف الاحتفالات بذكرى ثورة الـ 26 من سبتمبر، والتي ترمز إلى انتهاء حكم الإمامة الزيدي واستبداله بالنظام الجمهوري عام 1962م، حيث قام الحوثيون باعتقال المئات من الأشخاص وإطلاق الأعيرة النارية على سيارات كانت تحمل العلم الجمهوري، فيما تعرض حاملو الإعلام وبائعوها المتجولون للضرب. علاوة على ذلك، تم تعطيل تطبيقي "زوم" (Zoom) و"قوقل ميت" (Google Meet) عشية السادس والعشرين (26) من سبتمبر، حيث يُرجَّح أن يكون ذلك نتيجةً للتشويش الرسمي.

وحتى بعد انتهاء الاحتفالات، استمر احتجاز عشرات الأشخاص لفترات طويلة، في حين تم الإفراج عن بعض الأشخاص بعد التوقيع على تعهدات بعدم الانخراط في أي أعمال من شأنها الإخلال بالنظام والسكينة العامة، دون الإشارة إلى أنهم كانوا يحتفلون بذكرى قيام الجمهورية، فغالبية من تم اعتقالهم كانوا يحملون الأعلام خلال الاحتفالات. وبالرغم من عدم وجود اعتراض رسمي على مكانة اليمن "كجمهورية"، فإن أيديولوجية الحوثي تنظر بازدراء إلى الثورة]26 سبتمبر [. وتلتزم العديد من العائلات الصمت على أمل ضمان إطلاق سراح معتقليها، بدلاً من المخاطرة في تأجيج السلطات الحوثية من خلال الحديث علانيةً حول هذه الاعتقالات.

لم يتم اتخاذ أي إجراءات قمعية ضد حاملي الأعلام في بعض مديريات محافظة إب التي تقطن فيها شخصيات حوثية هامّة، لكن في مدينة إب التي كانت مركزاً للاحتجاجات المناهضة للحوثيين خلال العام الماضي كانت هناك حملة قمع أمنية. وفي مدينة الحديدة، تم اتخاذ تدابير مماثلة، حيث تم نشر المئات من قوات الحوثي عقب احتفالات جرت على نطاق واسع. وتشير التقارير إلى أن أكثر من 20 شخصا من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي العام في الحديدة، تم احتجازهم لمدة يومين خشية أن يقوموا بحشد المتظاهرين.

على وسائل التواصل الاجتماعي، كان أنصار الحوثيين يتناقلون مقاطع قديمة لتحذيرات أطلقها القائد العسكري البارز أبو علي الحاكم ضد محاولات زعزعة سيطرة الحوثيين، وذلك قبيل فك الرئيس السابق علي عبدالله صالح ارتباطه بالحوثيين، ومن ثم مقتله في عام 2017م. وعلى ذات الصعيد، بُعثَ برسالة أثناء صلاة الجمعة وعبر ممثلي الأحياء (العاقل/العقال) مفادها "أن على السكان الامتناع عن المشاركة في الاحتجاجات". وتشعر السلطات بالقلق إزاء التزايد التدريجي للسخط

العام والاحتجاجات ذات الصلة بالوضع الاقتصادي، في الوقت الذي تتنامى فيه عائدات الحوثيين، لا سيما وأنه قد بات جليًا للعيان أن العديد من النخبة الحوثية أصبحوا من الأثرياء خلال هذه الفترة. وقد كان نادي المعلمين أول من عبر عن سخطه من الأوضاع من خلال الاحتجاجات العلنية التي نالت دعم ومساندة برلمانيين من أعضاء المؤتمر الشعبي العام في مجلس النواب الواقع تحت سلطة الحوثيين بصنعاء، ما تسبب في إثارة عاصفة من ردود الفعل والخطابات الغاضبة في أغسطس/آب.

وفاة موظف إغاثة أثناء احتجازه لدى الحوثيين

في 25 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت منظمة "إنقاذ الطفولة" الدولية وفاة مدير وحدة الأمن والسلامة التابع لها، هشام الحكيمي، في اليمن داخل أحد سجون جهاز الأمن والمخابرات التابع للحوثيين. جاء ذلك إثر اختفائه قسرياً في 9 سبتمبر/ أيلول. وخلال فترة احتجازه، كان المكتب الإقليمي لمنظمة أنقذوا الأطفال – ومقره في عمّان – على اتصال بسلطات الحوثيين، مطالباً لها بالإفراج عنه، غير أن هذا الطلب، وفقاً لمصدر إنساني، قوبل بالرفض من قبل جهاز الأمن والمخابرات الذي يديره الحوثيون. وبحسب وسائل إعلام محلية، تواصلت سلطات الحوثيين بعائلة الحكيمي وطلبت منها الحضور لاستلام جثمانه.

زعم ناشط حقوقي يمني كان على اتصال بالحكيمي قبل اعتقاله، أن مديرة منظمة إنقاذ الطفولة في اليمن آنذاك، راما هانسراج، أبلغت سلطات الحوثيين أن الحكيمي – قبل اختطافه – كان يعترض على القيود التي فرضتها الجماعة، ويحاول إعادة توجيه المشاريع إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً. في البداية أصدرت منظمة إنقاذ الطفولة بياناً نعت فيه الحكيمي في صفحتها على الفيسبوك، دون الإشارة إلى أي معلومات عن اعتقاله أو سبب وفاته. وفي بيان ثانٍ صدر بعدها بيوم، دعت المنظمة إلى إجراء تحقيق مستقل. وبحسب موظفين في المنظمة، فقد تم فتح تحقيق داخلي بمساعدة شركة محاماة خارجية، وعلى إثر ذلك تم تعليق منظمة أنقذوا الأطفال لأنشطتها وأعمالها في مناطق سيطرة الحوثيين لفترة مدتها 10 أيام، ثم استأنفت عملياتها.

استهدف الحوثيون أيضاً موظفين آخرين يعملون في المجال الإنساني، حيث أقدمت قوات تابعة للحوثيين في 25 أكتوبر/ تشرين الأول على اقتحام منزل موظف يعمل في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مبارك العنوة، في صنعاء. وقد تم اختطافه في إب بتاريخ 8 أغسطس/آب، ويقال إنه محتجز في صنعاء.

خلافات في حضرموت بشأن العملية الأمنية المدعومة إماراتياً

أطلقت القوات العسكرية والأمنية في مدينة المكلا عاصمة حضرموت، عملية "ميزان العدل" بهدف ملاحقة الهاربين من العدالة والمطلوبين أمنياً بتهمة إثارة الشغب والإخلال بالأمن العام. وقال محافظ حضرموت، مبخوت بن ماضي، إن الحملة قد حققت النجاح المطلوب، في حين أدان صحفيون ونشطاء محليون المداهمات غير القانونية لمنازل المواطنين. وبحسب مصادر فقد تم اعتقال عشرين شخصا. وقبل أيام من بدء الحملة، انتقد حزب الإصلاح إدارة البحث الجنائي في المكلا لمنعه من إقامة فعالية للاحتفال بذكرى ثورة 26 سبتمبر.

أصدر "حلف قبائل حضرموت" بقيادة عمرو بن حبريش، في 29 أكتوبر/تشرين الأول، بياناً دعا فيه المحافظة إلى محاسبة القوات المدعومة من الإمارات إزاء الانتهاكات المرتكبة أثناء عمليات التفتيش، وطالب بالإفراج عن المحتجزين دون تهمة. وقد أثار هذا البيان ردود فعل غاضبة، لا سيما في وسائل الإعلام المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي، والتي دافعت عن الإمارات لوقوفها مع المحافظة خلال "أصعب ظروفها" ومساعدتها في "تحرير ساحل حضرموت."

مع استمرار تردد صدى هذه القضية بعد يومين من حدوثها، أصدرت قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي المحلية بياناً اتهمت فيه بن حبريش بإساءة استخدام سلطته كرئيس لحلف قبائل حضرموت لمهاجمته الإمارات. وعلى ما يبدو فقد ألقى هذا الخلاف بظلاله على التوترات الكامنة بين السعودية والإمارات في حضرموت، وعلى وجه الخصوص منذ اقتراب بن حبريش من الرياض، غير أنه قد يعكس مخاوف محددة لدى الإمارات التي تسعى إلى وضع حد لنفوذ حلف قبائل حضرموت على طول امتداد ساحل حضرموت، حيث يسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الأخرى الموالية للإمارات على السلطة في تلك المناطق.

التطورات الأخرى في سطور

إبلاغ الحوثيين بإخلاء مقر السفارة اليمنية في سورية

أعلن وزير الخارجية اليمني، أحمد عوض بن مبارك، في 11 أكتوبر/تشرين الأول، أن الحكومة السورية أصدرت تعليمات للمسؤولين الحوثيين بإخلاء مقر السفارة اليمنية في دمشق، حتى تتمكن الحكومة التي تتخذ عدن مقراً لها، من العودة إلى مبنى السفارة. هذا وقد قطعت الحكومة اليمنية علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق عام 2011، إبان الحرب الأهلية السورية. وفي عام 2015 وبعد وقت قصير من اقتحام الحوثيين لصنعاء، أرسلت الجماعة بعثة دبلوماسية إلى دمشق، والتي استقرت في مبنى السفارة اليمنية هناك.

محافظ الجوف السابق يعود إلى اليمن

عاد محافظ الجوف السابق، الشيخ أمين العكيمي، إلى اليمن للمرة الأولى منذ وضعه قيد الإقامة الجبرية في الرياض قبل أكثر من عام. وفي فعالية أقيمت في مأرب، أعلن العكيمي تمرداً ضد مجلس القيادة الرئاسي، واصفاً أعضاءه بـ "مدبري الانقلاب" الذي أطاح بالرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي، بطريقة لا تختلف عن تلك التي اتبعها الحوثيون للاستيلاء على صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014. وبعد أن فقد حظوته لدى المملكة العربية السعودية، تم استبدال العكيمي – المنتسب إلى حزب الإصلاح – بالمحافظ حسين العجي العواضي في أكتوبر/ تشرين الأول 2022. وقال العكيمي، إنه لا يزال الحاكم الشرعي لمحافظة الجوف وإنه لن يتنازل عن السلطة لمن لا يحظى بموافقة المواطنين في المحافظة. وفي وقتٍ لاحق، أعلن قادة من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في الجوف، دعمهم لمجلس القيادة الرئاسي.

جنود واقفين على قاذفة صواريخ كاتيوشا في حفل تخرّج مجندين في اللواء الثاني دعم وإسناد التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن، تاريخ 17 سبتمبر / أيلول 2023 // من ملفات صور مركز صنعاء

التطورات العسكرية

صواريخ الحوثيين وطائراتهم المسيرة تستهدف إسرائيل

شجّع الصراع، الذي اندلع بين إسرائيل وحماس في غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول، قوات الحوثيين على استخدام موقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر لتهديد القوات الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة – أو على الأقل ترك انطباع لدى مناصريهم أن بإمكانهم فعل ذلك - وبلغ الأمر ذروته عندما ألقى المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، في 31 أكتوبر/ تشرين الأول، خطاباً متلفزاً زعم فيه إطلاق ثلاثة صواريخ وطائرات مسيرة في البحر الأحمر، مهدداً بمواصلة الهجمات ما لم تتوقف إسرائيل عن عملياتها العسكرية في قطاع غزة. وشهدت الأسابيع التي سبقت إطلاق الصواريخ تصعيداً متزايداً في النشاط العسكري للحوثيين، مما يُشير إلى أن قوات الحوثي قد قامت بعسكرة مساحات شاسعة من ساحل الحديدة وجزر البحر الأحمر، وهو ما منحها موقعاً استراتيجياً لا يمكنها فحسب من تهديد المدن الإسرائيلية، بل أيضاً تهديد السفن الأمريكية والنشاط التجاري الدولي في البحر الأحمر.

تركزت عمليات الحوثيين في البحر الأحمر مؤخراً حول القواعد التابعة للجماعة في جزيرتي كمران وطقفاش – وهما جزيرتان ضمن أكثر من 15 جزيرة تسيطر عليها الجماعة قبالة الساحل الغربي للحديدة. وتتسم المناطق الشرقية من جزيرة كمران بطابع استراتيجي خاص، حيث تتخللها غابات أشجار المنغروف التي توفر غطاءً مناسباً في ظل وجود العديد من المداخل والموانئ في المنطقة. كما تعدُّ جزيرة طقفاش– المعروفة محلياً باسم جزيرة أنتوفيش – ذات قيمة كبيرة من الناحية التكتيكية، كونها واحدة من الجزر الكبيرة في البحر الأحمر والأقرب إلى ممر الملاحة الدولي، ومن المحتمل اتخاذ الحوثيين هذه الجزيرة قاعدةً لهم منذ أغسطس/ آب. وشهد مطلع شهر سبتمبر/أيلول إطلاق عدد من الزوارق البحرية للحوثيين من هذه المناطق. وفي 11 سبتمبر/أيلول وطوال شهر أكتوبر/ تشرين الأول، تشير مصادر إلى تسيير دوريات بالقرب من جزر طقفاش وجبل الطير وأرخبيل الزبير الواقعة إلى الغرب من جزيرة كمران. وفي شهر أكتوبر/ تشرين الأول، أفاد سكان محليون عن وجود تدريبات للحوثيين منها تدريبات لفرق بحرية برمائية ووحدات كوماندوز بحرية، إلى جانب تنفيذ هجمات وهمية تدريبية بطائرات مسيرة على غابات المنغروف في جزيرة كمران.

زادت وتيرة هذه الأنشطة في مطلع شهر أكتوبر/ تشرين الأول، عند إغلاق قوات الحوثيين للعديد من المناطق الساحلية في شمال وجنوب الحديدة خلال الفترة بين 4-8 أكتوبر/ تشرين الأول، بهدف السماح بتوريد شحنات الأسلحة والعتاد إلى المواقع العسكرية. وخلال هذه الفترة الزمنية، وصلت ثلاثة قوارب كبيرة إلى خور النخيلة – الواقع إلى الجنوب من مدينة الحديدة – فيما دخلت العديد من القوارب الكبيرة إلى ميناء جزيرة كمران وزارت الجزء الشمالي الشرقي من الجزيرة والمعروف باسم رأس دوغلاس. وبالتوازي، تم منع الصيادين من العمل في هذه المناطق.

شهد مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول، نشاطاً قبالة ساحل المتينة في مديرية التحيتا، الواقعة إلى الجنوب من مدينة الحديدة، حيث قامت قوات الحوثيين بدوريات في مياه اليمن الإقليمية. وفي 11 أكتوبر/ تشرين الأول، وقعت مناوشات بحرية قبالة ساحل الفازة، الواقع إلى الغرب من مديرية التحيتا، بعد تبادل إطلاق النار لفترة وجيزة بين مركب شراعي يرفع شعار الحوثيين – بحسب مصادر أنه كان يحمل شحنة أسلحة – وقارب نقل يرفع علم القوات المشتركة، ما تسبب في انسحاب المركب الشراعي للحوثيين.

في 18 أكتوبر/ تشرين الأول، أفاد سكان محليون في مديرية اللحية، الواقعة إلى الشمال الغربي لمدينة الحديدة، سماعهم إطلاق صواريخ وطائرات مسيرة من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، بالقرب من قرية جبل الملح وجبل قمة ومدينة الصليف ورأس عيسى. ويواصل الحوثيون أعمال البناء في العديد من هذه المناطق، التي تم تطويقها منذ 2020. في اليوم التالي – أي 19 أكتوبر/ تشرين الأول – أعلن البنتاغون قيام حاملة الطائرات "يو إس إس كارني" باعتراض أربعة صواريخ وطائرات مسيرة أطلقها الحوثيون في البحر الأحمر، واستناداً إلى مسارها، يُتوقع أنها كانت ستستهدف إسرائيل. وأعلن رئيس الوزراء في حكومة الحوثيين، عبدالعزيز بن حبتور، مسؤولية حكومته عن الحادث، وحذّر من أن الهجمات ستتواصل.

تم إسقاط طائرتين مسيرتين فوق مدينتي طابا ونويبع الساحليتين المصريتين، في 27 أكتوبر/ تشرين الأول، وأفاد الجيش الإسرائيلي إن هاتين الطائرتين للحوثيين، مشيراً إلى أنه تم اعتراضهما قبل أن تتمكنا من الوصول إلى أهدافهما المفترضة، أي ميناء إيلات الإسرائيلي القريب الذي يقع في جنوبي إسرائيل. وفي 31 أكتوبر/ تشرين الأول، تم اعتراض مقذوف آخر خارج إيلات. وقد أكدت تلميحات القائد الحوثي، حزام الأسد، ضلوع الجماعة في هذين الهجومين. في 31 أكتوبر/ تشرين الأول ألقى المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، بياناً قال فيه إن قوات الحوثيين شنت ثلاث هجمات على إسرائيل. بعدها بيوم واحد –في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني – أعلن سريع عبر منصة أكس (تويتر سابقاً) عن هجوم رابع، لم يتم تأكيده حتى كتابة هذا التقرير.

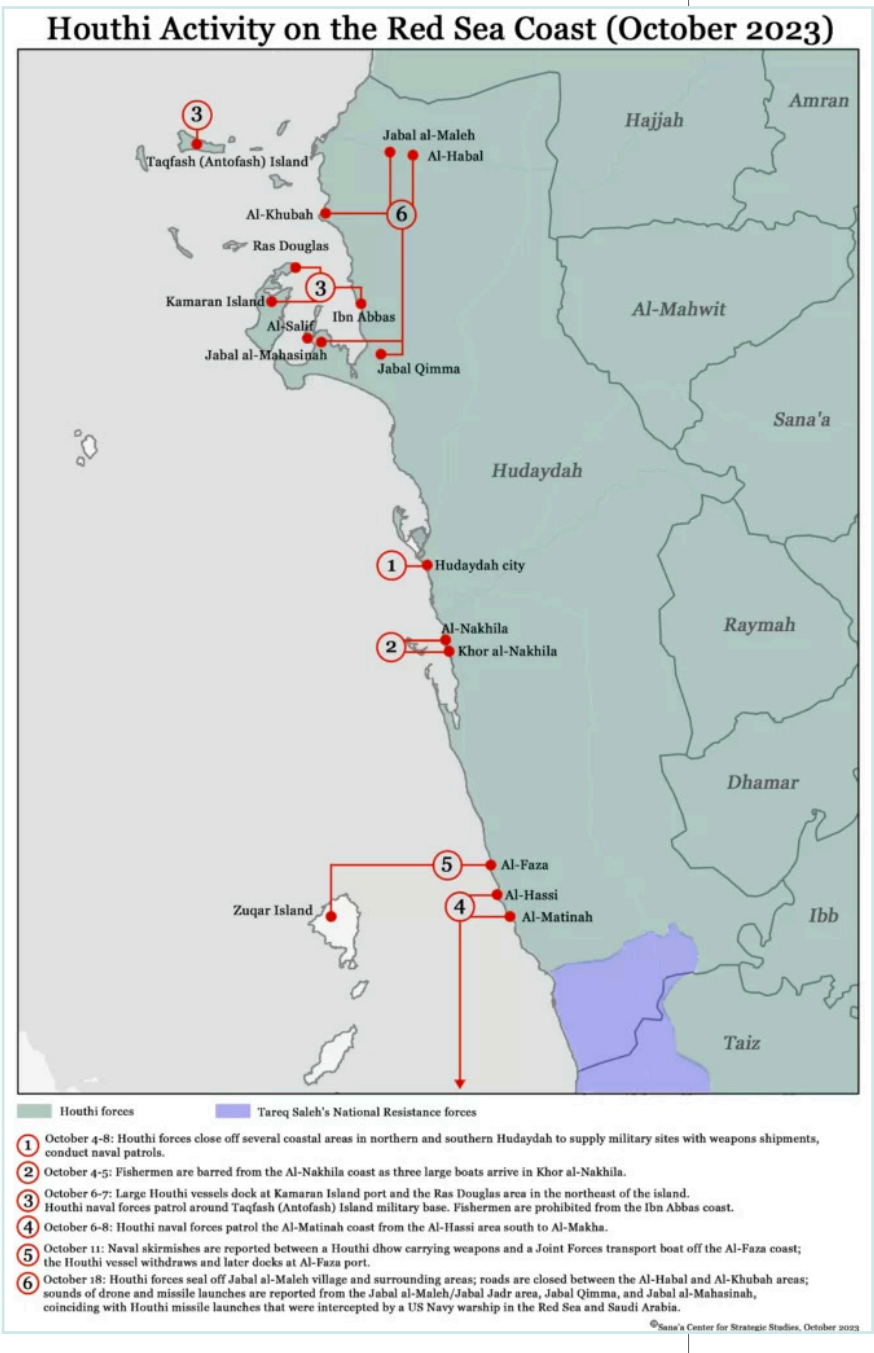

في حين أن قدرة الحوثيين على ضرب أهداف داخل إسرائيل لاتزال موضع شك، إلا أنها تترك العديد من التداعيات الرئيسية وتؤكد قدرة الجماعة على تهديد المصالح الاستراتيجية في المنطقة، مع إمكانية أن تركز قوات الحوثيين اهتمامها على أهداف في البحر الأحمر. وفي 4 نوفمبر/ تشرين الثاني، أعلنت واشنطن عن وصول غواصة من طراز أوهايو إلى البحر الأحمر. ورداً على الهجمات الحوثية المعلنة على ما وصفته بـ "الأصول الصهيونية" في المنطقة، أعلن الجيش الإسرائيلي، في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني، أنه قام بنشر سفن حربية مزودة بصواريخ في البحر الأحمر. ومن الممكن أن تشمل الإجراءات الانتقامية ضد الحوثيين استخدام مزيج من تحركات القوة الناعمة والخشنة، بما في ذلك القيام بتنفيذ اغتيالات لمسؤولين حوثيين في الصفوف الأولى خلال الأشهر التالية، أو إعادة تصنيف جماعة الحوثي

كمنظمة إرهابية، وهو ما يحرص صُناع السياسات في واشنطن على المضي قدماً فيه. وفي حين يحظى استمرار مشاركة الحوثيين في الأزمة الحالية لغزة بتأييد شعبي من قبل القاعدة المحلية للجماعة، ولا تزال كلفة هذه المشاركة مسألة يكتنفها الغموض.

احتفالات ذكرى ثورة سبتمبر تقود إلى إجراءات أمنية قمعية

أثارت احتفالات ذكرى سيطرة الحوثيين على صنعاء في 21 سبتمبر/أيلول والذكرى السنوية لثورة 26 سبتمبر/أيلول 1962 ضد الإمامة الزيدية في شمال اليمن، موجة من الإجراءات القمعية الأمنية في محاولة من الحوثيين لقمع المعارضين لاحتفالاتهم وكذا منع الاحتفالات بذكرى ثورة الجمهورية التي أصبحت رمزاً للمقاومة ضد حكم الحوثيين.

وللاحتفال بمناسبة الذكرى التاسعة لسيطرة الحوثيين على صنعاء، أقام الحوثيين عرضًا عسكريًا كبيرًا شارك فيه آلاف الجنود وعرض مختلف أنواع الأسلحة الجديدة بعضها تشبه تماماً الصواريخ والطائرات المسيرة الإيرانية، إلى جانب تحليق طائرة مقاتلة من طراز F-5 في سماء صنعاء لأول مرة خلال الحرب.

وقبيل أيام قليلة من الاحتفالات بثورة 26 سبتمبر/أيلول، اعتقلت قوات الحوثيين ما يزيد عن ألف مواطن في صنعاء على خلفية خروجهم في جماعات وتجولهم في الشوارع حاملين لافتات وأعلام مؤيدة للجمهورية. وحاولت قوات الحوثيين وفي كل مناطق سيطرتها، تفريق التجمعات والاحتفالات، إما بالاعتداء على المشاركين بالضرب أو الإضرار بممتلكاتهم الخاصة. وفي اليوم التالي للإجازة الوطنية، واصلت السلطات الحوثية احتجاز مئات الأشخاص، وأجبرت بعضهم على التوقيع على تعهدات بعدم المشاركة في أي أعمال شغب لإقلاق السكينة العامة قبل أن يتم إطلاق سراحهم. وفي 30 سبتمبر/أيلول، احتج المئات من سكان مديرية قعطبة بالضالع على هذه الاعتقالات. وفي الحديدة، تمركز عشرات من الجنود الحوثيين المسلحين في جميع أنحاء مدينة الحديدة، مع قيام العربات المدرعة بإغلاق الطرق الرئيسية وتمركز القناصة على أسطح المنازل في جميع أنحاء بالمدينة.

وفي مناطق سيطرة الحكومة، استغل المسؤولون الحكوميون الإجازة الوطنية لتنظيم عروضهم العسكرية الخاصة، حيث أقامت قوات الجيش اليمني في مدينة مأرب عرضًا عسكريًا كبيرًا في 26 سبتمبر/أيلول، عرضت فيه مختلف أنواع الأسلحة، بما في ذلك الصواريخ والطائرات المسيرة.

مناطق سيطرة الاطراف في اليمن (سبتمبر/أيلول-أكتوبر/ تشرين الأول 2023)

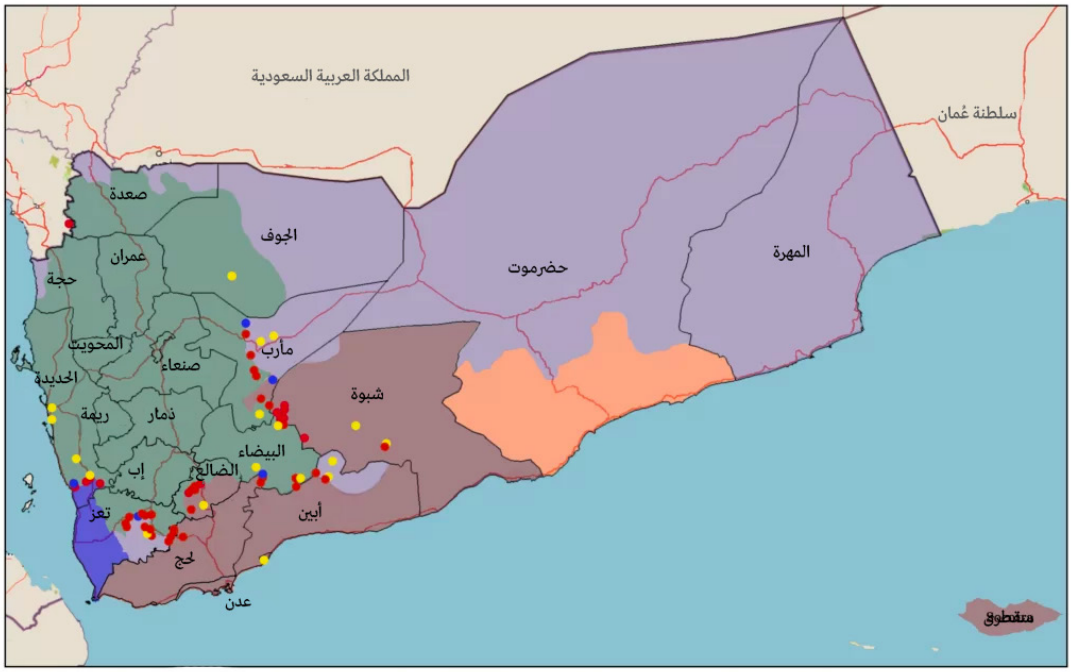

اشتباك الحوثيين مع قوات التحالف

خلال شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، اندلعت اشتباكات استثنائية فريدة من نوعها بين الحوثيين وقوات التحالف الذي تقوده السعودية، وهي أول مواجهة يعترف بها الطرفان منذ إعلان الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2022. وفي 25 سبتمبر/أيلول، أعلنت البحرين عن مقتل جنديين بحرينيين وإصابة عدة جنود آخرين، في غارة بطائرة مسيرة زُعم أنها للحوثيين على الحدود السعودية اليمنية. وتوفي جندي بحريني ثالث متأثراً بجراحه بعد يومين، فيما تم الإعلان عن وفاة الجندي الرابع في 29 سبتمبر/أيلول، وتوفي الجندي الخامس بعد حوالي شهر من الحادثة.

قُتل أربعة جنود سعوديين على الأقل في اشتباكات على الحدود بين مديرية جازان السعودية ومحافظة حجة اليمنية، في 24 أكتوبر/تشرين الأول، بعد أن حاولت قوات الحوثيين تدمير كاميرات مراقبة تم تركيبها مؤخراً من قبل السعودية في المنطقة الحدودية بالقرب من جبل الدود، بحسب مصادر حكومية وحوثية وعسكرية سعودية. وسيطرت قوات الحوثيين على جبل الدود لعدة ساعات، مع بعض التقارير التي تشير إلى أنها ظلت هناك حتى صبيحة 1 نوفمبر/تشرين الثاني، من أجل تعطيل كاميرات المراقبة، لتقوم بالانسحاب في وقتٍ لاحق.

اندلاع المواجهات في محافظة الضالع

أسفرت الاشتباكات في محافظة الضالع عن وقوع خسائر بشرية فادحة لجميع الأطراف، فقد اشتبكت قوات الحوثيين بشكل متواصل مع القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات التابعة للحكومة في جميع الجبهات المشتعلة في المحافظة. فخلال الشهرين الماضيين، أصيب ما لا يقل عن 191 جنديًا حوثيًا وقتل 77 آخرون، كما تكبدت القوات المعادية للحوثيين خسائر كبيرة، حيث أصيب ما لا يقل عن 164 جنديا وقتل 79 آخرون في المعارك الدائرة. وعلى ما يبدو أن كفة المعارك كانت في صالح الحوثيين في النصف الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير – فمن بين القوات المعادية للحوثيين، أصيب ما يزيد عن 100 شخص خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول وحده. وعلى الرغم من تكبد هذه الخسائر الكبيرة، لم يتمكن أي من الجانبين من إحراز أي تقدم كبير على الأرض.

كما شهد شهر أكتوبر/تشرين الأول، محاولات اغتيال العديد من القادة العسكريين للمجلس الانتقالي الجنوبي المقيمين في الضالع. ففي 1 أكتوبر/تشرين الأول، قتل مسلحون مجهولون قائدا لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي (عبده محمد صالح البكري) أمام منزله في قرية شعب قاصر بمنطقة بني سعيد وسط مديرية جحاف، بحسب مصادر قبلية، كما نجا قائد القطاع الرابع لقوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في الضالع، زغلول علي محمد، وقائد لقوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي (عبود الجريذي)، من محاولات اغتيال قام بها مسلحون مجهولون في 16 و18 أكتوبر/تشرين الأول على التوالي.

التطورات العسكرية الأخرى في سطور

7 سبتمبر/أيلول: اندلعت اشتباكات بين مجموعتين عرقيتين متنافستين من المهاجرين الإثيوبيين، في المنطقة الحدودية بين مديرية دار سعد في عدن ومنطقة توبان في لحج، بحسب ما أفاد ناشط محلي، مع تواصل المواجهات وعمليات النهب في مديرية الشيخ عثمان في اليوم التالي، قامت على إثرها قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بتجميع مئات المهاجرين الإثيوبيين والصوماليين في 10 سبتمبر/أيلول، ونقلهم إلى منطقة البساتين بمديرية دار سعد.

13 سبتمبر / أيلول: طالبت عائلات وأفراد قبائل لعشرات الجنود من قوات حماية القصر الجمهوري التابعة لقوات النخبة الحضرمية، بإجراء تحقيق رسمي في المعاملة اللاإنسانية التي تلقاها الضباط داخل معسكر الربوة بالقرب من مدينة المكلا. ووفقاً لبيان مقدم إلى مكتب محافظ محافظة حضرموت مبخوت بن ماضي، تزعم هذه العائلات أن ضباط إماراتيين في المعسكر اعتدوا على أبنائها بالضرب بالعصي والهراوات وأعقاب البنادق قبل تركهم مقيدين لعدة ساعات، ثم قاموا بالقوة بحلق رؤوسهم وحواجبهم وشواربهم.

3 أكتوبر/تشرين الأول: أطلقت قوات الأمن في المكلا حملة أمنية أسمتها "ميزان العدل"، بدعم من قوات المنطقة العسكرية الثانية، بهدف ملاحقة الخارجين عن القانون والمطلوبين أمنياً. وقال محافظ محافظة حضرموت مبخوت بن ماضي إن الحملة قد حققت النجاح المطلوب، في حين شجبها صحفيون وناشطون محليون ووصفوها بأنها "انتهاك" ضد عشرات المواطنين الذين تمت مداهمة منازلهم دون مبرر.

4 أكتوبر / تشرين الأول: قتلت قنبلة مزروعة على جانب الطريق قائد قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي لقطاع شقرة، سالم علي سلعان، وأصابت خمسة جنود خلال دورية عسكرية في قرية عرمة بمديرية مودية شمال شرق أبين، حيث تخوض قوات مكافحة الإرهاب معارك شرسة مع مسلحي القاعدة منذ أكثر من عام، وفقاً لمصدر عسكري في الحزام الأمني.

14 أكتوبر / تشرين الأول: نظمت قوات الحوثيين عرضًا عسكريًا في مخيم السوادية في البيضاء، شهده رئيس المجلس السياسي الأعلى مهدي المشاط، ووزير الدفاع في سلطة الحوثيين، محمد ناصر العاطفي، والعديد من القادة العسكريين رفيعي المستوى. وفي اليوم الذي سبق موعد العرض خلال الأعمال التحضيرية، اندلعت مواجهات مسلحة بين رجال قبائل ريام وقوات الأمن الوقائي الحوثية. وقتل القائد المحلي لقوات الحوثيين، هادي غانم القسمة (أبو طارق)، في المواجهات التي أعقبت ذلك، إلى جانب أكثر من 15 مقاتلاً لقوا حتفهم من الجانبين، وفقاً لمصادر محلية.

رجل مع فنجان قهوة في مهرجان البن اليمني الثالث المقام لأول مرة في مدينة المخا الساحلية بمحافظة تعز، تاريخ 30 أكتوبر/تشرين الأول 2023. استضافت مدينة المخا (الذي يترادف اسمها مع تاريخ حبوب القهوة) مهرجان لتذوق البن حضره عدد من الفنانين والراقصين الشعبيين وتضمن إقامة معارض صور ضمن فعالياته // من ملفات صور مركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

التطورات الاقتصادية

رئيس الوزراء ينفي مزاعم بإستشراء الفساد في المؤسسات الحكومية

في مؤتمر صحفي عُقد في 4 سبتمبر/أيلول، نفى رئيس الوزراء معين عبد الملك اتهامات بالفساد ضد حكومته، في تقرير برلماني للجنة تقصي الحقائق أفاد بوجود مخالفات، شملت ممارسات فساد وسوء إدارة لمبلغ قد يصل إلى 2.8 تريليون ريال يمني (ما يعادل حوالي 1.9 مليار دولار أمريكي) في قطاعات الكهرباء والنفط والاتصالات والجوانب المالية.

هاجم رئيس الوزراء تقرير لجنة تقصي الحقائق، واصفاً تلك الاتهامات بأنها مغرضة وتقف خلفها شخصيات متنفذة تضررت مصالحها الشخصية. وزعم أن بعض الشخصيات الحزبية حاولت عرقلة عمل الحكومة، وقال إن الحكومة شكلت لجنة برئاسة وزير العدل للرد على الادعاءات الواردة في التقرير. كما دافع معين عبد الملك عن أداء حكومته، مشيراً إلى أنها استمرت في دفع الرواتب وتقديم الخدمات العامة على الرغم من توقف صادرات النفط، التي كانت تشكل 60 بالمائة من إجمالي إيرادات موازنة الدولة قبل وقفها في خريف العام الماضي. وفي الأشهر الثمانية الأولى من العام، بلغت نفقات الحكومة 1.3 تريليون ريال، في حين بلغت الإيرادات العامة 600 مليار ريال. ويبلغ العجز الحالي في الموازنة قرابة 40-50 بالمائة، نتيجة لتوقف صادرات النفط. وأشار كذلك إلى التمويل الذي تعهدت به السعودية في شهر أغسطس بمبلغ 1.2 مليار دولار، وأنه يمثل شريان حياة للحكومة في هذا التوقيت، على الرغم من أنه مشروط بمجموعة أخرى من الإصلاحات.

منذ مطلع العام، انخفضت الإيرادات غير النفطية بنسبة 5 بالمائة فقط، وهو ما عزاه معين عبد الملك إلى الإصلاحات التي نفذتها حكومته للحد من التسرب المالي ومكافحة التهريب. وقال رئيس الوزراء إن الحكومة اضطرت إلى إنفاق مبالغ كبيرة لتوفير الكهرباء هذا العام، حيثُ خصصت مبلغ قدره 229 مليون دولار لتغطية تكاليف قطاع الكهرباء، بخلاف المبالغ المتأخرة المتراكمة. وقد أدت زيادة استهلاك الكهرباء في عدن، وعدم قدرة الحكومة على إكمال المشاريع الاستراتيجية في هذا القطاع، مثل مشروع توليد الطاقة الشمسية بقدرة 120 ميجاوات، إلى تفاقم المشكلة بشكل أكبر. وأضاف أن الحكومة خصصت 100 مليون دولار لتمكين بعض المحافظات تحت سيطرتها من التحول إلى الطاقة المتجددة. وتضمن تقرير لجنة التقصي البرلمانية اتهامات متعلقة بفوارق في أسعار المشتقات النفطية. وقال معين عبد الملك بأن الشخصيات النافذة خسرت مبالغ كبيرة عندما أصبحت المشتقات النفطية المستوردة خاضعة للضرائب الجمركية بعد عام 2018. وعندما قامت الحكومة بإصدار قرار لتنظيم عملية استيراد المشتقات النفطية، تمكنت من الحصول على عائدات ضريبية تُقدر بنحو 19 مليار ريال يمني، ارتفعت إلى 137 مليار ريال في عام 2020.

أقر رئيس الوزراء بإخفاق الحكومة في قطاع الاتصالات، لكنه ألمح بأنه يمكن التغلب على هذه التحديات. وأوضح أن المخالفات في منح التراخيص في قطاع الاتصالات كانت في عهد الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي، الذي -بحسب قوله- منح شركة مثل شركة واي (Y-Telecom) رخصة استثنائية لتقديم خدمات اتصالات الجيل الرابع، واستخدام البنية التحتية للاتصالات في الدولة، دون دفع رسوم الرخصة للحكومة. وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، لم تقم الشركة بدفع رسوم الترخيص المستحقة للحكومة، كما لم تقم بتشغيل خدماتها، بل على العكس من ذلك، طالبت شركة واي الحكومة بإعادة مبلغ قدره 149 مليون دولار تقول إنها دفعتها للحكومة في صنعاء عند تأسيسها في عام 2006، مقابل الحصول على الترخيص.

تحتاج الحكومة إلى حوالي 3 مليار دولار من الاستثمارات في قطاع الاتصالات لمواكبة المعايير الإقليمية، لتكون في مستوى تلك الموجودة في دول القرن الأفريقي، ولتكون قادرة على تقديم الحد الأدنى من خدمات الاتصالات. وفي معرض حديثه عن عملية البيع المثيرة للجدل لبوابة الاتصالات اليمنية (شركة عدن نت)، قال رئيس الوزراء إنه من مصلحة البلاد جذب الاستثمارات الأجنبية وأن الشركة الإماراتية ستستثمر مبلغا قدره 700 مليون دولار في قطاع الاتصالات. وسيمنح هذا الاستثمار الحكومة حصة شراكة قدرها 30 بالمائة من أصول الشركة المذكورة. وقال رئيس الوزراء إن الحكومة بحاجة إلى تطوير البنية التحتية للاتصالات، وأنه كان الأجدى بمجلس النواب انتظار رد الحكومة على هذه المسألة، بدلاً من التسرع في إصدار التقرير. وذكر أن فريق التفاوض الحكومي أمضى عاماً كاملاً في التفاوض مع الشركة الإماراتية، ولم تكن المفاوضات سرية، وأن نتائجها تم الرفع بها إلى مجلس القيادة الرئاسي باعتباره أعلى سلطة في الدولة. ومن جانبهم، انتقد العديد من كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان هجوم معين عبد الملك الحاد على البرلمان وتقرير لجنة تقصي الحقائق، مشيرين إلى أن تصريحاته لا تدحض اتهامات الفساد التي ارتكبتها حكومته في العديد من القطاعات.

زيادة النشاط التجاري في موانئ الحديدة

أفاد رئيس مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية الموالية للحوثيين، محمد أبو بكر بن إسحاق، في 12 سبتمبر/أيلول، أن النشاط التجاري زاد بنسبة 52 بالمائة في موانئ الحديدة (الحديدة، رأس عيسى، والصليف)، حيث ارتفع عدد الشحنات المستلمة في عام 2023 بنسبة 75 بالمائة، مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي. وجاء هذا الإعلان خلال زيارة قام بها مسؤولون حوثيون رفيعو المستوى، بمن فيهم رئيس وزراء حكومة الإنقاذ الوطني بصنعاء، عبد العزيز صالح بن حبتور، ووزير النقل عبد الوهاب الدرة، ومحافظ الحديدة محمد عياش قُحيم.

وانتقد الدرة مذكرة التفاهم الموقعة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ووزارة النقل في عدن، لخفض تكاليف التأمين البحري للسفن التي تدخل الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة، قائلاً إنها منحازة ضد سلطات الحوثيين. وبموجب مذكرة التفاهم هذه، التي تم توقيعها في منتصف شهر أغسطس، ستودع الحكومة مبلغ 50 مليون دولار أمريكي في نادي الحماية التأمينية بلندن.

اشتكى الدرة أيضا من متطلبات التخليص الخاصة بآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن (UNVIM)، والتي ادعى أنها تسببت في حدوث تأخيرات طويلة للسفن الراسية في ميناء الحديدة. وقال إن هذا أدى إلى تكبد التجار لغرامات تأخير كبيرة، وفي النهاية المواطن وحده من سيتحمل أعباء هذه التكاليف. غير أن العراقيل أمام عمليات الشحن إلى موانئ الحديدة قد تم تخفيفها بشكل كبير بعد التقدم الذي تم إحرازه في المباحثات السعودية الحوثية الجارية. فيما صرّح إسحاق في مقابلة له في مطلع شهر مارس/آذار، بأن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن وافقت على السماح بدخول المزيد من السفن التي تنقل سلعا متنوعة إلى الموانئ الخاضعة لسيطرة الحوثيين، كما رفعت من وتيرة عملها بالعمل ساعات إضافية من أجل تخليص المزيد من السفن والسماح بدخولها للموانئ. كما أشار إسحاق إلى أن السفن لم تعد تخضع لعمليات تفتيش ثانوية من قبل قوات التحالف الذي تقوده السعودية، حيث تُبحر السفن مباشرةً من جيبوتي صوب الميناء بعد الحصول على موافقة آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش.

في تقريره الصادر في شهر أغسطس/آب، أشار برنامج الأغذية العالمي إلى استمرار تدفق شحنات الوقود إلى ميناء الحديدة منذ سريان الهدنة في أبريل/نيسان 2022. فخلال الفترة من يناير وحتى يوليو/تموز 2023، ارتفع حجم إجمالي واردات الوقود عبر ميناءي الحديدة والصليف على البحر الأحمر، بنسبة 81 بالمائة، بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وأفادت هيئة "عمليات التجارة البحرية في المملكة المتحدة (UKMTO)" بأنه "تم إبلاغها بوجود كيان ينتحل شخصية آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش ويقوم بتوجيه السفن التجارية بالقرب من مرسى عدن إلى ميناء الحديدة". وتابعت: "أنها تنصح السفن التي تبحر بالقرب من مرسى عدن بتوخي الحيطة والحذر والإبلاغ عن أي تحركات أو أنشطة مشبوه إلى الهيئة.

سائقو الشاحنات الثقيلة يدعون إلى الإضراب احتجاجًا على القيود الحوثية

في 9 أكتوبر/تشرين الأول، دعا العشرات من سائقي الشاحنات في موانئ الحديدة المطلة على البحر الأحمر الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إلى إضراب شامل احتجاجًا على القيود المرورية الجديدة. فقد أجبرت الشرطة في صنعاء سائقي الشاحنات على استخدام طرق بديلة أطول بين صنعاء والحديدة، والتي لم يتم إنشاؤها خصيصاً للشاحنات الثقيلة. وفي وقتٍ سابق من شهر أكتوبر، فرضت سلطات الحوثيين استخدام طريق بديل (صنعاء-المحويت- الحديدة) للشاحنات الثقيلة المتجهة إلى الحديدة، واستخدام طريق (الحديدة-ذمار) للشاحنات الثقيلة المتجهة من الحديدة إلى صنعاء. كما أعلنت سلطات الحوثيين أنها لن تسمح للشاحنات الثقيلة بالسفر إلا خلال الفترة بين الساعة الرابعة (4) مساءً ومنتصف الليل.

وحسب ما ذُكر، فإن هذه القيود تم تطبيقها بغرض ضمان سلامة المواطنين وتعزيز الأمن المروري، غير أن الاعتقاد السائد على نطاق واسع بين سائقي الشاحنات الثقيلة أن الحوثيين يهدفون إلى السيطرة على عمليات النقل من موانئ الحديدة البحرية واحتكاره لشركات خاضعة لسيطرتهم.

تراجع حاد في قيمة الريال اليمني خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول

شهد الريال اليمني من فئة الأوراق النقدية الجديدة في مناطق سيطرة الحكومة، تراجعاً في قيمته بنسبة 5 بالمائة خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول، ليصل إلى أدنى مستوياته منذ أواخر العام 2021، حيث يأتي ذلك في ظل التراجع الكبير في الإيرادات العامة للحكومة، مع تناقص كبير في احتياطي النقد الأجنبي. وقد سبق ذلك انخفاض في قيمته بنسبة 3 بالمائة (من 1,425 ريالًا يمنيًا إلى 1,471 ريالًا يمنيًا للدولار الواحد) في الفترة من نهاية شهر أغسطس/آب إلى أوائل شهر سبتمبر/ أيلول. وفي 17 سبتمبر/أيلول، شهد تحسناً طفيفاً إلى 1,432 ريالًا يمنيًا، قبل أن يتراجع قليلاً إلى 1,455 ريالًا يمنيًا للدولار في نهاية الشهر. وبحلول نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول، تراجع سعر الريال المتداول إلى 1,521 ريالًا يمنيًا مقابل الدولار الواحد.

في المقابل، شهد الريال من فئة الأوراق النقدية القديمة -أي المطبوعة قبل عام 2017 (المتداولة بشكل رئيسي في مناطق سيطرة الحوثيين) تقلبات سعرية طفيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث ظلت قيمته مستقرة نسبيًا طوال شهر سبتمبر/أيلول، حيث وصل سعر تداوله في المتوسط 535 ريالًا يمنًا للدولار، وارتفع قليلاً إلى 527 ريالًا للدولار بحلول منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول، ليتم تداوله بحول نهاية الشهر بسعر 536 ريالًا يمنيًا للدولار الواحد.

تزامن الانخفاض الحاد في قيمة الريال (الأوراق النقدية الجديدة) مع نضوب احتياطي البنك المركزي اليمني من النقد الأجنبي، الذي تفاقم بفعل العجز المالي المتزايد للحكومة نتيجة توقف الصادرات النفطية منذ أواخر العام الماضي (التي كانت في السابق تُشكّل المصدر الرئيسي للموارد الحكومية)، عقب استهداف جماعة الحوثيين البنية التحتية لموانئ تصدير النفط جنوبي اليمن بالصواريخ والطائرات المسيرة. كما انخفضت إيرادات الجمارك الحكومية بشكلٍ ملحوظ هذا العام، حيث تم تحويل الشحن التجاري للواردات إلى موانئ الحديدة الخاضعة لسيطرة الحوثيين بعد رفع قيود التحالف. وتم الإعلان عن منحة سعودية بقيمة 1.2 مليار دولار، أوائل شهر أغسطس/آب، لتمويل الميزانية العامة للحكومة ودعم قيمة الريال اليمني، إلا أن الرياض لم تقم سوى بالإفراج عن مليار ريال سعودي (ما يعادل حوالي 267 مليون دولار أمريكي) كدفعة أولى.

مع استنفاد الدفعة الأولى من المنحة إلى الآن، فإن التأخر في إطلاق دفعة جديدة من المنحة السعودية يحدُّ من قدرة البنك المركزي في عدن على مواصلة عقد مزادات أسبوعية لبيع العملة الأجنبية، وتغطية الاحتياجات التمويلية لاستيراد السلع الأساسية، واستخدام ما يعادلها بالريال (من الفئة الورقية الجديدة) لمساعدة الحكومة على تلبية احتياجات النفقات الهامة، بما في ذلك دفع رواتب القطاع العام ودعم شراء الوقود لتوليد الكهرباء. ومنذ استلام الدفعة الأولى من المنحة السعودية، عقد البنك المركزي اليمني في عدن 14 مزاداً لبيع العملات الأجنبية، حيث باع 321 مليون دولار أمريكي من احتياطي النقد الأجنبي المحدود، إلى البنوك اليمنية للمساعدة في تغطية الاحتياجات التمويلية اللازمة لاستيراد السلع الأساسية وتخفيف الضغط على الريال اليمني الذي يدفعه للتراجع. ومنذ بداية العام الحالي، تم عقد 41 مزاد لبيع العملات الأجنبية، حيث اشترت البنوك اليمنية 712 مليون دولار أمريكي (56.1 بالمائة) من أصل 1.27 مليار دولار أمريكي المعروضة للبيع.

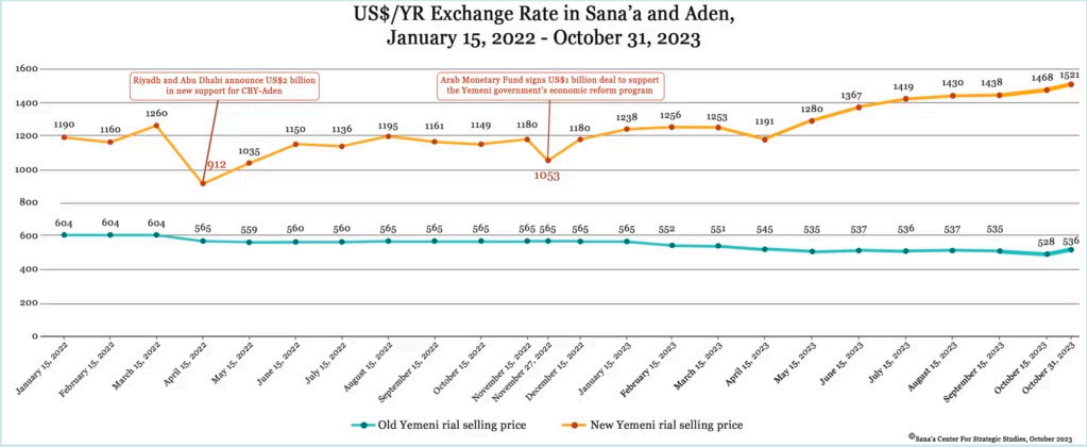

وقرب نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول، توقف البنك المركزي اليمني في عدن عن عقد مزادات جديدة للعملات الأجنبية، وهو مؤشر محتمل على انخفاض احتياطاته من النقد الأجنبي إلى مستوياتٍ خطيرة. وفي حال لم يتم تقديم دعم جديد، من المتوقع أن تتدهور قيمة الريال أكثر خلال الأشهر القادمة.

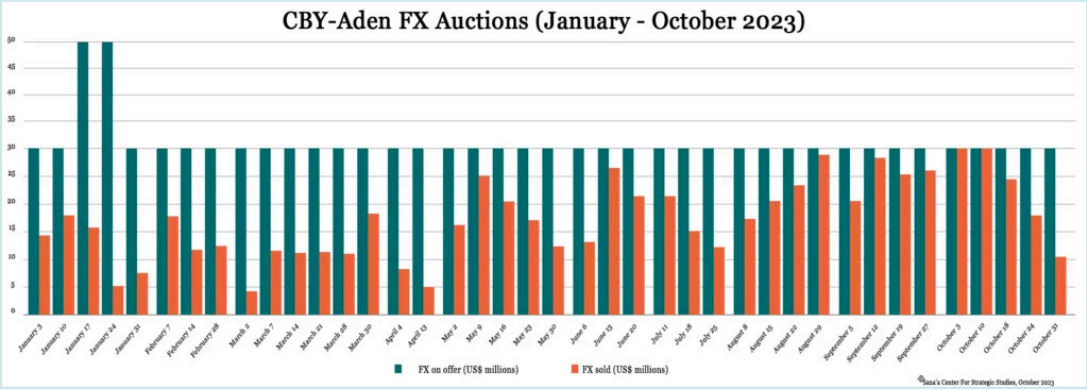

موظفون حكوميون يحتجون على صرف الرواتب عبر بنوك القطاع الخاص

واصل الآلاف من موظفي القطاع العام العاملين في دوائر حكومية متعددة، مطالبة وزارة المالية بعدن بالتراجع عن قرارها بنقل بيانات الرواتب العامة وصرف الرواتب عبر النظام المصرفي للقطاع الخاص. وفي بداية سبتمبر/أيلول، نظّم المعلمون احتجاجات متواصلة، فيما وكّل موظفو وزارة الثقافة محامين لمعارضة ودفع هذا القرار.

وأعلنت نقابة المهن الطبية والصحية بدء إضراب جزئي من 11 سبتمبر/أيلول، وكامل في 20 سبتمبر/أيلول، احتجاجاً على قرار الوزارة. كما دعا الاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب الحكومة إلى التراجع الفوري عن هذه الخطوة، مهدداً بإعلان إضراب شامل وشل النظام في حال عدم الاستجابة. وقالت النقابة إنها تحمل الحكومة مسؤولية تدهور الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وطالبت بزيادة الرواتب بنسبة 100 بالمائة، ووضع حد لتدهور الخدمات العامة.

شهد القطاع الحكومي ككل سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات العلنية من قبل الموظفين في جميع المؤسسات الحكومية، الذين يشعرون بالقلق من أنهم لن يتمكنوا من سحب رواتبهم عبر النظام المصرفي للقطاع الخاص. بيد أن قرار الحكومة كان حازماً: ففي 12 سبتمبر/أيلول، أصدرت وزارة المالية التعميم رقم 13 لسنة 2023، بإضافة بنكين آخرين، هما البنك التجاري اليمني وبنك اليمن الدولي، إلى قائمة البنوك المختارة لصرف رواتب القطاع العام الحكومي.

البنك المركزي اليمني في عدن يعقد أول مزاد للسندات الحكومية

في 11 سبتمبر/أيلول، أعلن البنك المركزي اليمني في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية عن أول مزاد لهذا العام لأدوات الدين العام المحلية (سندات)، وهي عبارة عن سندات حكومية لا يزيد أجل استحقاقها عن عام واحد، عبر منصة "Refintiv" الإلكترونية الأمريكية. وأشار البنك إلى أن القيمة الأولية الإجمالية للسندات التي سيتم بيعها بالمزاد العلني قم تم تحديدها بمبلغ 20 مليار ريال يمني وقابلة للزيادة. وتم تحديد القيمة الاسمية لكل سند بمبلغ مليون ريال يمني، في حين تم تحديد الحد الأدنى للعطاءات لكل مشارك بمبلغ 100 مليون ريال يمني، ومضاعفات هذا الرقم. ويمكن للمشاركين المطالبة بالفائدة بعد ستة أشهر عندما يحين موعد استحقاق السند، حيث تم تحديد معدل الفائدة السنوي بنسبة 18 بالمائة.

في 19 سبتمبر/أيلول، أعلن البنك المركزي اليمني في عدن، عن نتائج المزاد رقم (1-2023)، والذي تم فيه بيع 5.7 مليار ريال يمني فقط (بنسبة تصل إلى 28.5 بالمائة) من السندات المعروضة، وبمتوسط عائد قدره 17.7 بالمائة. ولم يكن هناك سوى ثلاثة مشاركين فقط، قدموا ثمانية عطاءات للسندات المعروضة بالمزاد.

البنك المركزي اليمني في عدن ينضم إلى نظام المدفوعات الإقليمي العربي

أعلن البنك المركزي اليمني في عدن في 14 سبتمبر/أيلول، أنه أكمل المتطلبات اللازمة وانضم بنجاح إلى "منصة بُنى للمدفوعات العربية (BUNA)، حيث يعدُّ البنك المركزي اليمني في عدن هو سابع بنك مركزي عربي ينضم إلى هذه المنصة. وستكون العضوية في منصة "بُنى" بمثابة واجهة دولية مهمة للبنك المركزي اليمني في عدن والقطاع المصرفي اليمني ككل، لإجراء المعاملات عبر الحدود وزيادة فرص التكامل الاقتصادي والمالي في المنطقة العربية.

تتبع هذه المنصة "المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية" وتعود ملكيتها الكاملة لصندوق النقد العربي، حيث بدأت عملها منذ ديسمبر 2020، ويقع مقرها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي نظام دفع مركزي عبر الحدود تم إطلاقه لتمكين المؤسسات المالية والبنوك المركزية من إرسال واستقبال المدفوعات بالعملات العربية والدولية بصورة آمنة وفاعلة.

البنك المركزي اليمني في عدن يعلن عن مناقصة للتدقيق

أعلن البنك المركزي اليمني في عدن عن طرح مناقصة عامة لتدقيق ومراجعة حساباته وبياناته المالية للأعوام 2021 و2022 و2023. ووفقا للإعلان الصادر في أواخر سبتمبر/أيلول، يتعين على شركات التدقيق المؤهلة الراغبة في المنافسة تقديم عروضها الفنية والمالية إلى مقر البنك المركزي اليمني في عدن قبل تاريخ 2 نوفمبر/تشرين الثاني. وسيطلب من الشركة تقديم عمليات تدقيق سنوية لحسابات البنك المركزي اليمني في عدن وفقاً للمادة رقم 56 من قانون البنك المركزي اليمني رقم 14 لعام 2000. وأشار إعلان المناقصة إلى أنه من أجل النظر في طلب التقديم، يجب أن تكون الشركات معترف بها دولياً وأن تكون لديها سمعة ومكانة جيدة، وأن يكون لديها رخصة عمل سارية. ومنذ نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن في أواخر عام 2016، لم تخضع بياناته المالية للتدقيق والمراجعة المحاسبية لمدة خمس سنوات. وفي منتصف يونيو/حزيران، اعتمد مجلس إدارة البنك المركزي اليمني في عدن البيانات المالية للبنك للأعوام 2016-2020، والتي تم تدقيقها من قبل شركة "بيكر تلي العالمية". هذا وقد تعرضت الحكومة والبنك المركزي اليمني لضغوط كبيرة في للقيام بمراجعة الحسابات الخاصة بالبنك، لاسيما بعد نشر تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة لعام 2020، الذي اتهم الحكومة بغسيل الأموال والفساد. وأفاد التقرير أن البنك المركزي اليمني في عدن أساء إدارة وديعة سعودية بقيمة 2 مليار دولار، لتغطية الاحتياجات التمويلية لاستيراد السلع الأساسية، الأمر الذي سمح للتجار بجني مكاسب طائلة. وقد قامت لجنة الأمم المتحدة بسحب هذه الاتهامات لاحقاً في مارس 2021.

البنك المركزي اليمني في عدن يشارك في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي

شارك محافظ البنك المركزي اليمني بعدن أحمد غالب، ووزير المالية سالم بن بريك، في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي عُقدت في مراكش بالمغرب، والتي اختتمت فعالياتها في 15 أكتوبر/تشرين الأول.

وخلال هذه الاجتماعات، ناقش محافظ البنك أحمد غالب، تدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن، والتي تفاقمت بفعل هجمات جماعة الحوثيين على البنية التحتية النفطية العام الماضي، ونجم عنها وقف الصادرات النفطية وحرمان الحكومة اليمنية من أحد أهم مصادر الدخل الرئيسية. كما شدد على أهمية تمويل صندوق النقد الدولي للاحتياجات الإنسانية لليمن، منوهاً إلى أن اليمن وجدت صعوبة في الحصول على التمويل الدولي والاستفادة منه، نظراً للشروط الصارمة للاستفادة من التمويل والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الحقائق على الأرض. ودعا أحمد غالب صندوق النقد الدولي إلى إعادة النظر في متطلبات الاستدامة المالية، واستدامة الدين العام، وسداد الدين الخارجي في البلدان المتأثرة بالنزاعات، خاصة بالنسبة للبرامج المصممة لمواجهة الكوارث والبلدان التي تعاني من ظروف غير طبيعية.

البنك الدولي يوافق على منحة لليمن

في 22 سبتمبر/أيلول، وافق البنك الدولي على منحة بقيمة 150 مليون دولار أمريكي، للمشروع الطارئ لرأس المال البشري في اليمن. وهذه المنحة، الممولة من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، هي المرحلة الثانية من تمويل البرنامج الذي أطلق في يونيو/حزيران 2021. ويهدف هذا المشروع إلى توفير خدمات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي الأساسية للسكان في اليمن، كما يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية للحكومة، وسيركز بشكل خاص على تحسين تغطية الخدمات الأساسية وجودتها، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تفشي الأمراض. وأشار البنك الدولي إلى أن المشروع قد ساعد بالفعل 8.4 مليون مستفيد يمني. ومنذ عام 2016، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية لليمن منحا مالية بقيمة 3.9 مليار دولار.

جدل واسع على خلفية فشل الحكومة في الاستفادة من منحة القمح البولندية

أثارت منحة قمح بولندية مقدّمة لليمن بكمية قدرها 40 ألف طن (تم الإعلان عنها في مؤتمر للمانحين في فبراير/شباط 2023) جدلًا واسعًا، إثر تقاعس الحكومة عن اتخاذ التدابير اللازمة لاستلام هذه المنحة قبل انتهاء مدة الاستفادة منها في شهر سبتمبر/أيلول. وقد تعرضت الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي لاتهامات بمحاولات فساد تتعلق بمبلغ يقدر بـ 20 مليون دولار أمريكي.

تبادلت المؤسسات الحكومية اليمنية الاتهامات فيما بينها بخصوص هذا الفشل، ففي مذكرة بشهر أكتوبر/تشرين الأول، موقعة من وزير التجارة والصناعة محمد الأشول، وموجهة إلى رئيس الوزراء معين عبد الملك، قال الأشول إن سحب الحكومة البولندية للمنحة كان بسبب إخفاق الحكومة في اتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل كمية القمح الممنوحة. وبحسب المذكرة، فإن وزارة التجارة والصناعة تلقت توجيهًا من رئيس الوزراء بالتنسيق مع السفير اليمني في بولندا، والبحث عن آلية أو طريقة لنقل شحنة القمح هذه من صوامع الغلال في ميناء غدانسك البولندي، كما تضمنت المذكرة اتهامًا ضمنيًا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بأنها لم تقم بمسؤولياتها المناطة بها فيما يتعلق باستلام وإيصال هذه المنحة.

قالت وزارة التجارة والصناعة أنها وقعت عقداً مع شركة الماسي الغذائية لنقل الشحنة (40 ألف طن) مقابل حصول الشركة على 50 بالمائة من هذه الكمية. ومع ذلك، وفي مذكرة أخرى، بتاريخ 11 سبتمبر/أيلول، أوضح وزير التخطيط والتعاون الدولي واعد باذيب، أن وزارته تلقت توجيهات من رئيس الوزراء بأن تتولى الوزارة مسؤولية إيصال المنحة، بعد رفض رئيس الوزراء للعقد الذي وقعته وزارة التجارة والصناعة. وقال باذيب إنه وفقاً لذلك قام بالتواصل مع ممثل برنامج الأغذية العالمي في اليمن من أجل القيام بنقل الشحنة، إلا أن برنامج الأغذية اعتذر للوزارة عن عدم قدرته على تحمل نفقات نقل هذه الكمية، مقدراً تكاليف نقلها بحوالي 20 مليون دولار. فيما ذكرت العديد من وسائل الإعلام أن الخبراء الاقتصاديين قدروا التكلفة السوقية للكمية بمبلغ 14 مليون دولار فقط، وتكاليف النقل لا تتجاوز مليوني دولار، ما أثار تكهنات بمحاولات فساد.

أثارت القضية جدلاً وانتقادات واسعة النطاق بشأن سوء إدارة التمويل والمساعدات الإنسانية، والفشل في الاستفادة منها بالشكل المطلوب. واتهم البعض الحكومة ورئيس الوزراء بالتصرف بشكل غير مسؤول، حيث لا تزال البلاد تواجه أزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد وتعتبر واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. وبحسب تقارير المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن، يحتاج قرابة 21.6 مليون شخص في اليمن إلى شكل من أشكال المساعدة، فيما يكافح 80 بالمائة من السكان في البلاد من أجل توفير الغذاء على مائدة الطعام، الحصول على الخدمات الأساسية.

محطات الكهرباء في عدن تُحذر من انقطاع التيار الكهربائي

في 23 أكتوبر/تشرين الأول، حذرت المؤسسة العامة للكهرباء التابعة للحكومة اليمنية في عدن، من أن محطات توليد التيار الكهربائي في المحافظة قد تضطر إلى التوقف تماماً عن توفير خدمة الكهرباء، نظراً لما تواجهه من نقصٍ حاد في الوقود. وبحسب المؤسسة العامة للكهرباء، فإن 70 بالمائة من محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالديزل قد خرجت عن الخدمة بالفعل، كما تم إغلاق محطة بترومسيلة التي تعمل بالمازوت بشكلٍ كامل. ودعت المؤسسة العامة للكهرباء الحكومة إلى توفير الوقود لمحطات الطاقة الذي تشتد الحاجة إليه الآن، لتفادي انقطاع التيار الكهربائي بصورة كلية في العاصمة المؤقتة عدن. وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن فرع المؤسسة بمحافظة لحج أن محطتين للكهرباء في المحافظة -محطتا بير ناصر والأهرام- اضطرتا إلى قطع إمدادات التيار الكهربائي. وشهدت عدن ولحج ومحافظة أبين المجاورة احتجاجات شعبية متواصلة على مدار الشهرين الماضيين، حيث يطالب السكان بإيجاد حل لإشكالية انقطاعات التيار الكهربائي المزمنة.

مع انتهاء منحة الوقود السعودية في شهر أبريل/نيسان، بدأت عدن والمحافظات الأخرى في نطاق سيطرة الحكومة تعاني من انقطاعات في التيار الكهربائي لفترات طويلة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، شرع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن بتزويد الحكومة اليمنية بالوقود، حيث وفّر ما يزيد عن 1.2 مليون طن من مادتي الديزل والمازوت، بقيمة إجمالية قدرها 422 مليون دولار أمريكي، للمولدات الكهربائية المتواجدة في أكثر من 80 محطة كهرباء. وقد تم الإعلان عن منحة سعودية جديدة بقيمة 1.2 مليار دولار أوائل شهر أغسطس/آب، بهدف دعم الحكومة لتجاوز العجز المالي الذي تواجهه الميزانية الحكومية، بما في ذلك عجزها عن تغطية تكاليف شراء الوقود لتشغيل محطات الطاقة، والتي تقدر بتكلفة تتراوح بين 75 و100 مليون دولار شهريًا. وأكدت المؤسسة العامة للكهرباء وصول 13 ألف طن من الوقود إلى ميناء عدن في 22 أغسطس/آب، ولكن لم يتم الإعلان عن أي شحنات وقود أخرى. وفي أوائل شهر أكتوبر، صرح رئيس الوزراء معين عبد الملك، أن أزمة الكهرباء ستحل عما قريب، حيث يتناقص الطلب على الكهرباء بشكل كبير في فصل الشتاء، بالمقارنة مع الأشهر الصيفية التي تشتد فيها درجة الحرارة.

المجلس الانتقالي الجنوبي يحمل الحكومة مسؤولية أزمة الكهرباء ويتهم البنك المركزي اليمني في عدن بسوء الإدارة

في 26 أكتوبر/تشرين الأول، حمّل المجلس الانتقالي الجنوبي الحكومة المعترف بها دوليًا مسؤولية أزمة الكهرباء المستمرة في عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى. وخلال الاجتماع الشهري لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة علي الكثيري، القائم بأعمال رئاسة هيئة المجلس ورئيس الجمعية الوطنية الجنوبية، اتهم المجلس الحكومة ورئيس الوزراء بتأخير حلول أزمة الكهرباء وعدم توفير الوقود الكافي لتشغيل محطات الكهرباء، وطالب مجلس القيادة الرئاسي بالتدخل، خاصةً فيما يتعلق برفض البنك المركزي اليمني بعدن تمويل شراء شحنات الوقود.

هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي من جانبها، انتقدت البنك المركزي اليمني بعدن، لعدم قدرته على تنظيم التداول النقدي في الأسواق وإخفاقه التام في إلزام البنوك اليمنية بنقل مقارها من صنعاء إلى عدن. وقدمت اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي موجزًا يتضمن عددًا من التوصيات التي تهدف إلى معالجة بعض التحديات المتعلقة بالقطاع المصرفي.

في 28 أكتوبر/تشرين الأول، نشرت نقابة الصرافين الجنوبيين التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، بيانًا تتهم فيه البنك المركزي اليمني في عدن باستخدام نقابة الصرافين الجنوبية للتستر على ممارسات بالفساد. وقالت الجمعية التي تأسست في أغسطس/آب، كمنافس لنقابة الصرافين، إن بعض شركات الصرافة استفادت بشكل غير مناسب من حالات عدم الاستقرار في قيمة الريال اليمني لإثراء نفسها على حساب المواطنين. والمثير للدهشة أن البيان أشاد بإدارة البنك المركزي اليمني بصنعاء لجهودها في الحد من المضاربة بالعملة مقارنة بالبنك المركزي اليمني بعدن، الذي اتهمته بالافتقار إلى "الإدارة القوية والنزيهة". واقترحت الجمعية توصيات زعمت أنها ستُمكّن البنك المركزي بعدن من الحفاظ على استقرار أسعار الصرف والاستقرار الاقتصادي، ومن بين هذه التوصيات استمرار عقد مزادات بيع العملات الأجنبية، بهدف استعادة قيمة العملة الورقية الجديدة للريال إلى سعر 750 ريالًا يمنيًا للدولار الواحد.

استئناف الرحلات الجوية المعلقة مؤقتا من صنعاء

أعلنت شركة الخطوط الجوية اليمنية استئناف رحلاتها من مطار صنعاء الدولي إلى العاصمة الأردنية عمّان، اعتباراً من 17 أكتوبر/تشرين الأول، وذلك بعد أن علّقت جميع رحلاتها التجارية إلى العاصمة الأردنية -المسار الجوي الوحيد المتاح حالياً للسفر إلى خارج البلاد من صنعاء- في أوائل أكتوبر/تشرين الأول، بسبب خلاف مالي مع سلطات الحوثيين التي قامت منذ شهر مارس/آذار، بتجميد أرصدة للشركة في بنوك صنعاء بمبلغ يزيد عن 80 مليون دولار، مما حدّ بشكل كبير من قدرة الشركة على تشغيل الرحلات الجوية. وقالت وزارة النقل التابعة للحكومة إنه رغم استمرار سلطات الحوثيين في منع وصول طيران اليمنية إلى هذه الأرصدة، فإن قرار استئناف الرحلات الجوية نابع من مخاوف إنسانية بشأن قدرة اليمنيين على السفر إلى الخارج لتلقي العلاج.

خلال فترة التعليق لرحلات الطيران، توقف فرع شركة الخطوط اليمنية بعدن عن بيع تذاكر للرحلات الجوية من مطار صنعاء الدولي، وتعمّقت الانقسامات بين فروع الشركة. فيما تمثلت ردة فعل السلطات الحوثية في ذلك الوقت بتعليق الرحلات الجوية للمنظمات الدولية لمدة أسبوع، وتشغيل الرحلات الجوية للمنظمات خلال يوم واحد فقط في الأسبوع. وتدور خلافات حول استخدام الإيرادات التي تم تحصيلها من مبيعات تذاكر الطيران، حيث إن مبيعات التذاكر في مناطق سيطرة الحوثيون تُمثل قرابة 70 بالمائة من إجمالي عائدات التذاكر في البلاد، نظراً لأن غالبية السكان في اليمن يعيشون في المناطق الخاضعة للحوثيين. واقترحت اليمنية بأن تأخذ السلطات الحوثية 70 بالمائة من المبالغ المتحصلة في صنعاء، على أن تذهب الباقي إلى الحكومة المعترف بها دوليًا. وزعمت شركة اليمنية أن الحوثيين كانوا قد وافقوا في البداية على هذا المقترح لكنهم رفضوه لاحقًا.

من جانبها، نفت وزارة النقل التابعة للحوثيين تجميد أي أموال للشركة، واتهمت اليمنية بخلق ذرائع خبيثة ومغرضة بهدف منع المرضى والمواطنين اليمنيين من السفر إلى الخارج. وهددت سلطات الحوثيين باتخاذ إجراءات تصعيدية ضد شركة الطيران، وقامت بالفعل بمنع طائرة للخطوط اليمنية من الإقلاع إلى وجهة أخرى في محاولة لإجبار الشركة على الرضوخ لمطالبها. وقال نائب وزير الخارجية الحوثي حسين العزي، معلقاً على تجميد أرصدة طيران شركة اليمنية، في اعتراف منه بأنه قد تم تنفيذ بعض القيود: "نحن لم نوقف إلا سحب المبالغ الكبيرة وذلك منعًا للفساد وحرصًا وترسيخًا لسلوك نزيه ومنضبط وشفاف لصالح الشركة كناقل وطني". وحذر من أن السلطات في صنعاء قد تصعد الوضع في حال تم الضغط عليها لوضعها بين خيارين؛ إما السماح بالفساد أو حرمان المواطنين اليمنيين من السفر إلى الخارج.

تسبب وقف الرحلات الأسبوعية (6 رحلات أسبوعيًا) في حرمان آلاف المسافرين اليمنيين من السفر إلى عمّان، ومن هناك إلى بقية العالم. الجدير بالذكر أنه تم إعادة فتح مطار صنعاء الدولي في شهر أبريل/نيسان 2022، في إطار عملية وقف إطلاق النار التي رعتها الأمم المتحدة.

الخطوط الجوية اليمنية تُضيف طائرة جديدة لأسطولها

استقبلت شركة الخطوط الجوية اليمنية في 8 أكتوبر/تشرين الأول، طائرة جديدة تضاف إلى أسطولها في مطار عدن الدولي، حيث تعتبر هذه الطائرة أحدث طائراتها من طراز إيرباص A320، والتي أطلق عليها "مملكة حمير"، وفي اليوم التالي قامت بأول رحلة لها من عدن إلى القاهرة. وتعرف طائرة "A320" بأنها طائرة بسعة قصوى قدرها 150 راكباً وتوفر رحلات قصيرة إلى متوسطة المدى، وهي خامس طائرة إيرباص تمتلكها حالياً الخطوط اليمنية، وسادس طائرة تنضم إلى أسطولها. وتم الحصول على الطائرة كجزء من صفقة أغسطس لشراء طائرتين من طراز A320 موقعّة مع شركة "Vueling Airlines" الإسبانية في دبي. ووفقاً للخطوط اليمنية، فإن الطائرة الثانية، المسماة "مملكة سبأ"، ستصل في وقت ما خلال الشهر المقبل. وقبل عملية الشراء، خضعت الطائرتان لفحوصات فنية في ليتوانيا، ثم تم نقل الطائرة الأولى إلى دبي في نهاية شهر أغسطس/آب. وتعد عملية الشراء جزءاً من خطة توسعية طموحة بدأتها شركة الطيران اليمنية لزيادة عدد مسارات رحلاتها وتشغيل المزيد من الرحلات الدولية. غير أن استراتيجيتها التوسعية هذه تتزامن مع تعمُّق الخلافات حول عملياتها ومواردها المالية.

شركة زينيث للطاقة الهولندية تنهي استحواذها على شركة "OMV" النمساوية

أعلنت شركة زينيث للطاقة المحدودة الهولندية في الرابع من سبتمبر/أيلول، عن إنهاء اتفاقية شراء الأصول التابعة لشركة "OMV" النمساوية، بسبب عدم استيفاء الشروط المطلوبة لاستكمال اتفاقية البيع والشراء. وفي 3 يناير /كانون الثاني، أعلنت شركة زينيث للطاقة عن استحواذها على 100 بالمائة من رأس المال القائم لشركة "OMV" النمساوية في القطاعات النفطية (S2، و3، و70)؛ (Yemen Block-S2 Exploration GmbH, OMV Jardan Block 3 Upstream GmbH, and OMV Block 70 Upstream GmbH التي يشار إليها جميعاً باسم "OMV Yemen"). وطبقاً لأحكام اتفاقية شراء الأصول، أعادت شركة "OMV" النمساوية إلى شركة زينيث الهولندية وديعتها البالغة 4,323,800 دولار أمريكي إلى جانب الفوائد المستحقة. بالإضافة إلى ذلك، تم إنهاء اتفاقية شراء الأسهم بين شركة زينيث للطاقة وشركة هنجبو الصناعية "Hingbo Industries"، التي شاركت في بيع حصة قدرها 51 بالمائة في شركة زينث الهولندية، بعد انتهاء اتفاقية البيع والشراء مع شركة "OMV".

وبعد انسحاب شركة زينيث للطاقة من الاتفاقية المذكورة لشراء حقوق القطاعات النفطية الخاصة بشركة "OMV"، أعلنت شركة "OMV" في 5 سبتمبر/أيلول، عن اعتزامها تسريح حوالي 200 موظف في القطاع النفطي (S2) في حقل العقلة بمحافظة شبوة بدءاً من العام المقبل. وأشار مسؤولو الشركة إلى أن قرار تسريح الموظفين يعزى إلى الصعوبات المالية ووقف الصادرات النفطية.

من جانبهم، أصدر الموظفون في القطاع 4 في شبوة بيانًا منفصل في 12 سبتمبر/أيلول، أعلنوا فيه بدء إضراب شامل بسبب عدم دفع الرواتب والحقوق من قبل الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية (YICOM) لشهري يوليو وأغسطس. وقال الموظفون إنهم كانوا يطالبون بدفع رواتبهم المتأخرة لأكثر من شهرين، لكن إدارة الشركة لم تستجب، مما اضطرهم للإضراب. ودعا الموظفون إلى الإضراب ووقف العمليات التشغيلية في جميع المواقع والحقول النفطية والمحطات في القطاع 4، اعتباراً من 11 سبتمبر/أيلول، وهددوا باتخاذ المزيد من الإجراءات التصعيدية إذا لم تتم تلبية مطالبهم.

أصدرت نقابة موظفي الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية في شبوة، أوائل شهر مايو/أيار، مذكرة تدعو الإدارة إلى تخفيض ميزانيتها التشغيلية من أجل توفير الرواتب ومدفوعات التأمين الصحي، وهددت بالإضراب. ورداً على ذلك، دعا مدير الشركة الموظفين إلى تأجيل الإضراب ووعد بالبحث عن حلول لاستئناف دفع الرواتب والمستحقات في أقرب وقتٍ ممكن. وأوضح أن الشركة عانت من انخفاض في الإيرادات واضطرت إلى الاقتراض لتغطية النفقات التشغيلية، بعد أن اضطرت الحكومة إلى وقف الصادرات النفطية عقب هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات المسيرة على البنية التحتية لموانئ تصدير النفط، في أكتوبر ونوفمبر 2022. أعلنت الشركة اليمنية في منتصف يناير/كانون الثاني، أنها ستخفض النفقات التشغيلية لمكتبها في عدن وفي القطاع 4 في شبوة، كما ستقلص عدد الموظفين بسبب نقص الميزانية. ويتم حالياً نقل النفط الخام من القطاع 4 في منطقة عياد في مديرية جردان الشمالية في شبوة براً، إلى محطات توليد الطاقة في عدن.

الافتتاحية

الثقب الأسود: انهيار منظومة الكهرباء في اليمن

لعلّ إحدى أكثر الدلالات الراسخة على انهيار الدولة في اليمن هو عدم قدرة الحكومة المعترف بها دوليا على الوفاء بواجباتها في توفير خدمات الكهرباء، أكثر من المعارك القتالية على الجبهات وانعدام الأمن الغذائي. على مدى سنوات وفي كل مرة تطرق فيها شهور الصيف الأبواب، يتأهب السكان في مناطق مختلفة بالبلاد لانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة وتصبح الحياة اليومية لملايين الأشخاص لا تطاق تقريبا، مع ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة الشديدة التي تُعرض المرضى وكبار السن لخطر مفارقة الحياة. بحلول أواخر أكتوبر/تشرين الأول، بات سكان عدن يحصلون على ساعتين فقط من الكهرباء يوميا بسبب نقص الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الطاقة.

على الجانب الآخر بالمقابل، لا تُعد خدمات الكهرباء مشكلة أساسية بالنسبة لليمنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين رغم تعدّد أوجه الحرمان التي يعيشون تحت وطأتها، كونه قطاع مُخصخص غالباً في شمال اليمن الأمر الذي يضمن على الأقل توفّر خدمات الكهرباء في المناطق الحضرية حتى وإن كانت التعريفة مُكلفة بالنسبة لمعظم السكان (234 ريال يمني لكل كيلوواط ساعة). تظل بالطبع بعض التحديات في إمداد الطاقة إلى بعض المناطق الريفية في الشمال وهو ما دفع الكثيرين إلى الاعتماد على بطاريات الطاقة الشمسية المتدنية الجودة وذات عمر افتراضي قصير الأمر الذي يُشكل عبء آخر على السكان نتيجة ارتفاع تكلفة شرائها وصيانتها. في المجمل، تستفيد سلطات الحوثيين من وجود مناخ أكثر اعتدالا في المناطق الجبلية الواقعة تحت سيطرتها، وهو ما يُخفض الطلب على الكهرباء خلال أشهر الصيف مقارنة بالمناطق الأخرى من البلاد. بالعودة إلى عدن، ساهم الدعم الحكومي الكبير للقطاع في خفض تعرفة الاستهلاك المنزلي (والذي يمثل 62 في المائة من حجم استهلاك الطاقة) إلى 12 ريال يمني فقط لكل كيلوواط / ساعة – لكنه في المقابل هيّأ بيئة خصبة لممارسة الفساد على أعلى المستويات. تتراوح الميزانية المرصودة لدعم القطاع بين 75 و100 مليون دولار أمريكي شهريا – وهو أعلى إنفاق حكومي حتى الآن، ويعادل ضعف الميزانية المرصودة لرواتب موظفي القطاع العام. تستخدم الحكومة هذه الأموال - التي تُؤمّن عادة من السعودية - لشراء وقود الديزل والذي يتم توزيعه مجانا على الشركات الخاصة المسؤولة عن توليد الطاقة من محطات خاصة، وبيعها مجدداً إلى الحكومة التي تقوم بدورها بتوزيعه على المستهلكين بتعريفة مُخفّضة. رُغم ذلك، يتم تحصيل ما نسبته 20 في المائة فقط من قيمة الفواتير المستحقة لقاء خدمات الكهرباء المقدمة في بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة، في ظل لجوء السكان إلى سرقة الكهرباء من شبكات الإمداد الكهربائية المتقادمة.

هذا النظام المُعقد أو "البيزنطي" قائم منذ ما قبل الحرب، حيث لم يُحرز تقدم يُذكر في سبيل إصلاحه ومعالجته نتيجة تعدّد الأفراد المُتربّحين منه ممن يختلسون لقمة سائغة من المليار دولار أمريكي المرصودة للقطاع سنوياً. أدركت السعودية وجود ممارسات الفساد هذه، بالتالي أصبحت أقل استعدادا مؤخراً لضخ المزيد من الأموال لدعم القطاع. من جهتها، تخشى الحكومة تأجيج المعارضة في حال لجوئها إلى رفع الدعم - حيث سبق أن ساهمت الاحتجاجات الجماهيرية ضد ارتفاع أسعار الوقود في تحريك قطار الأحداث التي أفضت إلى استيلاء الحوثيين على السلطة في صنعاء في سبتمبر/ أيلول 2014. لكن هذا المنطق لم يعد مواتياً في ظل الاحتجاجات الغاضبة التي تشهدها الشوارع كل صيف والمدفوعة بانهيار الخدمات مؤخراً.

يؤكد مُهندس عَمل لفترة طويلة في قطاع الكهرباء بتعز وعدن، بأن مشاكل القطاع تعود إلى عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ويُتوقع أن تزداد سوءا مع مرور كل عام. أنفقت الدولة في عهد صالح 26 مليار دولار أمريكي على القطاع بين عامي 1999 و2009، وهو نَهج استمرت عليه الحكومة. فمنذ اندلاع الحرب عام 2015، أنفقت الحكومة في عدن ما يصل إلى 6 مليار دولار أمريكي لشراء الوقود وصيانة محطات توليد الطاقة، لكن رغم كل هذه الاستثمارات، لا تزال البنية التحتية ضعيفة.

لم تُعد هذه المشاكل تخفى على أحد، حيث وصفت مذكرة قدّمها رئيس مجلس النواب إلى حكومة رئيس الوزراء معين عبدالملك سعيد في أغسطس/آب (بناء على تقرير اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق) قطاع الكهرباء بالـ "الثقب الأسود لابتلاع المال العام نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد".

رصدت الحكومة 569.5 مليار ريال يمني (2.27 مليار دولار أمريكي) في عام 2022، لتمويل الميزانية التشغيلية لوزارة الكهرباء، إلّا أنها تكبدت خسائر بلغت 557 مليون دولار أمريكي في نفس العام، بسبب ترتيب تعاقدي غير مُجدي مع أحد مُورّدي الطاقة. تفاقم الوضع سوءا – وفق المذكرة - منذ أن كلف مجلس القيادة الرئاسي الحكومة بمعالجة أوضاع الكهرباء في العام الماضي، حيث تُنفق الحكومة حالياً 3 ملايين دولار أمريكي يوميا لتوفير الكهرباء في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، في إطار صفقات توريد غير شفافة. نوّهت المذكرة أيضاً إلى أن "أزمة الكهرباء في عدن ليست أزمة موارد بل أزمة إدارة الموارد"، علماً بأن دراسات أجرتها جهات مستقلة توصلت إلى استنتاجات مماثلة.

يحتاج القطاع إلى إصلاحات شاملة تبدأ باتباع المؤسسة العامة للكهرباء التابعة للحكومة إجراءات شفافة وتنافسية لشراء الكهرباء من مُشغلي محطات توليد الطاقة بالقطاع الخاص. علاوة على ذلك، يتعين على الحكومة تطوير البنية التحتية اللازمة، عوضاً عن الاعتماد على موردين دون وازع من ضمير، وقد يكون الخيار الأفضل استخدام الموارد المتاحة لها للاستثمار في وسائل أرخص وأنظف لتوليد الكهرباء كالطاقة الشمسية، أو على الأقل شراء وقود المازوت بتكلفة أقل وإعادة تأهيل وصيانة محطات توليد الطاقة القديمة. كما يُمكن رفع الدعم تدريجياً بما يُسهم في توفير التمويل اللازم للاستثمار في تطوير البنية التحتية، إلى جانب تحسين آلية تحصيل الفواتير المستحقة لقاء خدمات الكهرباء المقدمة. قد يَلزم أيضا وضع حلول خلاّقة، كتبنّي نهج لامركزي تتولى بموجبه كل محافظة تركيب شبكاتها الكهربائية الخاصة، علماً بأن كل هذه الخطوات ستَتطلب الوقت والمال، لكن قبل كل شيء ستَستوجب وضع حدّ لحالة الفوضى التي أوجدتها الحرب في الميادين السياسية والاقتصادية. بلغت هذه المشكلة نقطة التأزّم حيث تُركت لتَستفحل على مدى سنوات عدة، وبالتالي تبرز حاجة ملحة اليوم إلى الأخذ بإجراء ونَهج شامل ومُتكامل لمعالجتها. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو ما إذا كانت السلطات في عدن على قدر هذه المهمة.

وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان يلتقي بأعضاء الوفد التفاوضي لجماعة الحوثيين (حركة أنصار الله) في الرياض ، تاريخ 19 سبتمبر/ أيلول 2023 // مصدر الصورة: حساب وزير الدفاع السعودي على موقع إكس (تويتر سابقا)

زيارة الوفد الحوثي إلى الرياض

عدنان الجبرني

في 14 سبتمبر/أيلول، توجه وفد حوثي إلى العاصمة السعودية الرياض ضمن جولات التفاوض المستمرة لإنهاء حرب تدور رحاها منذ تسع سنوات، بعدما تحوّلت المحادثات تدريجيا منذ إعلان الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة رسميا في أبريل/ نيسان 2022، من القنوات الخلفية إلى لقاءات علنية مباشرة. تكشف طبيعة أول زيارة علنية بهذا المستوى لممثلين من جماعة الحوثيين (حركة أنصار الله) عن معلومات جديدة عنها، وتعطي لمحة عن حجم التحولات التي طرأت على منظور الجماعة لمستوى التمثيل السياسي المتعلق بالوفد التفاوضي قياسا لآخر تمثيل للجماعة في مشاورات أخرى خلال الفترة من 2018 حتى 2022.

تشير قائمة أعضاء الوفد الحوثي إلى انحسار التنوع في التمثيل، على عكس ما كانت تحرص عليه الجماعة في السنوات السابقة من إشراك ممثلين عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب سياسية مستقلة أخرى تدّعي الجماعة أنهم حلفاء لها، إلى جانب حرصها سابقا على التوازن في التمثيل المناطقي، مع ضم ممثلين من محافظات خارج معاقل الحوثيين الرئيسية في شمال اليمن. هذه المرة، حصَرت الجماعة تمثيل الأحزاب أو المناطق أو الحلفاء الآخرين في شخصية رجل واحد - جلال الرويشان – الذي يرى الكثيرون أنه أصبح موالياً للجماعة أكثر من المؤتمر الشعبي العام المحسوب عليه الرويشان أو أي حزب سياسي آخر. كما تعكس التشكيلة الجديدة تراجع حاجة الجماعة إلى ممثلين شكليين، وبأن القرار الحاسم كان دوماً، ولا يزال، بيد أسرة الحوثي. يتبين هذا في خلفيات أعضاء الوفد الحوثي التفاوضي المنتدب إلى الرياض. تم جمع معلومات السير الذاتية لأعضاء الوفد من مصادر مفتوحة ومن مقابلات أُجريت مع مسؤولين مقربين منهم أو من جماعة الحوثيين بشكل عام.

محمد عبدالسلام – كبير مفاوضي جماعة الحوثيين و رئيس الوفد

وُلد محمد عبدالسلام صلاح فليته عام 1982 في غربي صعدة، وتلقى التعليم الديني على يد والده العالم الزيدي صلاح أحمد فليته، وكان تلميذا في المراكز الصيفية التي كانت تديرها حركة الشباب المؤمن (حركة صحوة زيدية أسسها حسين الحوثي وهي النواة التي تشكلت منها جماعة أنصار الله)، حيث كان زميلا لزعيم الجماعة الحالي عبدالملك الحوثي. اعتاد محمد عبدالسلام في سن مبكرة على مرافقة والده في سفرياته إلى الخارج، إذ كان والده ينشط في مجال التجارة ومهتما بحشد التأييد للطائفة الزيدية في اليمن، وسبق لوالده أن التقى المرشد الأعلى لإيران آية الله الخميني في ثمانينيات القرن الماضي، وهو ما ساهم في بلورة التوجه السياسي والديني لمحمد عبدالسلام. إلى جانب تشرّبه تعاليم المذهب الزيدي من والده، تلقى عبدالسلام دورات مكثفة في الخارج في تخصصات متعلقة بالإعلام والتقنية، حيث أهلته خبرته التقنية والصلة الوثيقة التي تربطه بأسرة الحوثي للبدء في بث محاضرات حسين الحوثي على الانترنت بانتظام قبل بداية حرب صعدة الأولى عام 2004. وبعد الحرب الثالثة وتولي عبدالملك الحوثي قيادة الجماعة، بدأ عبدالسلام رسميا ممارسة مهامه كمسؤول للإعلام في مكتب عبدالملك الحوثي، والتواصل مع الصحف والقنوات التلفزيونية خلال الحربين الخامسة والسادسة تحديدا.

ظل عبدالسلام شخصا مجهولا إلى حد ما، ومعروف فقط بإسمه الحركي "محمد عبدالسلام" الذي أخفى نسب أسرته، حتى عام 2009 حين تمكنت الأجهزة الأمنية الرسمية من التعرف عليه كابن صلاح فليته وبدأت تترصده. نجا من غارة جوية سعودية في حرب صعدة السادسة عام 2009، وجاء ظهوره الأول بالصوت والصورة كمتحدث باسم الحوثيين عام 2012، حين قام بتدشين قناة المسيرة الناطقة باسم الجماعة والتي يرأس عبدالسلام مجلس إدارتها حتى الآن. في العام 2013، قام عبدالسلام بزيارة الى العراق خلال الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) رفقة قائد الحرس الثوري الإيراني السابق قاسم سليماني. عززت الزيارة الصلة بين الرجلين وساهمت في توسيع شبكة علاقات عبد السلام كمُفاوض، ليُرتب سليماني لاحقا اجتماع بين عبد السلام والمسؤولين السعوديين في عام 2016. ظل عبدالسلام يمارس دوره كناطق إعلامي لجماعة الحوثيين، ممتنعاً عن ممارسة أي نشاط سياسي حتى 2014. كانت أولى مشاركاته السياسية العلنية هي زيارة لإيران رفقة رئيس مجلس الجماعة السياسي سابقاً صالح الصماد، في مارس 2015، قبيل بدء العد التنازلي لعملية عاصفة الحزم والتدخل العسكري للتحالف بقيادة السعودية في اليمن. كان حضور محمد السلام في الزيارة دلالة على علاقته الوثيقة بالإيرانيين.

في أول جولة تفاوض نسقتها الأمم المتحدة بجنيف في يونيو/ حزيران 2015، بعد تدخل التحالف بقيادة السعودية في اليمن، لم يكن محمد عبدالسلام ضمن الفريق التفاوضي للجماعة، إلّا أنه ظهر كمسؤول عن وفد الحوثيين المشارك في مباحثات (جنيف 2) نهاية 2015، بعضوية مهدي المشاط (الرئيس الحالي للمجلس السياسي الأعلى بصنعاء) و حمزة الحوثي (عضو في المجلس). يعود الفضل في تصدّر عبدالسلام كخيار لتمثيل الجماعة إلى انشغال الصماد بمهامه كرئيس للمجلس السياسي الأعلى وتقيده بالتواجد في صنعاء، فضلا عن حدّة شخصية المشاط التي غلبت على محادثات جنيف 1 منتصف 2015، وقبلها في مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014)، والتي تسببت في نشوب خلافات داخل المؤسسة السياسية للجماعة.

يحتفظ عبدالسلام بمنصبه كرئيس الوفد التفاوضي للجماعة حتى اليوم، وهو يعد بمثابة المعاون السياسي لعبدالملك الحوثي فيما يتعلق بالشأن الخارجي تحديدا. أثبت عبدالسلام أهميته للفريق التفاوضي الحوثي ليس فقط بارتباطه الوثيق بالتصور الإيراني تجاه المنطقة، ولكن أيضا بقدرته الشديدة على فهم جمهوره، وهو ما انعكس في مقابلاته مع وسائل إعلام سعودية حيث ظهر كرجل دبلوماسي حريص على الانخراط في حوار، في حين تعكس مقابلاته مع وسائل الإعلام الإيرانية رغبة في تعزيز ترابط اليمن مع قوى محور المقاومة.

حسن الكحلاني – رئيس دائرة العمليات الخارجية بجهاز الأمن والمخابرات التابع للحوثيين

اسمه حسن أحمد الكحلاني (وكنيته أبوشهيد) من مواليد 1984، بمحافظة حجة، وينتمي لإحدى الأسر الهاشمية. عاش في سن مبكرة بين صعدة وصنعاء، تُعد المحادثات الأخيرة في الرياض أول ظهور له ضمن الوفد التفاوضي الحوثي، حيث ظل بعيداً عن الأنظار سابقاً ولم تُفصح من قبل أي معلومات عن طبيعة مهامه داخل الجماعة. لكن معلومات تفيد بأن الكحلاني التحق بجماعة الحوثيين في سن مبكرة حيث انضم إلى خلية صنعاء عام 2005 (بعمر 21 عاما وقتها)، وهي الخلية التي نفذت تفجيرات واغتيالات في العاصمة صنعاء بعد مقتل مؤسس الجماعة حسين الحوثي. تمت محاكمته في ذلك العام بجانب القائد العسكري البارز أبوعلي الحاكم، وقيادات حوثية أخرى تبوأت لاحقا مناصب هامة في الجهاز الأمني لسلطة الحوثيين. قبل ذلك، كان الكحلاني أحد أوائل المشرفين الحوثيين على مطار صنعاء عقب انقلاب الجماعة في سبتمبر/ أيلول 2014. كان وقتها قائد المجموعة الحوثية التي أصدرت توجيهاً بمنع طائرة أمريكية من الإقلاع من مطار صنعاء بحجة تفتيشها قبل المغادرة. أغتيل والده بعد الحادثة في أكتوبر/تشرين الأول، على أيدي مسلحين مجهولين على متن دارجة نارية في صنعاء.

يعمل الكحلاني حالياً كرئيس لدائرة العمليات الخارجية بجهاز الأمن والمخابرات التابع للجماعة، تحت إشراف وكيل جهاز المخابرات الحوثية لشؤون العمليات الخارجية عبدالواحد أبوراس، الذي عمل سابقا كعضو عن الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني 2013، ولديه خبرة سياسية إلى جانب خبرته في الشأن الأمني. استبعاد أبوراس من الوفد التفاوضي الأخير قد يعطي مؤشرا على حجم التوتر القائم بين الجماعة وزعيم حزب المؤتمر الشعبي العام بصنعاء صادق أمين أبوارس الذي تربطه بعبدالواحد صلة قرابة. كما أن اختيار الكحلاني لعضوية الوفد التفاوضي الأخير له صلة كبيرة بارتباطه بالحرس الثوري الإيراني، ومهاراته التفاوضية ودوره المحتمل كحلقة وصل موثوقة مع طهران في حال تطورت المحادثات وانتقلت لمستويات متقدمة.

عبدالملك العجري – نائب كبير مفاوضي الجماعة

وُلد عبدالملك العجري بمديرية حيدان في محافظة صعدة، وينتمي الى أسرة هاشمية ترتبط بعلاقات وثيقة بأسرة زعيم الجماعة. التحق لأول مرة بالوفد التفاوضي للجماعة في مشاورات ستوكهولم 2018، كبديل عن مهدي المشاط الذي أصبح رئيسا للمجلس السياسي الأعلى لسلطة الحوثيين، قبلها، كان العجري عضو المكتب السياسي للجماعة منذ 2014، وقبل ذلك كان يدير مركز الفجر للدراسات التابع للجماعة (تغير اسمه لاحقا إلى المركز اليمني للدراسات السياسية والاستشارية)، تصدر عنه مجلة باسم "مقاربات" التي نشرت حوارا للعجري مع عبدالملك الحوثي في أغسطس/ آب 2016، وهو اللقاء الذي عزز الصلة بين الرجلين ومهد لدخول العجري إلى الدائرة الداخلية لعبدالملك الحوثي.

كان العجري من ضمن الناشطين المؤيدين للجماعة خلال حروب صعدة بين 2004 و2010، وبرز اسمه في المنتديات على الانترنت ككاتب مدافع عن أيديولوجية الجماعة بأسلوب يجمع بين الفكر الزيدي المتأثر بالخمينية الإيرانية واللغة المتقدمة للمثقفين اليساريين الشباب. عمل من خلال مجموعة كتابات شخصية وأبحاث نشرها إلى تقديم الجماعة بشكل مغاير، من خلال إعطاء مسحة حداثية وإنسانوية على أفكار الجماعة الأكثر تطرفا، مثل مفهوم الولاية (الحق الإلهي في الحُكم) والسيد العلم (معصومية زعيم الحوثيين)، والهاشمية السياسية (الممارسة السياسية للهاشميين كسلالة لها استحقاقات مرتبطة بالنسب بما في ذلك حَكر حُكم المسلمين على الأسر الهاشمية) وغيرها. على ضوء هذا، عزّز نسبه الهاشمي إلى جانب إيمانه العميق بعقيدة الحوثيين حظوظه بالتقرب من القيادة العليا للجماعة.

يُعد العجري بمثابة النائب لمحمد عبدالسلام، وتفيد معلومات بأن عبدالملك الحوثي اختاره ليكون مرافقا دائما لعبدالسلام بهدف تحقيق التوازن بين شخصيات الجماعة، وضمان إدارة ملفات حساسة كالتفاوض والعلاقات الخارجية (ولو جزئياً) من قبل عناصر هاشمية. العجري يمنح الفريق التفاوضي عنصراً لا يملكه عبدالسلام الذي يأتي من خلفية علمية زيدية تقليدية ويميل إلى أسلوب الخطابة والمواجهة مع الطرف الآخر، بينما يملك العجري جملة مهارات سياسية مختلفة، وفصاحة تجعله مفهوما للأجانب والباحثين، حيث يجيد استخدام اللغة المناسبة التي تحبذها الجماعة مع الوسط البحثي والسياسي والصحفي.

جلال الرويشان – نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن في سلطة الحوثيين

جلال علي الرويشان من مواليد عام 1964، بخولان في محافظة صنعاء. التحق بالجهاز الأمني بعد تخرجه من كلية الشرطة، وتدرّج ليصبح مدير فرع الجهاز في مأرب خلال فترة التسعينيات. عينه الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي رئيسا للجهاز المركزي للأمن السياسي بصنعاء عام 2014 (وهو الجهاز الاستخباراتي المعني بحفظ الأمن القومي في البلاد). كما عينه هادي أيضا وزيرا للداخلية في حكومة بحاح المنبثقة عن اتفاق السلم والشراكة (بعد استيلاء الحوثيين على صنعاء)، والتي لم تستمر في السلطة سوى من نوفمبر 2014 إلى يناير 2015. يُحسب الرويشان سياسيا على الرئيس السابق علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام، رغم أنه لم يكن عنصرا حزبيا فاعلا.

واصل الرويشان عمله كوزير للداخلية تحت سلطة الحوثيين، واختارته الجماعة عضوا في اللجنة الأمنية العليا التي شكّلها الحوثيون بعد استقالة هادي في فبراير 2015. جاء التحوّل الأهم في مسيرة الرويشان في أكتوبر 2016، حين شن طيران التحالف غارة على صالة العزاء بوفاة والده، ما أدى إلى مقتل العشرات من كبار الضباط الأمنيين والوجاهات القبلية والسياسية، وكان لهذا الحادث تأثير كبير في حسم خيارات الرويشان حيث انقطعت بعد القصف خطوط تواصله مع شبكته السياسية التي كان يحرص عليها، مما دفعه للاقتراب أكثر من دائرة الحوثيين.

يحظى جلال الرويشان في السنوات الأخيرة باهتمام خاص من عبدالملك الحوثي، ومنصبه الحالي كنائب لرئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن في سلطة الحوثيين، ما هو سوى منصب شرفي دون مهام مباشرة. يُلاحظ في السنوات الأخيرة ارتفاع نبرة جلال الرويشان في تبني المواقف الحوثية بعد أن كان متحفظا في تصريحاته، ويُرجح مصدر مقرب في صنعاء أن علاقة جلال الرويشان بالحوثيين صارت أوثق وارتبط بقسم وعهد مع زعيم الجماعة. يعتبر الحوثيون اختيار الرويشان ضمن أعضاء الوفد الأخير كرمزية لتمثيل المؤتمر الشعبي العام ودعمه للقيادة الحوثية.

يحيى الرزامي – رئيس لجنة التفاوض العسكرية التابعة للحوثيين

يحيى عبدالله عيظة الرزامي، من مواليد 1989، بمديرية الصفراء في صعدة. والده كان أبرز رفاق حسين الحوثي، بينما تعد قبيلة آل الرزامي أبرز القبائل التي دافعت عن مؤسس الجماعة خلال حرب صعدة الأولى عام 2004. قاد عبدالله الرزامي (والد يحيى) حرب صعدة الثانية إلى جانب يوسف المداني (أحد كبار القادة العسكريين الحوثيين)، مما أكسبه نفوذا ورمزية داخل الجماعة، لكن تعلقه بحسين الحوثي وتردده في التسليم بقيادة عبدالملك الحوثي بعد مقتل الأول في سبتمبر/ أيلول 2004، خفّض من مكانة الرزامي حتى عام 2015، حين عاد نفوذه ليتصدر من جديد، بعد مشاركته في الحرب ضد الحكومة والتحالف بقيادة السعودية.

احتفظ عبدالله الرزامي بين عامي 2007 و 2015، بمجاميع من المقاتلين الموالين له معتمداً على الروابط الأسرية، وفي بدايات الحرب نقل قيادة تلك المجاميع لنجله يحيى وأطلق مسمى "محور همدان بن زيد" على ميليشيته. شارك يحيى الرزامي في معارك الجبهات الحدودية مع السعودية، واستمر في تعزيز "محور همدان بن زيد" كقوة شبه منفصلة تعمل بجانب جماعة الحوثيين ومجلسها الجهادي. عاد الرزامي للالتحاق بدائرة الحوثي حين قام عبر مجاميعه بإخماد انتفاضة علي عبدالله صالح في ديسمبر 2017. كان المشاط يعقد لقاءات منفصلة بيحيى الرزامي لمناقشة التطورات العسكرية على الجبهات بشكل منفصل عن وزارة الدفاع، وهو ما كان يثير حفيظة قيادات حوثية عسكرية كانت ترى في الرزامي تهديدا ومركز نفوذ مستقل وخطر على سلطتهم.

تنامى نفوذ الرزامي سريعا منذ 2019، واستخدم مكانته كقائد عسكري لإنشاء محاكم خاصة يترأسها في صنعاء بلافتة حل المشاكل القبلية، ويدير أيضا منفذ إعلامي خاص به يجري مقابلات وينشرها على موقع (إكس) وتيليغرام. وفقاً لمصادر مقربة من قيادة الجماعة، ينتاب زعيمها عبدالملك الحوثي الحذر من نفوذ الرزامي المتنامي، ولاحتواء ذلك قام بتعيين يحيى الرزامي في عدة مناصب مرموقة تتطلب اجتماعات لساعات طويلة، وظهورا علنيا، لكن لا تنطوي في الواقع على مهام ومسؤوليات حقيقة. على سبيل المثال، عينه في مايو 2022، على رأس فريق اللجنة العسكرية للحوثيين، لكن القرار الفعلي في اللجنة يعود لحسين ضيف الله الذي يرتبط بالجهاز المخابراتي للجماعة ومكتبها الجهادي. كما اختاره عبدالملك الحوثي ليكون على رأس وفد الحجاج الحوثيين هذا العام، الذين سُمح لهم بأداء مناسك الحج لأول مرة، وهي أداور شكلية تُشغله عن مراكمة النفوذ العسكري.

للرزامي العديد من المؤيدين وأيضا الخصوم في الجماعة، ويبدو أن عبدالملك الحوثي اختار إبقاءه ضمن دائرته عبر مهام لا يكون فيها صاحب قرار، كمحاولة لاستقطاب مؤيديه إلى الجماعة. ولعل تعييناته التشريفية جاءت أيضا لإرضاء قبائل موالين للحوثيين في صعدة، إذ أن الرزامي الأب والابن يقدمون أنفسهم على أنهم النموذج المثالي للقبيلي المناصر والمحب لآل البيت (سلالة النبي محمد)، وبالتالي كرد للجميل.

حسين العزي – نائب وزير الخارجية في سلطة الحوثيين

ينحدر حسين حمود العزي من أسرة هاشمية في محافظة الجوف، والتحق مبكرا بالجماعة قبل أن يغادر اليمن لاستكمال دراسته الجامعية في الأردن. كان والده أحد أبرز عناصر سلطة الملكيين، ومسؤولا عن استلام الرواتب والمخصصات المعتمدة من الحكومة السعودية للأسر الموالية للإمامة في السنوات التي أعقبت ثورة 26 سبتمبر 1962، والتي دعمت فيها المملكة أتباع الإمام المهزوم خلال فترة الحرب الأهلية في شمال اليمن. برز نجم حسين العزي داخل الجماعة في 2014، حين عمل كمسؤول عن العلاقات السياسية للحوثيين، وكان ممثلا عن الجماعة في توقيع اتفاق السلم والشراكة بعد انقلابهم على الحكومة في 2014، وبرز كمعلق سياسي باسم الجماعة على وسائل التواصل الاجتماعي. عام 2018 تم تعيين العزي نائبا لوزير الخارجية (في حكومة صنعاء)، وأصبح مسؤولا عمليا عن التواصل مع كافة الوفود الرسمية التي تزور صنعاء و المهام البروتوكولية الرسمية تحت سلطة الجماعة.

عدنان الجبرني هو صحفي يمني مختص في الشؤون العسكرية، عمل سابقا لدى المصدر أونلاين، حيث كان يغطي أحداث الصراع في اليمن منذ عام 2014 ، وكتب عدة تقارير استقصائية ركزت على الهيكل الداخلي لجماعة الحوثيين والتشكيلات العسكرية الأخرى في اليمن.

صورة لوادي في مديرية ساه بمحافظة حضرموت، حيث يغسل السكان المحليون الملابس والأطباق في مياه النهر المتدفق عبر الوادي رغم مستوى تلوثها العالي، تاريخ 24 أغسطس/آب 2022 // تصوير كوينتين مولر

مياه توتال السوداء في اليمن

الصحفي الفرنسي كوينتين مولر

ملاحظة: نشرت هذه المادة لأول مرة في صحيفة" لو نوفيل أوبسرفاتور– "l'Obs" الفرنسية، وترجمها وحررها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

يبدو أن هناك لعنة غريبة تخيم على مديرية "ساه".. لقد تحولت الأراضي الزراعية الخصبة، التي كانت يومًا مليئة بالمحاصيل والمراعي والليمون والبطيخ والبصل إلى أراضٍ قاحلة ومهجورة، لتبرز أشجار النخيل وحدها بجذوعٍ منحنيةٍ كما لو كانت تترنح، مع سواد يظهر على أسفلها كما لو أنها بدأت بالتآكل، في مشهد مقفرٍ ومُوحش. وهناك، على عتبة المنزل، يجلسُ محمد علي سالم سرور، البالغ من العمر 36 عامًا، يستمع لأصوات الطيور التي أصبحت تزداد ندرةً يومًا بعد آخر في المنطقة. وفي عتمة منزله، يتردد طفلٌ صغير في أن يخطو خطوة إلى الخارج، ليظهر أخيرًا ابنه آدم البالغ من العمر 6 سنوات، ويكشف عن عيب خُلقي مُريع، فإحدى عينيه جاحظة وكأنها ابتعدت قليلاً عن حاجب عينه اليسرى وتدلت بعض سنتيمترات إلى أسفل. قال سرور وهو ينظر إلى تشوهات وجه طفله الصغير: "نحن نعيشُ في المنطقة الأكثر تلوثًا في اليمن".

نحن على بعد 70 كم جنوب مدينة سيئون، في منطقة حضرموت شرقي البلاد، حيث تمتد شبكة مذهلة من الأخاديد والوديان الحمراء التي تتقاطع وتتصل ببعضها في سلسلةٍ لا متناهية. لعدة قرون، كانت المياه تتدفق من هذه الأخاديد لتغذي أحواض المياه الجوفية الأربعة الرئيسية في باطن الأرض التي تزود اليمن بأكمله بالمياه. ولكن قبل عقدين من الزمن، تحولت مياه الأمطار الموسمية إلى اللون البني يُطلق عليها السكان المحليون "السيل الأسود"؛ أي الفيضانات السوداء. وشكلت هذه السيول تهديداً متواصلاً للقرى لسنوات عديدة حتى الآن. فالأمطار التي تتدفق من الهضاب والمرتفعات المحيطة عادةً ما تكسوها طبقة زيتية داكنة تتسبب في تسميم التربة الصالحة للزراعة، وتلوّث الآبار والمياه الجوفية، كما تقتل السحالي والقرود والحشرات الصغيرة وكل مظاهر الحياة، وتزيد من تفشي حالات السرطان أو الأمراض الأخرى التي كانت نادرة بين سكان المنطقة.

قال داود صالح الجابري، رئيس المركز الطبي في المديرية، وعلمٌ كبيرٌ لليمن يزيّنُ مكتبه ذا التهوية الجيدة: "لطالما كان السرطان مشكلة في مديرية ساه خاصة في السنوات الأخيرة وأماكن أخرى بسبب المياه الملوثة للغاية". وتؤكد عواطف حسين بن الشيخ أبو بكر، التي تعمل في مؤسسة حضرموت لمكافحة السرطان، وهي ترتدي نقاباً وقفازاتٍ سوداء، أن: "هناك ما معدله 200 حالة جديدة من السرطان سنويًا في مديرية ساه"، والطفل الصغير آدم هو واحد من هذه الحالات، حيثُ أصيب بسرطان الدماغ بعد وقتٍ قصيرٍ من ولادته وكان بحاجة إلى ثلاث عمليات في الخارج (مصر) لإزالة الورم. وتمكنت شبكة إنسانية تضامنية من جمع التبرعات اللازمة لسفره للخارج حيث جمعت مبلغ 10,000 دولار. وتمكن آدم منذ ذلك الحين من الشفاء بأعجوبة، مع أن المرض ترك في وجهه علامات لا تمحى. يقول والده: "أصبح هذا النوع من السرطان عند الأطفال شيئًا عاديًا. أنا على يقين من أن سبب هذا المرض هو التلوث البيئي الناجم عن شركات النفط. توتال هي المسؤولة عن كل ذلك، وأنا غاضبٌ جدًا منهم".

عام 1996، بدأت شركة توتال، كغيرها من الشركات الأجنبية العاملة في حوض "المسيلة النفطي"، العمل في المنطقة. غير أنه وللأسف، فإن "القطاع العاشر (10)، الذي تديره شركة "توتال يمن للاستكشاف والإنتاج النفطي"، والتي كانت حتى عام 2015 تابعة لمجموعة توتال الفرنسية، شهد العديد من العثرات والإخفاقات، حيث حصلت سلسلة من الحوادث والاشكالات بسبب تهالك المنشآت التي كانت مخالفة تماماً لمعايير السلامة ومعايير حماية البيئة، فضلاً عن سوء إدارة المخلفات الناتجة عن عملية إنتاج النفط. وعلى الرغم من صعوبة تحديد مستوى ومدى التلوث الحاصل، لكن يمكن القول اجمالاً أن حجم الضرر الناجم عن هذه الإخفاقات كبير ولا يقتصر على عدد قليل من الوديان: فكان من الممكن أن تتأثر العديد من أحواض المياه الجوفية لليمن بأكمله. وعند التواصل مع الشركة بهذا الخصوص، لم تنفِ توتال، الحوادث العديدة التي حصلت وكانت سبباً في هذا التلوث، لكنها أكدت أنها قامت باتخاذ التدابير الفنية المناسبة للحيلولة دون ذلك وأكدت أنها لم تشارك بأي عمل في هذا الحقل النفطي منذ عام 2015.

المهندس الزراعي محسن باصرة، وهو عضو في البرلمان اليمني منذ عام 1997، كان من أوائل الذين نددوا بالتلوث النفطي في المنطقة عقب تلقيه، بحسب قوله، الشكاوى الأولى من السكان الذين يعيشون بالقرب من مرافق "توتال يمن"، بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وقال :" لقد قمت بكتابة سلسلة من التقارير حول هذه المسألة وعرضتها كذلك على مجلس النواب في العديد من المناسبات". وخلصت جميع التحقيقات التي قام بها باصرة إلى ما يسمى بـ "المياه المنتجة ". وهذه المياه، بحسب شرح "بول هارديستي" الرئيس التنفيذي للمعهد الأسترالي للعلوم البحرية، هي التي تخرج إلى السطح من الآبار أثناء عملية إنتاج النفط والغاز، وتحتوي في تركيبتها السامة على "كميات صغيرة من المعادن الثقيلة والمواد المُشعّة، بالإضافة إلى كوكتيل مسرطن للغاية يسمى " BTEX (البنزين والتولوين وإيثيل بنزين والزيلين)".

لاستخراج النفط من القطاع العاشر "10"، استخرجت توتال اليمن ملايين اللترات من هذه المياه السامة يومياً منذ عدة سنوات. ووفقاً لدراسة مفصّلة أجراها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، فإن القطاع 14 المجاور كان ينتج ما يصل إلى مليوني برميل من المياه المنتجة يوميًا في عام 2008. ولكن السؤال المطروح هو كيف تخلصت الشركة من هذه المياه؟

لقد قامت الشركة بتخزينها في قرابة مئة خزان/حوض تم دفنها تحت الأرض، وتغطيتها بأغطية بلاستيكية بسيطة لمنع التسرب إلى التربة، ليتم بالتالي تعريض هذه المياه لأشعة الشمس حتى تتبخر... وهذه طريقة قديمة بقدر ما هي خطيرة، بحسب قول مهندس نفطي فرنسي - رغب في عدم الكشف عن هويته- حيث قال: "بحسب علمي، لم يعد أحد يلعب هذه اللعبة في الوقت الراهن، باستثناء الشركات الصغيرة التي تمارس أساليب التلاعب والاحتيال، حيث تنص المعايير الدولية على أن تتم معالجة المياه داخل المنشآت النفطية. إلا أن الطريقة التي تم استخدامها هنا تؤدي إلى تبخّر جزء من المياه إلى الهواء فيما يتسلل جزء آخر إلى التربة، وذلك لأن عمر الأغطية البلاستيكية "البوليمر" المعرضة للأشعة فوق البنفسجية قصير. وبمجرد تبخّر المياه ستبقى جميع الجسيمات الصلبة في الخزانات: وهذه الأخيرة عبارة عن رواسب هيدروكربونية مركزة النشاط الإشعاعي وشديدة السمية.

من جانبها، تُقر شركة توتال بأنها لم تقم أبداً بالتفريغ والتنظيف الكامل لخزاناتها، بحجة تفادي إتلاف البطانة الداخلية الهشة للخزانات، ولكنها أكدت بأنه قد تم تركيب نظام معالجة المخلفات النفطية "skimming system" لاستخراج النفط المتبقي من خلال فصله عن المياه المنتجة ثم إعادة تدويره. غير أن هذا الإجراء بدوره لا يساهم في منع أطنان من التربة المشعة والمسرطنة التي تُركت لتتحلل. فحتى هذه اللحظة ، تظهر صور الأقمار الصناعية للقطاع العاشر التي حصلت عليها صحيفة " l'Obs" بوضوح، أن بعض الخزانات تفيض بهذه الرواسب الكيميائية الضارّة.

علاوة على ذلك، فإن مهندساً يمنياً كان يعمل في شركة توتال يمن للاستكشاف والإنتاج النفطي لديه المزيد من المعلومات حيث قال: "عندما كانت الخزانات تمتلئ بالكامل، كنا نُعيد حقن المياه المنتجة في آبار تصريفية تم حفرها بعمق أكثر من 2500 متر"... لكن الشركة نفت ذلك بقولها: "لا وجود لهذه الآبار التصريفية المزعومة لحقن المياه المنتجة". ويعترض "لوسيان دات" على هذا الأمر، وهو موظف فرنسي سابق شغل منصب مشرف للصحة والسلامة والبيئة في القطاع 10 بين عامي 2006 و2010. ويؤكد أن توتال دفنت بالفعل مياه سامة حيث قال: "غالباً ما تفعل شركات النفط ذلك. فعندما يقومون بالحفر للتنقيب على النفط، هناك الكثير من الآبار عديمة الفائدة لأنه لا يوجد بها نفط، لذلك يملؤونها بمياه ملوثة إلى حد ما وهو تصرف لا مسؤول ومن ثم يقومون بردمها وإغلاقها". ووفقاً لخبير لا يود الكشف عن هويته فإن هذه الطريقة خطيرة حيث قال: "لم أسمع بمثل هذه الطريقة من قبل ... وهذا مجدداً مخالف للمعايير والممارسات القياسية. ويثير تساؤل ما الذي سيحدث للمياه السامة التي يتم حقنها في البئر؟ كما يجب أن تكون الأنابيب الناقلة للمياه غير قابلة للتسرب ويجب صيانتها باستمرار". ووفقاً لوسيان دات، فإن هذا السؤال لم يُطرح أبداً: وحتى لو كان هناك تسرب صغير، فلن يكون له تأثير على عمق 2000 متر. لكن يظل الخطر الوحيد هو تلوث منسوب المياه الجوفية". ومن جانبها، تؤكد شركة توتال أنه "لم تكن هناك آبار لحقن المياه في طبقات المياه الجوفية".

السؤال هنا: من كان يعرف عن هذه الطرق والأساليب؟

عام 2012، انضم المحامي المحلي سامي جواس إلى الجيولوجيين والممثلين المحليين وعضو من وزارة النفط اليمنية، في زيارة إلى القطاع النفطي 10 و"أحواضه الكبيرة التي تبلغ مساحتها 30 مترا في 30 مترا". كان في استقبال اللجنة حاتم نسيبة، أحد الشخصيات البارزة في شركة توتال في الشرق الأوسط، الذي توفي في عام 2020. ودارت مناقشات ساخنة حول ذلك حيث طلب أعضاء اللجنة من الشركة بناء محطة لمعالجة المياه المنتجة. ورد الرئيس التنفيذي باقتضاب أن ذلك "مكلّف للغاية". وكما يتذكر المحامي: "لقد اقترحوا علينا حلين فقط هما: إما تعريض المياه المنتجة للشمس أو إعادة حقنها، ولكن في مستوى أعمق من طبقات أحواض المياه الجوفية العذبة الرئيسية. لقد ساورنا القلق إزاء هذه الحلول، لذلك سألنا ما إذا سيكون لهذه المياه أثر على المدى الطويل من حيث تلويث المياه الجوفية التي يشربها اليمنيون". ثم التفت حاتم نسيبة إلى ممثل وزارة النفط، قبل إلحاحه على أن "الحكومة اليمنية موقعّة على هذه الطرق في العمل!". ويقول المحامي سامي جواس: "لقد حذرتهم من أنه في حالة التلوث، سيحاكمون من قبل القضاء اليمني أو الفرنسي". وأكد هذه التصريحات حسين بامخرمة، عضو المجلس المحلي في سيئون، الذي كان حاضرًا أيضا أثناء هذه الزيارة: "لم يكن طرحهم مقنعًا أبداً ولم تتبدد مخاوفنا على الإطلاق".

لم تأت مخاوف السكان المحليين من فراغ، حيث حصلت العديد من حالات التلوث الخطيرة في وقت مبكر أواخر القرن العشرين. وفي يونيو 2008، أشار تقرير لمحافظ حضرموت إلى تلف أحد الخزانات السامة التابع للموقع، الذي "جرفته الأمطار إلى وادي بن علي". وبعد زيارة المسؤولين المحليين للمنشآت، لاحظوا أنه تم بناء عدة خزانات في أعقاب انتهاء السيول الطبيعية. وعندما تحركوا لمسافة 20 كيلومترا عبر الوادي، وجدوا العديد من البقع السوداء، وهي الآثار المرئية للمياه المنتجة التي لم يتم فصلها بنسبة 100٪ عن النفط الخام. ويكشف تقرير المسؤولين عن القلق الذي ساور المجتمع المحلي: "كان سكان وادي بن علي قلقين بشأن هذه البقع السوداء التي ظهرت بعد الفيضانات الأخيرة. وسألونا عن مدى ضرر هذه المواد على صحتهم وأرضهم واستخدامهم اليومي للمياه (الشرب والطهي والغسيل والري). وقد قرر البعض التوقف عن زراعة وحراثة أراضيهم لأنهم يخشون أنه بمجرد زراعة أراضيهم، لن ينمو شيء مرة أخرى". وتم أخذ عينات من التربة والمياه ليكشف التحليل المرفق بالتقرير أن مستويات الكادميوم والزئبق أعلى بكثير من معايير -منظمة الصحة العالمية. وبحسب بيير كورجولت رادي، أخصائي التلوث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي CNRS، "يمكن أن تنشأ الزيادة في الزئبق من المياه المنتجة التي بها رواسب نفطية، لكن إثبات ذلك ليس بالأمر السهل. سيتطلب الأمر تحليلات أكثر كفاءة وتكلفة واستهلاكًا للوقت لمحاولة إثبات ذلك". لم تكن جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا تمتلك الوسائل التقنية والموارد المالية لإجراء مثل هذه التحاليل. ويضيف بيير كورجولت رادي: "ولكن إذا اعتمدنا على النتائج وسياق التسريبات المتكررة للمياه المنتجة والنفط، فإن هذه تبدو فرضية مقبولة وتفسر ظاهرة السرطانات لدى السكان المحليين في المنطقة".

بحسب إفادة عدد قليل من أطباء الأورام في المنطقة، فإن عدد حالات السرطان بدأ في الارتفاع تحديداً في عام 2008، عندما حدث الأسوأ: التسرب النفطي في وادي الغبيرة عقب انفجار خط أنبوب توتال يمن، الذي تم تمديده على الأرض لعشرات الكيلومترات بإحدى ليالي شهر مارس/آذار، في ظروفٍ غامضة. ولم ترغب الشركة الفرنسية في الكشف عن سبب التسريب. وعزت الحكومة اليمنية ذلك إلى مشكلة فنية. والسؤال هنا لماذا لم تقم شركة توتال، التي تتباهى بمشروعها الأخير في أوغندا بقيامها بدفن الأنابيب الخاص بها لمئات الكيلومترات، بعمل الشيء نفسه في اليمن، لتتجنب الأعمال التخريبية وحماية نفسها من أي أخطارٍ مستقبلية؟ وهو سؤال يُعيد نفسه يتعلق بالتكلفة. ويبدو جلياً من الصور التي لم يتم نشرها وتم إرسال نسخة منها إلى صحيفة "l'Obs"، مدى وحجم هذا التسريب.

أندريه لامي، مدير السلامة والبيئة والتنمية المستدامة من سبتمبر 2005 إلى يناير 2009 في قطاع 10، لا يزال يتذكر هذه الحادثة حيث قال: "حدث ذلك في الليل، ولم نتدخل إلا في الصباح. من الصعب إخباركم بعدد اللترات من النفط التي تسربت في تلك الليلة، لكن لك أن تتخيل أنبوبًا ضخمًا يصب إلى الأرض، أي ما يمكن تقديره بآلاف البراميل" إلى جانب ذلك، لم يكن المكان في مكان على مستوى أفقي لذا تم إفراغ الأنبوب. ويقول اندريه إنه وفريقه قاموا بسحب أنابيب طويلة لشفط برك النفط التي تشكلت على جوانب الوديان والاخاديد الملوثة، كما قاموا ببناء مصدات ترابية باستخدام الجرافات حول الفراغات والتجاويف التي كان يتسرب منها النفط، معززة بأقمشة ماصة لمواجهة مياه الأمطار في حال حدوثها. في حين يقول مهندس نفطي يرغب في عدم الكشف عن هويته: "هذه الإجراءات إجراءات تقليدية، وبدون إجراء معالجة للتربة، فما الفائدة؟ لقد كان من الضروري غسل التربة وصولاً إلى الأعماق الملوثة".

يتذكر لوسيان دات المشهد: "لم نتمكن من إنزال السيارات والمركبات إلى الموقع، لذلك اضطررنا لحمل المعدات على الحمير. أما بخصوص التلوث النفطي على السطح فتتركه كما هو، وبعد ستة أشهر يختفي لأن الشمس والبكتيريا ستتكفل بإزالة جميع الهيدروكربونات". ولم يتطرق "دات" مطلقا للمعادن الثقيلة، لكن قال "كانت كل عمليات التنظيف هذه تزعجني، لأننا فعلناها في الأساس من أجل إبقاء وسائل الإعلام بعيدةً عنا، فشركة توتال كانت خائفة جدا [من أن يتم الكشف عن ذلك] لدرجة أنهم جعلونا ننظف كل حجر، لكن من الواضح أنه كانت هناك فجوات لم نتمكن من الوصول إليها وأن كل ذلك من الممكن أن يظهر للعلن في كل موسم أمطار ... في الوادي، يقول مهندس سابق يعمل في الشركة تحدّث شريطة عدم الإفصاح عن هويته: "كانت توتال تدفع للسكان المحليين، مع عدم توفير أي حماية، خمسة دولارات في اليوم الواحد مقابل طمس وإزالة البقع السوداء". غير أنه في الواقع آلاف من لترات النفط قد تسربت ولا تزال تخرج عند هطول الأمطار الغزيرة، حسبما يقول السكان. كما تشير عدة تقارير من المحافظة إلى خروج سيول سوداء من الجبال. كان آخرها عام 2017. من جانبها، تدعي شركة توتال أنها أنشأت "معدات احتواء" للحد من آثار "التسرب" وأنشأت "نظامًا لمراقبة المياه في قاع الوادي، الذي بدوره لم يكشف عن أي تلوث على السطح أو تحت الأرض".

لقد استغرقت شركة توتال عدة شهور في عملية التنظيف للتسرب المذكور. وللمقارنة فقط، استغرقت عمليات التنظيف التي أعقبت تسرب خط أنابيب نفطي في بلين دو لا كراو (بوش دو رون) في الجنوب الفرنسي عام 2009، أكثر من عشر سنوات. وتمت إزالة 73 ألف طن من التربة الملوثة، تم تصنيف حوالي ربعها بأنها غير صالحة للاستخدام وأنها نفايات خطرة؛ فيما خضع الباقي للمعالجة البيولوجية. وعلى الرغم من هذه الإجراءات، إلا أنه يعتقد أن مئات الأمتار المكعبة من النفط لا تزال موجودة في تربة هذا الموقع الفرنسي.

يسبب التسرب النفطي الغضب والذعر بين السكان اليمنيين القاطنين بالقرب من قطاع 10، حيث تشير التقارير المؤرخة في يونيو/حزيران 2008، التي أعدتها لجان في محافظة حضرموت، إلى أنه تم عقد اجتماعات لحل أزمة بين توتال وممثلين محليين بعد حادثة التسرب التي حصلت. ووفقا لأحد هذه التقارير: "أكدت لنا شركة توتال بأنها تستثمر مبلغًا كبيرًا من أجل الحفاظ على البيئة والمياه، وتقول أنها أجرت دراسات وتحليلات لمنسوب المياه الجوفية في ساه و120 بئرًا". وقد حصلت صحيفة " L'Obs " على هذه الدراسات التي أجرتها شركة جيوس السويسرية في يونيو 2008 بتمويل من توتال، حيث تعتبر هذه الدراسات والتحليلات العلمية على عينات المياه المأخوذة من الآبار، أكثر بدائية من تلك التي أجرتها جامعة حضرموت. فلم يتم تناول نشاط شركة توتال إلا مرة واحدة في النتائج، فيما لم تُشر ولو بكلمة واحدة للتسرب النفطي الذي حدث في مارس 2008، ولم تذكر تسرب المياه المنتجة، حتى أن الشركة السويسرية ذهبت في تحليلاتها إلى حد إلقاء اللوم على السكان المحليين، حيث أفادت: "تظهر المعايير المقاسة في الميدان حالات شاذة ترجع على الأرجح إلى نقاط التلوث المحلية الناجمة عن سوء إدارة مياه الصرف الصحي التي تتسرب إلى قاع الوادي وتلوث الآبار". وقد أكدت لنا شركة توتال، عند سؤالها عن تقرير شركة جيوس، أن "الزيارات الميدانية والتحليلات اللاحقة التي أُجريت مع ممثلي السلطات والسكان المحليين أكدت عدم وجود آثار نفطية متبقية في المياه".

كما يُقال، فإن المصائب لا تأتي فرادى. فقد كان عام 2008 هو العام الذي شهدت أيضًا مديرية ساه في شهر أكتوبر/ تشرين الأول، فيضانات مروعة اجتاحت بعض مناطقها، حتى أن بعض حواجز وسدود المياه في المنطقة فاضت وتحولت إلى سيول جرفت كل ما أمامها لمئات الكيلومترات. ويقول أندريه لامي بوضوح: "لقد ساعدنا السكان بشكل كبير". وأتذكر نقاش مع الزملاء في موقع توتال... لم يكن لدى الأطفال اليمنيين حليب على الإطلاق وكان لدينا مخزونٌ كبير منه. وكان بعض أعضاء الفريق مترددين في التخلي عنه لأنهم كانوا يشربونه كل صباح مع الشاي. لكننا في النهاية، صوتنا وقررنا بأن نعطي كل الحليب إلى الأطفال في منطقة ساه".

ومن الواضح أن تقديم هذا الحليب لم يكن كافيًا. فسرعان ما انطلقت المظاهرات والاعتصامات السلمية في الوادي السفلي عند مدخل قطاع 10، حيثُ طالب المزارعون الغاضبون تعويضات من شركة توتال عن أراضيهم الملوثة. وشكلت قبيلة الجابري، ذات النفوذ المحلي الكبير، لجنة مكونة من اثني عشر زعيماً قبلياً. وقررت توتال، خوفًا من وقوع هجمات إرهابية أو عمليات تخريبية، دفع ثمن التلوث الناجم عن خط الأنابيب الخاص بها. وأوضحت الشركة عند التواصل بها أنه تم تشكيل لجنة تعويضات بالتعاون مع السلطات المحلية، وأن "هذه اللجنة قامت باحتساب بشكل مستقل المبلغ السنوي الذي يتعين على الشركة دفعه". واستطاعت صحيفة " l'Obs " التحقق من أن شركة فرنسية صغيرة Idéal تم تكليفها في أبريل 2010، لتقييم خسائر المزارعين. ولم يتم التعاقد مع خبراء تلوث التربة والمياه لدراسة التداعيات البيئية والصحية طويلة الأمد. وتُرك فريديريك بيلات، عالم الأنثروبولوجيا والمهندس الزراعي، وحده ليقوم بتقييم الأضرار. ويتذكر قائلا: "لم يكن لعمال شركة توتال أي تواصل بالسكان، حيث وصلوا بالطائرة مباشرة إلى مقرات عملهم ومكثوا بضعة أسابيع ومن ثم غادروا، دون أن يكون لديهم أدنى فكرة على الإطلاق حول ما الذي يجري هناك في أسفل الوادي. لقد قمت أنا بإجراء دراسة زراعية صغيرة لمعرفة كيفية تعويض المزارعين، واقترحتُ شفويًا بأن تقوم الشركة بإجراء تحليل للتربة والمياه. ولا أعرف حقيقةً ما إذا كان قد تم ذلك أم لا".

في إطار هذا التقييم، التقى "بيلات" بالعديد من المزارعين لتحديد أسعار البيع، وحجم المحاصيل، وتكلفة البذور، ومساحة الهكتارات المتضررة، حيث قال: "لقد اقتصرت دراسة الضرر التي أجرتها شركة توتال على دراسة قطعة أرض صغيرة جداً، وحتمًا أن التلوث لا يقتصر على هذه القطعة من الأرض فحسب، ولكن كنت مُلزماً لأقوم بعملي في نطاق المسؤوليات المكلف بها. وقد بالغت في تقدير التعويضات". وبحسب تقريره الذي كان مفصّلاً للغاية، فقد قدّر الخسائر الزراعية بمبلغ 59000 دولار يتم تقاسمها بين 500 من سكان الأراضي المحددة. وهذا يمثل 0.0005 بالمائة من الأرباح السنوية لشركة توتال التي ارتفعت إلى 10.3 مليار يورو عام 2010، مدعومة بارتفاع أسعار النفط. ووفقًا لوثيقة بتاريخ 28 أغسطس/آب 2012، أرسلها مدير توتال في المنطقة، حاتم نسيبة، إلى المحافظ، فإن الشركة "دفعت تعويضات عن "الأضرار" التي طالت أراضي مواطني وادي الغبيرة... [مبلغ] 11,400,000 ريال يمني (57,000 دولار) كتعويض عن عام 2008، و 58,000 دولار لعام 2009 و58,000 دولار لعام 2010". ومن الغريب أن الترجمة العربية للوثيقة تحدثت فقط عن "الأضرار" ولم تستخدم فيها كلمة "التلوث" بتاتاً. واليوم، تدعي توتال أنها دفعت تعويضات خسائر لعام 2011.

لم يساعد هذا التعويض الأولي في تهدئة غضب السكان المحليين، إذ اجتمع مجموعة من المحامين اليمنيين في سبتمبر/أيلول، في إحدى غرف فندق قصر الحوطة الذي يقع بالقرب من مدينة شبام، لمناقشة إجراء قانوني آخر ضد شركة توتال. وكان طاهر أحمد باعباد وزملاؤه في "مكتب الحق للمحاماة" قد تقدموا بشكوى ضد شركة النفط العملاقة في مارس 2015، وكانوا حينها يمثلون خمسة مزارعين من قبيلة الجابري الذين تضرروا من انفجار خط الأنابيب، وطلبوا فيها من محكمة سيئون إلزام شركة توتال "بتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا التلوث، وإنهاء أنشطتها في الوادي وعلى الأراضي، وتنظيف المياه وفحص وتحليل تركيبتها، وتنظيف كل الأخاديد التي لا تزال ملوثة ودفع تعويضات جديدة للمزارعين". هنا نتساءل هل كانت استجابة الشركة الفرنسية للقضاء قد تأخرت كثيراً؟ ففي 1 مارس/آذار 2016، أصدر رئيس محكمة سيئون مذكرة إلى المحافظ تضمنت أمرًا تنفيذيًا بمصادرة "الأموال المودعة من قبل شركة توتال لدى بترومسيلة"، وهي شركة النفط الوطنية اليمنية التي استلمت بعد ذلك منشآت توتال.

ما هي بالضبط هذه الأموال؟

من الصعب تحديد ذلك. فقد كانت التعاملات المالية بين توتال وبترومسيلة شائعة منذ نهاية التسعينيات وحتى بداية الحرب في عام 2015. ويُشير اتفاق سري أبرم عام 2015، وعهد به محاسب سابق في شركة توتال إلى صحيفة " l'Obs " ، إلى أن مبلغ 59,722,603 دولار قدمته الشركة الفرنسية للشركة اليمنية مقابل "إعفائها وإخلاء عهدتها من الالتزامات" المتعلقة بآبارها ومرافقها القديمة والتي أصبحت أقل ربحيةً مع مرور الوقت. وبموجب هذه الاتفاقية، "توافق كل من الجمهورية اليمنية ووزارة (النفط والمعادن) على أنه بعد تقديم هذه الدفعة، سيتم إخلاء الشركة المتنازلة (توتال) وإبراء ذمتها وإعفائها من كافة المسؤوليات والمطالبات بصورة نهائية لا رجعة فيها". وهذا دليل آخر على نوايا شركة توتال النفطية في حماية نفسها من أي إجراءات قانونية قد تتخذ بحقها بعد فرارها من البلاد في بداية الحرب الأهلية في عام 2015.

الأمر المؤكد أنه: في عام 2016، تم إبلاغ مكتب الحق للمحاماة من قبل مقدمي الدعاوى بأنهم يسحبون شكواهم، ولم يكن المحامون على علم بالشروط المالية التي أدت إلى الانسحاب، بعد أن تم استبعادهم من المفاوضات بين بترومسيلة وتوتال ومزارعي وادي الغبيرة. وتحدث المحامي طاهر أحمد باعباد عن مبلغ قدره 400,000 دولار، ولكنه دون تقديم أي دليل. وعند تواصل الصحيفة "l'Obs" مع المدعين، لم تجد منهم تجاوبا بالرد. من جانبها، نفت شركة توتال أنها "دفعت مبالغ مباشرة أو غير مباشرة لمقدمي الدعاوى لكي يسحبوا شكواهم". لكن السخط العام لا يزال قوياً ولم يتوقف، فبحسب قول أحد المحامين فإن "شيوخ القبائل الذين كانوا مسؤولين عن توزيع أموال التعويضات الأولى التي دفعتها شركة توتال لم يقوموا بتوزيعها بشكل عادل".

والسؤال هنا من المستفيد من هذه القضية المروعة؟ وكيف يمكن معرفة ذلك؟

في وادي ساه، يخرج الشيخ غازي الجابري من وادي ساه ترافقه عدداً من سيارات الدفع الرباعي ذات النوافذ العاكسة. ويعرف هذا الزعيم في المنطقة بنشاط قبائله ضد التلوث الذي يفتك بها. ويحاول هو وأتباعه جمع الأموال لمساعدة المزارعين والمرضى على البقاء على قيد الحياة. ويقول غازي شاكياً وهو يمضغ القات وهو شجرة منشطة شائعة في اليمن "لم أحصل أبدا من توتال على أي مبلغ، ما الذي حصلت عليه كتعويض منها؟ أربعة خرفان!".

غازي ليس الشيخ المحلي الوحيد الذي اشتكى من عدم الحصول على التعويضات الصغيرة الثلاثة التي دفعتها توتال بين عامي 2008 و2010، حيث يقول شيخ آخر (عبد اللطيف الجابري) "لم يكن هناك تقاسم للتعويضات. سوى حصول مشايخ صغار من الوادي على شيءٍ بسيط، في حين تموت الأشجار في المساحات الخضراء، وتتضاءل المحاصيل، وتختفي النحل، والناس في كل مكان يصابون بالسرطان. تستمر البقع السوداء في الظهور مرة أخرى. أنا مستعد للذهاب إلى فرنسا لمقاضاة شركة توتال".

هو ليس وحده الذي يثير إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات القانونية ضد الشركة. فهناك فاروق الجابري، الذي نشأ على إيقاع هذه المصائب، أصبح قائداً فاعلاً لمنطقة وادي بن علي وهو في سن 33. واحتفظ بمعظم مراسلات أسلافه مع شركة توتال في حالة عودة القضية مرة أخرى إلى المحكمة. وقال: "الناس غاضبون، لكن غالبية السكان لا يعرفون حقوقهم ولا يعرفون أن بإمكانهم المطالبة بتعويضات عن الأضرار الفادحة التي تسببت بها توتال. سأذهب وأحمل أصواتهم إلى فرنسا إذا طُلب مني ذلك". وإذا كانت شركة توتال تعتقد أن قضية التلوث قد غُمرت في فوضى الحرب الأهلية في اليمن، فقد تُصاب بخيبة أمل: فالغضب الذي أججته مياهها السوداء لم يخمد بعد".

كوينتين مولر، هو صحفي متخصص في شؤون شبه الجزيرة العربية، اليمن وعُمان والعراق. شارك في تأليف كتابي "Les Esclaves de l›Homme Pétrole" (مارشيالي، 2022)، و"ترجمان، تحقيق في خيانة فرنسية" (بايارد، 2019)، الكتاب الهزلي "المترجمون الأفغان" (La Boîte à Bulles 2020)

دولة "طالبان الزيدية" في اليمن: مسألة وقت فحسب

عبدالغني الارياني

منذ استيلائها على السلطة، شرعت جماعة الحوثيين (حركة أنصار الله) في إعادة تشكيل المجتمع اليمني والنظام السياسي بحذر لكن بثبات ووفق ما يلائم تصوّرها، حيث شمل ذلك قمع حرية التعبير والحق في التجمّع والتنظيم، وحملة واسعة لاستقطاب الشباب نحو التطرف، تحت شعار الدفاع عن الوطن ضد "العدوان السعودي والصهيوني والأمريكي"، ناهيك عن تقييد حق المرأة في العمل والسفر والتنقل.

تسارعت وتيرة هذه الحملة مع بدء المحادثات المباشرة بين الجماعة والسعودية منذ ما يقرب من العامين، وقد لا تُتاح لنا أبداً فرصة معرفة ما إذا كانت التنازلات غير المشروطة التي قدمتها الرياض للحوثيين تُجسد عبقرية سعودية أم جاءت محض صدفة، لكنها بالتأكيد عزّزت الشعور الوهمي بالنصر بين عناصر الجماعة، بل وعزّزت سطوة قياداتها الأكثر تشددا. بدا أن هذه المحادثات وضعت الحوثيين في سباق مع الزمن لوضع اللمسات النهائية على شكل الدولة التي تلبي طموحاتهم، قُبيل بدء المسار التفاوضي مع الأطراف اليمنية الأخرى حول بُنية الدولة.

تخلى الحوثيون بهذه الطريقة عن تقيّدهم الصارم بمبدأ التقية الشيعي - أي إخفاء المرء لحقيقة معتقده الديني من باب الاحتراز - وأماطوا اللثام عن رؤيتهم لمستقبل لن يقبله شركاؤهم في التحالف أو الغالبية العظمى من اليمنيين، ولا حتى الفصيل الأكثر براغماتية في جماعة الحوثيين نفسها. وبكشفهم لنواياهم الحقيقية، ألحق الحوثيون الهزيمة بأنفسهم بل وقوّضوا فرصهم بأن يصبحوا جزءا من الدولة اليمنية المستقبلية.

في 21 سبتمبر/أيلول، تعهد زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي، بالإعلان عن تغييرات شاملة وجذرية في بُنية الدولة يقدمها خلال خطاب لاحق له في 27 سبتمبر/أيلول، بمناسبة إحياء ذكرى المولد النبوي. تكهّن كثيرون حينها بأنه سيُعلن العودة إلى نظام الإمامة الزيدية والذي حاولت وسائل الإعلام الحوثية في السنوات الأخيرة تلميع تاريخه. توقع آخرون أن تهدف التغييرات إلى إنشاء هيكل دولة شبيه ببُنية الدولة في إيران، بحيث يصبح عبدالملك الزعيم الديني الرسمي في أعلى هرم السلطة.

خفّف عبدالملك نبرة خطابه المنتظر، وبدل الإعلان عن التغييرات المرتقبة في هيكل الحُكم، أعلن إقالة حكومته الصُورية التي لا تتمتع بصلاحيات، وتعهّد بتشكيل حكومة جديدة من التكنوقراط، واصفاً هذه الخطوة في خطابه المعتدل مقارنة بما كان متوقعا، بأنها "المرحلة الأولى من التغيير الجذري". لكن بدا واضحاً أن هذا لم يكن في حسابات الحوثيين في المسودة الأصلية للخطاب، وأن الاحتجاجات العارمة في 26 سبتمبر/ أيلول هي من دفعتهم لتغيير النبرة.

استشعرت الجماهير في صنعاء وباقي المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين الجهود الحثيثة الرامية إلى طمس معالم النظام الجمهوري، وانتهزت فرصة إحياء الذكرى الواحدة والستين للثورة الجمهورية ضد الإمامة (التي تصادف 26 سبتمبر/ أيلول من كل عام) لرفع علم الجمهورية اليمنية وترديد النشيد الوطني. أقامت وحدات من قوات الأمن الخاصة التابعة للحوثيين نقاط تفتيش لمصادرة الأعلام بل وتعرضت بالضرب أحياناً لحامليها، فضلا عن أنباء تُفيد باعتقالات جماعية في صنعاء، إلّا أن الجمهور بعث برسالة واضحة للحوثيين وهي إن أي محاولة لفرض نظام حُكم ديني ليحل محل النظام الجمهوري سيُقابل بمقاومة كبيرة.

في جميع الأحوال، أصبح جلياً أن خطط الحوثيين لطمس معالم النظام الجمهوري الذي نعهده لا تزال قائمة، حيث ناهضوا المبادئ الأساسية للدولة الجمهورية منذ استيلائهم على السلطة في صنعاء عام 2014. فمَبدأ المساواة لم يعد مقبولا بالنسبة لهم كونه يتعارض مع مفهوم الولاية الذي يعتنقه الحوثيون (يعني حق المنحدرين من سلالة الحسن والحسين، أبناء الإمام علي، إبن عم النبي محمد، وحدهم في تولي الحُكم). قلّما تُراعي الجماعة التعددية السياسية أو الطائفية - ناهيك عن الدينية - في أيامنا هذه، ففي الأسابيع الأخيرة، هاجم مؤيدو الجماعة في الفضاء الإلكتروني أعضاء من مجلس النواب، مثل القاضي أحمد سيف حاشد وأعضاء من حزب المؤتمر الشعبي العام - الذي يُعتبر شريكا صُوريا للحوثيين في الحكومة - بسبب تعبيرهم عن رأيهم فيما يتعلق بالرواتب المعلقة لموظفي الخدمة المدنية، وغيرهم من ضحايا دولة الحوثيين البوليسية التي ينعدم فيها القانون.

في 1 يونيو / حزيران هذا العام، قال أحد كبار القيادات الحوثية "يوسف الفيشي" إنه "لن يكون هناك مذهبية ولا حزبية ولا مناطقية ولا أي شيء - معنا شعب وقائد ... وكل شيء له. حتى إن جاءت انتخابات أو هدنة أو حرب ... معنا قائد مقدس". وبما أن السلطة السياسية بيَد القائد الأعلى وحده، لا يُمكن لبقية البشر المطالبة بها. ومن هذا المنطلق تنتفي الحاجة إلى دستور. في 29 سبتمبر/أيلول، نشر ضيف الله الشامي، وزير الإعلام في حكومة صنعاء غير المعترف بها، على موقع "اكس" (تويتر سابقا) منشورا ذكر فيه بأن الدساتير الوضعية تشرعن الفرقة والاختلاف، وأهمية اعتماد دستورية القرآن كمصدر للتشريع. في واقع الأمر، هذه الحجة التي يطرحها غالباً عبدالملك الحوثي نفسه، مطابقة لحجة رمز آخر من رموز الدولة الثيوقراطية (أو الدينية) - وهو عبد المجيد الزنداني (من حزب الإصلاح)، والذي ذاع صيته السيئ بسبب معارضته للدستور وإصراره على حصر الحق في تولي الحُكم على علماء الدين.

رغم كل ما سَلف ذكره، مجرد التفكير بأن الحوثيين يخططون إما لاستعادة نظام حُكم الإمامة أو تشكيل دولتهم الجديدة بما يُماثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هو في رأيي تفكير متفائل للغاية. فَنموذج الحوثيين لا يعتنق نموذج القمع البدائي لحُكم الإمامة ولا نظام الحُكم الثيوقراطي المؤسسي الهجين القائم في إيران، بالأحرى هم يتطلعون إلى إنشاء نظام ديني شمولي يَجمع بين ثيوقراطية حركة طالبان والدولة البوليسية في كوريا الشمالية. ولعل زيارة إلى معقلهم التقليدي في صعدة كفيلة بإقناع كل من يُشكك بهذا وبإعطائه لمحة لما قد تبدو عليه دولة "طالبان الزيدية" المستقبلية في اليمن

عبد الغني الإرياني هو باحث أول في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، حيث تتركز أبحاثه على عملية السلام وتحليل النزاع وتحولات الدولة اليمنية. يمتلك الإرياني خبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود كمستشار سياسي وتنموي. قبل إنضمامه لمركز صنعاء، عمل الإرياني مع الأمم المتحدة في مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ومع بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحديدة، وكذلك مع البنك الدولي في القضايا المتعلقة بالنزاع في اليمن، كما أجرى أبحاثاً حول الإصلاح الدستوري ومكافحة الفساد والحوكمة وقدرات الحكومة وبناء الدولة وإدارة وحل النزاعات، فضلاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. منذ الثمانينيات، عمل الإرياني مستشاراً لعدد من المنظمات الدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ووزارة التنمية الدولية في الولايات المتحدة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية. كما يشمل تاريخ عمله التطوعي المشاركة في تأسيس وترؤس مؤسسة توق، وهي منظمة سياسية غير حكومية تعمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية، وعمل في الهيئة الاستشارية لهيومن رايتس ووتش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يكشف عن رؤية السعودية 2030 خلال مؤتمر صحفي عُقد في 26 نيسان/أبريل 2016 // مصدر الصورة: وكالة الأنباء السعودية

سُموم الكبرياء في مأساة اليمن

فارع المسلمي

شكلت زيارة وفد من جماعة الحوثيين إلى الرياض في 14 سبتمبر/ أيلول، انفراجة في الملف اليمني، بعد تسع سنوات من مرارة الحرب في اليمن. أحتُفي بالمفاوضات الثنائية بين أعضاء الوفد والأمير خالد بن سلمان على نطاق واسع، وحظيت بتشجيع كبير رغم وجود أسباب لا تعد ولا تحصى تدعو للتشاؤم والتشكيك في مآلها. إلاّ أن اللحظة لها أهميتها ورمزيتها - فهي بمثابة إخماد للغرور والكبرياء الخطير والمدمر الذي أشعل شرارة الصراع المأساوي في اليمن وساهم في استدامته.

أعادت قرابة عَقد كامل من حَرب حصدت أرواح مئات الآلاف من اليمنيين عقارب التنمية والتقدم المحرز سنوات إلى الوراء لتعود البلاد قرنا كاملا إلى الخلف على الأقل. تتعدّد أسباب اندلاع الحرب، ليس أقلها فشل مؤتمر الحوار الوطني عقب سقوط نظام الرئيس علي عبد الله صالح، والأجندة المذهبية للحوثيين وانقلابهم على الدستور عام 2014، والتنافس الإقليمي بين السعودية وإيران، والفشل المخزي للنخب السياسية في تبنّي أو حتى القدرة على تصور التغيير الذي طال انتظاره. إلاّ أن السبب الجوهري والأقل وضوحاً وراء اندلاع الصراع هو الغرور والكبرياء البشري الذي كان سبباً أيضا في استمرار الحرب لسنوات طويلة وبَخسائر جسيمة.

في سياق ما، كان غرور وكبرياء ولي العهد السعودي محمد بن سلمان هو ما دفعه آخر المطاف إلى خوض غمار حرب يستحيل أن يحقق انتصاراً فيها، بصرف النظر عما في جعبته من أموال أو أسلحة متطورة. في نهاية المطاف، ستبقى حرب اليمن وصمة عار على إرثه لأمد طويل، وتهديداً لحُكمه الحالي ورؤيته المستقبلية للمملكة. بُنيت شرعية بن سلمان السياسية إلى حد كبير على إجبار أمثال بايدن وأردوغان وتميم وغيرهم من قادة العالم ممن حجوا - لأسباب ولو غير دينية دائماً- إلى المملكة الساعية لإعادة تصدير صورتها ، حيث تود أن تعرف كقِبْلة للفعاليات الرياضية والثقافية، مع كل ما يرتبط بذلك من بريق المشاهير والأضواء.

في العالم العربي، تُمارَس السياسة والعلاقات الدولية من منظور شخصي للغاية، فَالثأر القبلي في اليمن مثلاً– وفي شبه الجزيرة العربية ككُل - هو خير مثال على ذلك: قد يندلع صراع مُعين نتيجة شجار بين رجلين على مسألة تافهة، لتبدأ حلقة مفرغة من الحروب تستمر سنوات. تبرُز مفاهيم "الشرف" و "الكبرياء" أيضاً على الساحة الدولية حيث جاءت الأزمة مع قطر لتذكرنا بأسلوب عجيب، كيف للغرور والكبرياء لشباب الأنظمة الملكية و الأنظمة الأوتوقراطية عندما يشعرون بالمس بشخصياتهم، أن يحفز ردود فعل مدمرة بِتداعيات وخيمة.

في يناير/كانون الثاني 2015، وقبل أسابيع من بدء حملتها العسكرية المتهورة والمدمرة في اليمن، دعت المملكة العربية السعودية جماعة الحوثيين إلى طاولة حوار في الرياض.جاء رفض الحوثيين حينها للدعوة السعودية كَإهانة شخصية لمحمد بن سلمان، الذي لم يستطع مضغ فكرة أن يرفض الحوثيون – محدثو النعمة "الغُبر" القادمون من الجبال- الحضور، وكان من تداعيات تلك السياسات أن تدفع صاحبها لتقديم التنازلات لاحقا لهؤلاء ("الغُبر" القادمون من الكهوف).

بمسار مشابه وإن بدا مختلف، سمح الرئيس السابق صالح أيضا لكبريائه الجريح بإغرائه لخوض غمار معركة لاحقة في إطار تحالف أحمق مع الحوثيين، سعياً للانتقام ممن أطاحوا به، وكلفه هذا الطريق المتهور حياته بعد أن اختلف مجددا مع أعدائه القدامى، الذين أصبحوا فجأة حلفاء مصلحة. من ناحية أخرى، يتجذّر كبرياء وغرور الحوثيين في أيديولوجيتهم المتشددة والتي تمنح - من وجهة نظرهم - المتحدرين من سلالة النبي محمد مكانة مميزة كطبقة حاكمة. كان هذا هو المعتقد الذي غذى حماسهم للاستيلاء بالقوة، أو بالأحرى سيطرتهم على شمال اليمن، وإنشاء نظام حُكم قمعي في تلك المناطق. تحدّ عقدة التفوق الايديولوجية التي غذت أيضاً نجاحاتهم العسكرية حتى الآن من قدرتهم على ممارسة الحُكم ومن رغبتهم في التفاوض، وبسبب كبريائهم وتعنتهم، أصبح الحوثيون اليوم مستعدين لقبول صفقة بشروط أسوء مما عُرض عليهم قبل عام ونصف.

لا تقتصر هذه المعضلة (المتعلقة بلعنة الكبرياء) على الأطراف المتورطة في حرب اليمن فحسب، ففي السنوات الأولى لتوليه منصبه كمبعوث خاص للأمم المتحدة إلى اليمن، أدى جمال بن عمر عمله بشكل مذهل. إلّا أن ثقته المفرطة بنفسه لاحقاً ورفضه تغيير المسار قاده إلى فشل ذريع. ثمة دروس يمكن أن نستخلصها من ذلك أيضاً، وهي أهمية أن يزيح الوسطاء غرورهم وكبريائهم - أيضاً- جانبا، وليس فقط غرور وكبرياء الأطراف التي يتعاطون معها. وبعيدا عن الحسابات العقلانية والمنطقية، يتعين على المبعوثين والدبلوماسيين والمفاوضين أيضاً تذكّر أن مهمتهم أولا وقبل كل شيء هي لعب دور المعالج النفسي، وأن يفهموا بتعمّق النفسية البشرية. وكما علّقت كبيرة المفاوضين الأميركيين روز جوتيمولر، في المحادثات عن روسيا عام 2009 المتعلقة بمعاهدة "ستارت الجديدة" للحد من الأسلحة النووية ، فالأمر (في المفاوضات) "يشبه في نهاية المطاف محاولة إقناع طفل في الثالثة من عمره لماذا هو جيد بالنسبة له أن يلبس حذاء (قبل أن يخرج من المنزل)".

مهما بدت الانفراجة الدبلوماسية الأخيرة المتعلقة باليمن طبيعية، ما هي سوى جزء من صرح كبير ومُعقد صمم للاستجابة للأطراف المتحاربة. فبالنسبة للسعوديين، حضر الحوثيون أخيرا إلى الرياض - وعبر رحلة مباشرة من صنعاء – وهي مسألة فاقت مُخيلة المراقبين الخارجيين. أما بالنسبة للحوثيين، فهي تُمثل اعترافا سياسيا بسلطتهم على أعلى مستوى، حيث رُحّب بهم في السعودية قبل الذكرى التاسعة لاستيلائهم على صنعاء. بالنسبة لليمنيين، يراقب معظمهم بتخوّف المحادثات الثنائية آملين أن تفسح المجال أمام نهج عمليّ لحلّ الأزمة الحالية في اليمن والتحديات المستقبلية. على الأقل بعد كَبْح الغرور والكبرياء في الحسابات السياسية وإزاحته جانبا

فارع المسلمي هو باحث في المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) ، تركز أبحاثه على منطقة اليمن والخليج. وهو أيضا الشريك المؤسس والرئيس السابق لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (2014-2022). حسابه على موقع إكس @almuslimi

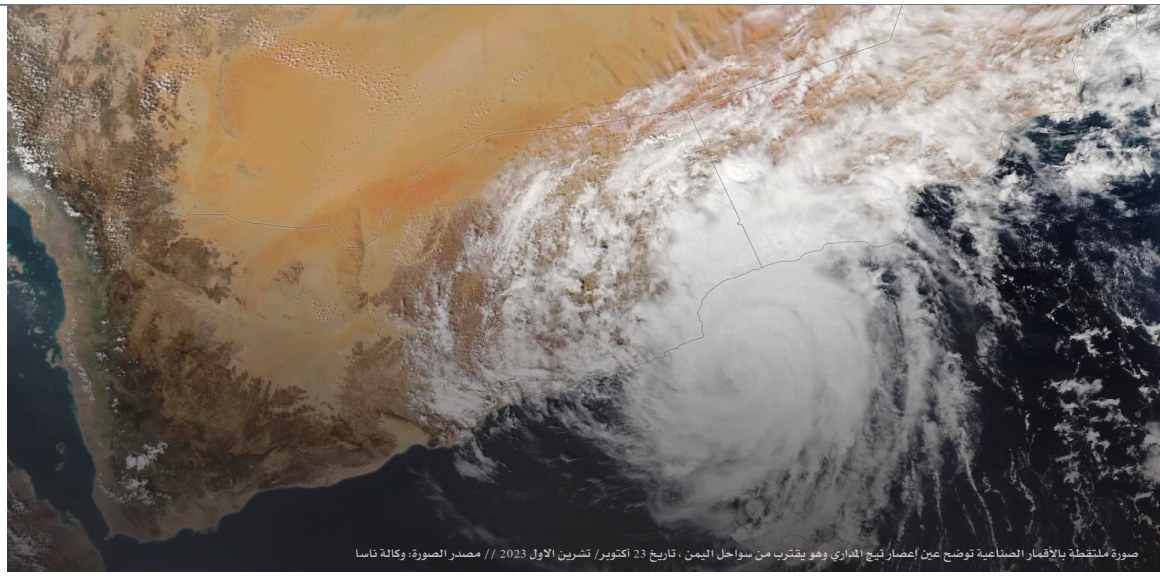

صورة ملتقطة بالأقمار الصناعية توضح عين إعصار تيج المداري وهو يقترب من سواحل اليمن ، تاريخ 23 أكتوبر/ تشرين الاول 2023 // مصدر الصورة: وكالة ناسا

إعصار تيج يُعيد تسليط الضوء على أزمة المناخ في اليمن - أهمية الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف

مساعد عقلان

في آخر أسبوع من شهر أكتوبر/تشرين الأول، ضرب إعصار تيج مناطق الساحل الشرقي في اليمن حيث اجتاح أرخبيل سقطرى وصولاً إلى محافظة المهرة، مسببا الدمار في حضرموت وشبوة وأبين وحتى الضالع. صاحب الإعصار أمطار وسيول غزيرة دمرت المنازل والطرقات، وتسببت في انقطاع إمدادات الكهرباء وشبكات الاتصالات، وتشريد آلاف الأسر حيث تضررت أكثر من 35,000 أسرة بالإعصار وفقاً لجمعية الهلال الأحمر اليمني.

شهد اليمن تزايد في وتيرة الأعاصير المجتاحة لمناطِقه الساحلية، مع ما تحمله من مخاطر جسيمة على سكان تلك المناطق وعلى البنية التحتية الضعيفة أساساً. ففي السنوات الست الماضية وحدها - والتي عاش فيها اليمن صراع مستمر منذ ما يقرب من عقد من الزمن - ضربت البلاد ستة أعاصير، وهو معدل مرتفع مقارنة بالأعاصير الأربعة التي اجتاحتها في السنوات الـ 25 الماضية. أدى تنامي الظواهر المناخية المتطرفة إلى خسائر كبيرة في الأرواح وفقدان اليمنيين لمصادر عيشهم وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي دفع العديد من السكان المحليين إلى مغادرة ديارهم وبالتالي ارتفاع عدد النازحين داخليا وزيادة الضغط على الموارد الضئيلة للمجتمعات المضيفة.

يُصنّف اليمن اليوم في المرتبة 22 من بين البلدان الأكثر عرضة لتغيرات المناخ، وفي المرتبة 171 من أصل 181 دولة على مؤشر التكيف العالمي لجامعة نوتردام لعام 2022، وفي المرتبة 12 في مؤشر البلدان الأقل استعدادا للتكيف مع تغير المناخ. كما يُعد اليمن واحداً من أقل البلدان المستفيدة من صناديق المناخ على مستوى العالم، على الرغم من مساهمته بأقل من 0.03 في المائة من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة عالمياً.

ومع اتجاه الأنظار مؤخراً إلى مؤتمر الاطراف COP 28 المنعقد في دبي منذ نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني، يُعدّ إعصار تيج بمثابة تذكير هام للعالم بالتهديدات المناخية التي يواجهها اليمنيون اليوم، وحاجة البلاد الماسة إلى الدعم من أجل تعزيز القدرة على التكيف مع تغيرات المناخ.

إعصار تيج يخلف أضراراً ودماراً

في 22 أكتوبر/تشرين الأول، مرّ إعصار تيج عبر سقطرى في طريقه إلى محافظة المهرة، مسبباً هطول أمطار غزيرة وارتفاع مستوى سطح البحر. في اليوم التالي، ضرب الإعصار الساحل الجنوبي للمهرة، حيث أفادت هيئة الأرصاد الجوية اليمنية عن هطول كميات من الأمطار تجاوزت 406 ملم، في مطار عاصمة المحافظة في غضون ساعات قليلة، وهو معدل أعلى بكثير من متوسط حجم هطول الأمطار سنوياً البالغ 50 ملم. واصل الإعصار شق طريقه شمالا في 24 أكتوبر/ تشرين الأول، مع بلوغ سرعة الرياح 50-60 عقدة. تراجعت قوة الإعصار في نهاية المطاف إلى عاصفة مدارية، لكن الأمطار الغزيرة استمرت في الهطول على مناطق أخرى من اليمن.

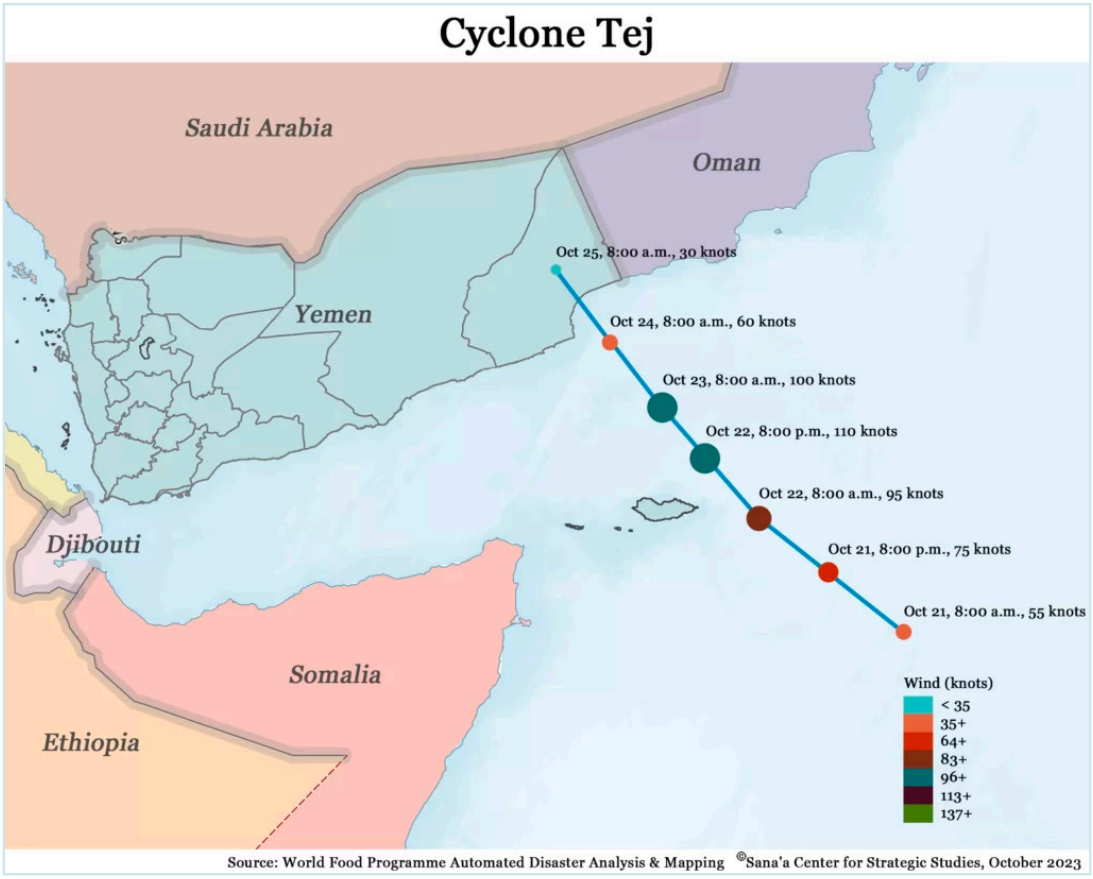

أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية إلى أن الإعصار دمّر أو ألحق أضرارا بأكثر من 500 منزل في سقطرى، وعلى الرغم من عدم وقوع إصابات بشرية، ألحقت العاصفة أضراراً مادية كبيرة في البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة ومنازل المواطنين، ومدمراً حوالي 50 في المائة من الطُرق خاصة في المناطق الشرقية. انقطعت الاتصالات تماماً مع مناطق مثل رأس عرسال لا سيما مع عدم وجود طُرق تربطها بعاصمة المحافظة "حديبو".

أما في المهرة، حيث استقر مركز العاصفة، فقد لقي شخصان مصرعهما بسبب الإعصار فيما أُبلغ عن ستة أشخاص في عداد المفقودين، وشُرد أكثر من 10,000 شخص من مديريتي الغيضة وحصوين. تسبب الإعصار كذلك في موجات سيول غمرت الطرق والمركبات وألحقت أضرارا بالعديد من المباني، بينما أفاد الهلال الأحمر اليمني عن نزوح أكثر من 1800 أسرة في كافة أنحاء المهرة. هذا وعاثت الأمطار والسيول الغزيرة دماراً في أبين وشبوة وحضرموت، إلى جانب قطع الطرق في بعض مناطق الضالع بسبب مياه الأمطار التي غمرت المنازل لأربع أيام متتالية، مانعة السكان من الوصول الى الغذاء والرعاية الطبية الطارئة.

زار رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي محافظة المهرة في 22 أكتوبر/تشرين الأول، حيث حثّ الحكومة والسلطات المحلية على تكثيف الجهود للتخفيف من آثار الإعصار، ووجّه بالتنسيق المشترك بين الهيئات المعنية بالاستجابة للكوارث الطبيعية بما في ذلك الهيئات العسكرية والأمنية، واللجان المجتمعية، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية. وفرت السلطات في المهرة 45 مركزا لإيواء أكثر من 1300 أسرة نازحة بسبب الإعصار، في ظل تعطل الدراسة في المدارس الحكومية والخاصة. تفتقر محافظة المهرة إلى بنية تحتية متماسكة تحميها من تداعيات الكوارث الطبيعية، وهو ما يقوض القدرة على التنبؤ بتلك الكوارث والتأهب لها ، ويُعرض حياة الأفراد والمجتمعات للخطر لا سيما مع تواتر الظواهر المناخية المتطرفة الغير قابلة للتنبؤ بها بسبب تغير المناخ.

صورة للأضرار التي خلفها إعصار تيج في أحد شوارع مدينة الغيضة بمحافظة المهرة ، تاريخ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2023// من ملفات صور مركز صنعاء بعدسة معاذ ناصر

اليمن أكثر عُرضة للصدمات المناخية

تعتمد شريحة كبيرة من المجتمعات المحلية في اليمن على الموارد الطبيعية و قطاعات حساسة تجاه تغيرات المناخ (كالزراعة وصيد الأسماك) لكسب عيشها، الأمر الذي يجعلها عُرضة للصدمات المناخية. فَقَد المزارعون في اليمن مصادر عيشهم بسبب الجفاف الشديد والسيول المدمرة التي جرفتهم لحافّة الفقر مع عدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية. فضلا عن ذلك، يُعد اليمن أحد أكثر بلدان العالم الفقيرة بالموارد المائية والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، حيث يكافح 80 في المائة من السكان للحصول على الغذاء والمياه الصالحة للشرب. أدت آثار تغير المناخ، كتنامي موجات الجفاف والأعاصير والسيول المفاجئة في السنوات الأخيرة، إلى تفاقم هذه المشاكل وبالتالي انخفاض المحاصيل الزراعية، وفقدان الأراضي، وشُحّ مصادر المياه النظيفة.

على ضوئه، بدأت المجتمعات المحلية تَفقد الموارد الطبيعية الضرورية لتلبية احتياجاتها الأساسية، وباتت أكثر عرضة للاستغلال وانتهاكات حقوقها الإنسانية. تتفاقم مواطن الضعف هذه نتيجة الصراع الجاري الذي ألحق الضرر بالبنية التحتية المتداعية في ظل تزايد الكثافة السكانية، وهو ما أعاق الاستجابة الفعالة للكوارث عند وقوعها. بالنسبة للمناطق الريفية التي تعد الأكثر تأثراً بالضغوط المناخية، لجأت بعض الأسر إلى استراتيجيات تكيّف تنطوي على ممارسات ضارة بما في ذلك إخراج الأطفال من المدارس للعمل، أو في بعض الحالات، إجبار الأطفال على الزواج المبكر أو استغلالهم كعمالة للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة. استغلت الجماعات المسلحة هذا الوضع منذ اندلاع الصراع لتجنيد عناصر من الأعداد المتزايدة من النازحين داخليا، بمن فيهم الأطفال والنازحين بسبب المناخ العاطلين عن العمل. ومع محدودية وصول السكان إلى الخدمات الأساسية وهشاشة أنظمة الرعاية الصحية ، تتفاقم التداعيات الوخيمة للظواهر المناخية المتطرفة لا سيما في ظل غياب استراتيجية وطنية قوية لإدارة البيئة وغياب أنظمة الإنذار المبكر بالتهديدات المناخية، ولا يُستبعد أن يؤدي التنافس على الموارد الشحيحة إلى تنامي الاحتقان والتوترات واحتمال اندلاع صراعات جديدة.

أهمية تسليط الضوء على أزمة تغير المناخ في اليمن خلال مؤتمر الأطراف COP 28

إعصار تيج ما هو سوى نذير لما هو آتٍ، وبالتالي تبرز الحاجة الملحة للتصدي لأزمة تغير المناخ في اليمن في ظل تواتر الظواهر الجوية المتطرفة وشدتها. يُتيح مؤتمر الأطراف COP28 المنعقد حالياً في دبي فرصة هامة للمجتمع الدولي من أجل تكثيف تدابير مواجهة تغيرات المناخ ولحشد التمويل الدولي لدعم بلدان هشة كاليمن بما يُعزز القدرة على التكيف مع تغيرات المناخ، والحدّ من تأثير الكوارث الطبيعية مستقبلاً والنهوض بالاستقرار والتنمية.

من هذا المنطلق، من المهم أن يُركز الوفد الممثل لليمن في المؤتمر، وكذلك ممثلو منظمات المجتمع المدني اليمنية والمجتمعات المحلية، على تعزيز فَهم الدول المشاركة لخطورة أزمة المناخ في اليمن، وتسليط الضوء - خلال محادثات المؤتمر - على تهديدات المناخ على السلم والأمن، واستغلال المؤتمر كمِنبر لتنسيق جهود التكيّف مع تغيرات المناخ وتمويل التدابير المناخية وإبرام شراكات بين السلطات الوطنية والكيانات الإقليمية والدولية وقادة العالم.

هذا بالنسبة للجهود على الساحة الدولية، أما على المستوى المحلي، فعلى اليمن مراعاة الاحتياجات المناخية حيث ساهم افتقار البلاد إلى استراتيجيات وخطط وسياسات مناخية وطنية في مفاقمة أزمتها الراهنة. فالبنية التحتية المتداعية غير مهيأة لتحمّل التأثيرات المناخية المتنامية والمتسارعة، وحَالَ الصراع المستمر منذ قرابة عقد من الزمن دون نقل المعرفة والتكنولوجيا أو التعاون المثمر مع الوكالات الدولية ذات الصلة. بالتالي، على اليمن حشد الدعم السياسي محلياً لمواجهة أزمة المناخ القادمة وبصورة مباشرة.

فضلا عن ترتيب أجندته محلياً، يحتاج اليمن عاجلا لمساعدات دولية مُستدامة - تقوم على النَّهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام - من أجل تعزيز القدرات على المستويين الوطني والمحلي في مواجهة الصدمات المناخية. من المهم أن يركز هذا الدعم على تعزيز القدرة على إدارة التهديدات المناخية، وتعزيز التأهب، والنهوض بأنظمة الرصد والإنذار المبكر، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وإعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية، إلى جانب اعتماد الزراعة المراعية للظروف المناخية (أو الزراعة الذكية مناخياً).

مساعد عقلان باحث أول في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وتركز بحوثاته ودراساته على المياه والبيئة وتغيّر المناخ. يحمل شهادة الماجستير في الإدارة المتكاملة للموارد المائية من جامعة كولونيا في ألمانيا، ودكتوراه في إدارة الموارد المائية من كلا من معهد IHE-Delft وجامعة فاخننقن في هولندا. الدكتور عقلان لديه خبرة تزيد عن 15 عامًا من العمل مع منظمات دولية ومؤسسات محلية كباحث رئيسي واستشاري في مجالي المياه والبيئة.

تقرير اليمن – "اليمن في الأمم المتحدة" سابقاً – هو نشرة شهرية يصدرها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. منذ إطلاقها في يونيو / حزيران 2016، تهدف النشرة إلى تحديد وتقييم التطورات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والإنسانية والحقوقية في اليمن.

لإعداد "تقرير اليمن" يقوم فريق مركز صنعاء في مختلف أنحاء اليمن وحول العالم بجمع المعلومات والأبحاث، وعقد اجتماعات خاصة مع الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية لتحليل التطورات المحلية والدولية الخاصة باليمن.

هذه السلسلة الشهرية مصممة لتزويد القراء برؤية سياقية شاملة حول أهم القضايا الجارية في البلاد.

WWW.SANAACENTER.ORG